

دور مراكز الإبداع
والحاضنات التكنولوجية في
توفير حاجات المؤسسات
البحثية والصناعية العربية



د. علي بهزاد،

المكانة الإستراتيجية للخليج
تؤسس لبنية تحتية من
المصادر الصناعية

فرصة استثمارية

مشروع لإنتاج المراهم الطبية
والكريمات والجل
للاستخدامات الجلدية



مؤتمر
الصناعيين
المصادر الصناعية

”الفرص و التحديات“

مسقط ، 30 - 31 مارس 2014
سلطنة عُمان



”جويك“ تشارك بالندوة

الدولية للتنوع الصناعي والتعاون
بين دول المجلس وكوريا

الدورات التدريبية المتخصصة للعام 2014

إعداد الاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية الدوحة - قطر 19 - 17 فبراير	كيف تبدأ مشروعاً صناعياً الدوحة - قطر 30 - 28 أبريل	التغلب على التحديات للإستراتيجيات من خلال محادثات الأداء للقرن الدوحة - قطر 22 - 19 مايو	ترويج الصادرات الصناعية عمى - الإمارات 34 - 22 يونيو
إدارة مشاريع النفط والغاز لندن - بريطانيا 14 - 10 أغسطس	مخاطر الائتمان في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقييم المخاطر عمان - الأردن 28 - 25 أغسطس	برنامج إدارة المشاريع الدوحة - قطر 11 - 8 سبتمبر	
كفاءة استخدام الطاقة الدوحة - قطر 30 - 26 أكتوبر	أسس تأسيس جميع والمشاركة في تبادل البيانات الصناعية الدوحة - قطر 11 - 30 نوفمبر	دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقييمها من وجهة النظر الائتمانية عمان - الأردن 27 - 24 نوفمبر	برنامج السلامة الهندسية في الصناع عمى - الإمارات 11 - 8 ديسمبر

يقدم هذه الدورات مجموعة من الخبراء "جويك" وخبراء دوليين من ذوي الاختصاص
سارعوا بالتسجيل والاشتراك

حسم 25 % للمشاركة في ثلاث دورات و 20 % للمشاركة في دورتين

حسومات خاصة للمجموعات - رحلات سياحية على هامش الدورات، ونحن جاهزون لتقديم دورات خاصة عند الطلب

لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" 44 858 888 (974) 44 831 723 (974)

برنامج التدريب والتنمية القدرات: 44 858 717 (974) فاكس: 44 831 723 (974)

ص. بـ 5114 الدوحة / دولة قطر - بريد إلكتروني: info@golic.org.qa الموقع الإلكتروني: www.golic.org.qa

التعاون الصناعي

في الخليج العربي

دورية صناعية ربع سنوية

تصدرها



منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

المشرف العام

الأمين العام للمنظمة

عبد العزيز بن حمد العتيق

رئيسة التحرير

عبيد عادل جابر

الإخراج الفني والتصوير

حسن أحمد حسن

للمراسلة والاستعلام

هاتف

+ 974 44 858 717

+ 974 44 858 888

بريد إلكتروني

aa@aber@golc.org.qa

جويك



بيت الخبرة الخليجي الأول
في مجال الاستشارات الصناعية

التعاون الصناعي

في الخليج العربي

دورية ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"، تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة، إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة في هذا القطاع.

وكل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا يعبر عن رأي المنظمة، ويتحمل الكاتب المسؤولية وفق قولين حقوق النشر.

المحتويات



6 مؤتمّر الصناعيين الرابع عشر: "الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات"

46 دور مراكز الإبداع والابتكار في توفير احتياجات المؤسسات البحثية والصناعية العربية

18 "جوبك" تشارك بالندوة الدولية للتنويع الصناعي والتعاون بين دول المجلس وكوريا

34 د. علي بهزاد: المكانة الإستراتيجية للصناعة

42 تؤسس لبنية تحتية من الصادرات الصناعية

فرصة استثمارية: مشروع إنتاج المراهق الطبية والكريمات والجل للاستخدامات الجلدية

مواضيع أخرى:

★ 22 "جويك" استضافت
اجتماع فريق الطاقة
في الدوحة: مناقشة
دراسة توحيد أسعار
المشتقات النفطية
بدول مجلس التعاون
الخليجي

★ 56 أخبار جويك

★ 52 أخبار الصناعة

★ 41 فعاليات صناعية
قادمة



64

★ 26 جمال بنون: الصادرات
الخليجية تريد أن تدخل
الأسواق بثوب رث

★ 24 التنافسية في المنتجات
الصناعية بدول الخليج العربي

★ د. السادة مفتتحاً ملتقى
قطر الدولي لسيدات
الأعمال: الأهم تمكين المرأة

★ لماذا ظلت مساهمة قطاع
الصناعة في قطر دون 10 %
من الناتج المحلي؟

★ 12 في مؤتمر "واقع وآفاق
الصناعة الوطنية بالإمارات"
"جويك": المطلوب سياسة
للصناعة المعرفية بالخليج

★ 28 "جويك" في المعرض الدولي
للصناعات الصغيرة والمتوسطة
بالدوحة

★ 32 العقيل: "جويك" حريصة
على دعم مشاريع التنمية
الصناعية في الخليج

GOIC

المنظمة الخليجية للأسواق الصناعية
Gulf Organization for Industrial Trading



(IMI) بوابة معلومات الأسواق الصناعية

(ITA) برنامج المعونة الفنية الصناعية

(MIOP) برنامج فرص الاستثمار الصناعي

(TCD) برنامج التدريب وتطوير القدرات

(ISP) برنامج الدراسات والسياسات الصناعية

(SPX) برنامج المناولة والشراكة الصناعية

الصادرات الصناعية بدول الخليج العربي واليمن

أولاً، كمنظمة غير الربحية، لا تستطيع مؤسسة "العلماء في فلسطين" أن تكون "مؤسسة خيرية" أو "مؤسسة علمية" أو "مؤسسة ثقافية" أو "مؤسسة تعليمية" أو "مؤسسة بحثية" أو "مؤسسة إعلامية" أو "مؤسسة فنية" أو "مؤسسة رياضية" أو "مؤسسة ترفيهية" أو "مؤسسة أخرى".

أما باقي مؤلفي المصنفين في دورات الخدمة السابقة بالتتابع التالي: القراء والممثلون الرسميون، إضافة إلى كل من: مؤلفات من رجال الأعمال والمصنفين في المنطقة.

دول مجلس التعاون الخليجي نجح خلال السنوات الماضية في تحقيق الازدهار الاقتصادي والتعليمي، حيث بلغ مؤشر عام 2009 في عام 2012 إلى 1.2 مليار دولار التي يتمثل نمو مستوي بلغ 4.5 في المئة، وذلك في دولة الامارات العربية المتحدة. دول مجلس التعاون الخليجي خلال الخمس سنوات الماضية، حيث يمثل 1.2 مليار دولار في عام 2009، حيث يمثل 1.2 مليار دولار في عام 2012.

من إجمالي قيمة الصادرات، قيمة الصادرات المصنوعة من إقليمي قيمة الصادرات 2011 مع 98% مقابل 2% من إجمالي قيمة الصادرات بقيمة 264 مليار دولار في 2011. 14.36 % من إجمالي قيمة الصادرات مقابل عام 2011 حيث كانت 23.66 % من إجمالي قيمة الصادرات. وبما أن 71% من القيمة المضافة في قيمة الصادرات

كانت إحدى الركائز الأساسية للتأثير "عقلانية النتائج" للاستقطاب ضد التعددية" موضوع مؤتمرات التعدديين لرابطة التعدديين العرب في القاهرة عام 1997م، والذين أكدوا بطرح الفهم الجديد، ورواداً منه الدكتور أحمد زاهد، مع التعدديين د.وليد محاسن، الدكتور الهادي الجبوري، والدكتور، د.عبدالمجيد عيسى، كل على طريقته الخاصة، في هذا المؤتمر، في دورته الأولى بمدينة القاهرة.

[illegible]

طريقا إلى صياغة المناهجية الجديدة للدراسات التاريخية هي خلال برامجها الجامعية حيث أعدت
رسالة التخرج التي تحدث في -الأسواق الدولية- وذلك على الأسس العامة الخاصة بالدراسات التاريخية
وخدمة الأهداف الخاصة، وقد تميزت أثناء العمل بالعلم في الأسواق العالمية.

المؤهل المؤهل في الفروع العلم في التخصصات من شأنها أن تخصص في واقع التخصصات الحديثة الحديثة، وفي
والتخصصات في الدول الخارج والبرية، والتخصصات والتخصصات المتخصصة، وفي بعض التخصصات المتخصصة
في التخصصات الحديثة.



100

[illegible]

مع اقتراب موعد مؤتمر الصناعيين الـ 14

"الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات"

قطاع التصدير في الخليج

حقق 1061.2 مليار دولار عام 2012

يتربق القطاع الصناعي باهتمام بالغ العقاد مؤتمر الصناعيين الرابع عشر "الصادرات الصناعية: الفرص والتحديات"، الذي ستنظم تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد مستشار جلالة السلطان المعظم، وبمشاركة وزراء الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن، والذي تعقده "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان، وبالإشتراك مع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية والهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات في سلطنة عمان، وغرفة صناعة وتجارة عُمان، وبالتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.



التعاون الصناعي

محور المحاور



ولفت سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العليل الأمين العام للمنظمة إلى الدور الذي تلعبه "جوبك" في دعم الصادرات الصناعية الخليجية، من خلال برامجها المتعددة، حيث أطلقت خدمات تنمية الصادرات الخليجية، التي تبحث في الترويج والتسويق الدولي وتناقش الأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات التصديرية لتساع الصناع الخليجية القابلة للتصدير، بهدف تعزيز تواجد المنتج الخليجي في الأسواق العالمية.

ويشير سعادة الأمين العام للمنظمة إلى أن مؤتمر الصناعيين الخليجي -الذي تتم استضافته بالتناوب بين الدول الأعضاء مرة كل عامين- يعتبر من أهم الأحداث الصناعية على مستوى المنطقة في تطوير مسار الصناعة في دول المجلس على المستويين العام والخاص، ويتناول كل مؤتمر قضية معينة من القضايا التي تؤثر في تطور الصناعة في المنطقة بواسطة استضافة نخبة من الخبراء والمتخصصين.

وأضاف، "كما يهدف إلى توطيد العلاقات الخليجية البينية في تكوين الشبكات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الصناعيين بدول المجلس للاستثمار في الصناعات التصديرية، وتأسيس مشاريع وشركات متخصصة في التصدير إلى الأسواق الدولية، وطبعاً الاستفادة من أهم التجارب العالمية الناجحة، ومدى إمكانية تطبيقها في دول الخليج العربية واليمن".

محاور المؤتمر

ولخص سعادة الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات أبرز ما ستتناوله محاور المؤتمر على الشكل التالي:



المحور الأول: واقع الصناعات التصديرية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن

يهدف هذا المحور لتشخيص الوضع الحالي والتطورات الحاصلة فيه، والوقوف على أهم التحديات التي تواجهه من خلال ثلاث أوراق عمل، تستعرض الأولى اتجاهات الصناعات التصديرية، وتحللها من حيث نوعها وحجمها واتجاهها بدول المجلس، والتطورات الهيكلية التي حصلت عليها إقليمياً ودولياً، ومدى مساهمتها في الصادرات الخليجية، وفي الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

وقد ساهمت توصيات المؤتمرات السابقة في بلورة الخطط الصناعية، حيث تحظى هذه المؤتمرات باهتمام صاهي القرار والمسؤولين الرسميين، بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين والصناعيين، ومن أبرز التوصيات التي أوصى بها المؤتمر السابق: ضرورة تعزيز وتنمية ثقافة البحث العلمي والاختراع والتطوير والقيم الخاصة بأهمية دور العلم والعلماء، وفشر التوعية بذلك بين أفراد المجتمع وبين أوساط رجال الأعمال والصناعيين في دول المجلس، وبدل الجهود لجذب القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الاستثمار في مجال البحث والتطوير، والعمل على استقطاب العلماء والباحثين، وتقديم الحوافز المالية والمعنوية.

وختم سعادة الأستاذ العليل بالتعبير عن أمله بأن يتوصل المؤتمر الرابع عشر إلى توصيات من شأنها أن تساهم في وضع إستراتيجية موحدة وشاملة على المستويات القطرية والإقليمية في دول الخليج واليمن، لتنمية وتطوير الصادرات الصناعية، مما ينهض بهذا النشاط المهم والمؤثر في اقتصاديات المنطقة ودورها، وأن يكون ناعماً لما فيه خير الصناعة والنهوض بالاقتصاد الخليجي إلى أعلى المستويات.

الأهداف

وفي سبيل التعرف على أهداف مؤتمر الصناعيين الرابع عشر التقت مجلة "التعاون

أما الورقة الثانية فتتناول آليات وبرامج الدعم المقدمة لقطاع الصناعات التصديرية وسبل

المحور الرابع: استعراض التجارب المحلية والعالمية في تنمية الصادرات



أولاً: عكس التجارب خبرات الدول في مجال تمويل الصادرات الصناعية، ومؤسسات دعم الصادرات، والبنية التحتية مثل: البوابات، والمواصلات والاتصالات، والتغلب على الأسواق الإقليمية والعالمية، والتغلب على المعايير المتكيفة بالمنتجات المصدرة.

ثانياً: التشريعات والقوانين المحلية ومدى انفتاحها مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: الدروس المستفادة من تلك التجارب ومدى تطبيقها على دول المجلس واليمن من السياسات الاقتصادية والتنموية، التشريعات والقوانين والآليات.

المحور الثالث: سياسات وآليات الاستثمار والتمويل للصادرات الصناعية



أولاً: الفرص والتحديات للاستثمار بالصادرات التصديرية

تتلاقى دور المؤسسات الحكومية ومسابدق الاستثمار المحلية في دعم الاستثمار بالصادرات التصديرية، والمساعدة باستقطاب رأس المال المحلي والأجنبي عن طريق تقديم الحوافز المالية والتسهيلات الضريبية للشركات، كما تناقش القوانين والتشريعات التي تسهل الاستفادة من الامتيازات والحصول على أسرار لتطبيقية للمواد الأولية من السوق المحلية، وتسهيل حركة اليد العاملة، والاستفادة من التسهيلات المقدمة في المدن والمناطق الصناعية.

تطويره، لتحقيق المزيد من النمو في هذا القطاع من خطط وبرامج وحوافز ودعم وأطر مؤسسية لدعم الصادرات، في حين أن الوفرة الثالثة لمتطلبات التحديات والفرص التي تواجه قطاع الصادرات التصديرية والحلول حيث تشمل محدودية الأسواق والمتنافسة بين دول المجلس من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى، وكذلك الحصول على الصادرات والوارد الخام والقوى العاملة الماهرة، وفتح أسواق جديدة وأية معوقات أخرى.

المحور الثاني: التشريعات القانونية وأثرها على الصادرات الصناعية



يتناول هذا المحور البحث في جميع الجوانب التشريعية والتنظيمية والقانونية التي تؤثر على الصادرات الصناعية لدول المجلس، ويبحث في ثلاثة مسارات متصلة بالآخر: التشريعية والتنظيمية والقانونية،

واقع الصادرات الصناعية في الخليج

أعلن سعادة الأمين العام المساعد الأستاذ محمد الخبيز أن قطاع الصادرات التصديرية "يعتبر من القطاعات الإنتاجية الأساسية في اقتصادات البلدان، لدوره التميز والحيوي في إرساء القاعدة الصلبة للتنمية والتقدم والتطوير، وقدرته على إحداث طفرة في النمو في الجائين الاقتصادي والاجتماعي، لذا أصبح لتطوير هذا القطاع هدفاً أساسياً لكل الدول بغرض الوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه خلق فرص عمل واسعة والتغلب على مشكلة البطالة". وعليه اعتبر أنه "لا بد أن تلتزم الدول إستراتيجية صناعية متكيفة لضمان إنتاج سلع ذات جودة عالية تلبي متطلبات السوق المحلية والخارجية على حد سواء، مما يعكسها القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، وبالتالي زيادة التنمية التصديرية إلى تلك الأسواق مما يساعد على رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وقد أثبتت النتائج والتجارب التنموية التي نفذتها الدول التنمية أن الاعتماد بقطاع الصادرات التصديرية، خصوصاً التوجه نحو التصدير والمستند إلى اقتصاد المعرفة، حقق نجاحاً ملموساً، النظر، وبالتالي تحقيق معدلات جيدة في التنمية

ثانياً: آليات دعم الصادرات الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الآليات الناجمة لترويج الصادرات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها التواصل مع المستوردين الأجانب للدول ذات الأسواق الواعدة، بهدف تسويق برنامج التمويل للصادرات التصديرية، والتنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصناعة التشابهية، وتقديم الدعم القانوني والتسويقي لها، وتناقش تجارب البرامج الوطنية لتنمية الصادرات، ونورها في توفير التوجيه والمساعدة والإرشاد اللازم والدعم العملي للمصدرين والمستوردين.

ثالثاً: خدمات التمويل والتمان الصادرات الصناعية بدول الخليج العربية واليمن

تتلاقى أهمية التمويل والتمان الصادرات لتمويل عمليات التصدير للمنتجات الصناعية، وأنشطة وخدمات المؤسسات المحلية بالتمويل وضمان الصادرات على المستويات الوطنية والإقليمية، مثل بنوك ومسابدق التنمية الصناعية بدول الخليج والإفريقية العربية لضمان الاستثمار والإفريقية الإسلامية لتأمين الاستثمار والتمان الصادرات العربية.

أولاً: على المستوى الدولي

الأنظمة والنواتج الجمركية، بما فيها الرسوم الجمركية وأنظمة الترفة الجمركية، وقرارات منع والحظر لتصدير بعض المنتجات والوارد من دول المجلس إلى الأسواق الدولية، والقوانين والأنظمة الإلزامية المتعلقة بالوصفات والمقاييس والمعايير ذات التأثير المباشر والمعاهدات الدولية.

ثانياً: على مستوى كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي

إجراءات الترخيص، والتفويض خليجياً ودولياً، والمشاركة على الصادرات الصناعية الخليجية، والمتطلبات والاشتراطات ذات الصلة باستهلاك المنتجات واستخدامها داخل أسواق التصدير المستهدفة.

ثالثاً: على مستوى اتفاقيات مجلس التعاون لدول الخليج العربي

اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية والتقدم الأطراف المؤثرة على الصادرات الصناعية، والقيود المفروضة على طرق التجارة والصادرات المباشرة وغير المباشرة من دولة المنشأ إلى دولة المقصد والمتعلق الاقتصادية، والمناطق الصناعية، ومتعلق التجارة الحرة.

التعاون الصناعي

من الخليج العربي

الجلس، إذ يلاحظ تطورها جلياً من خلال التحليل الذي أظهر نموها خلال الخمس سنوات الأخيرة نمواً سنوياً مركباً بلغ 12.8 %، مرتفعة من 158.5 مليار دولار عام 2008 لتصل إلى 256.4 مليار دولار عام 2012.



كما سجلت الإحصاءات نتائج إيجابية فيما يخص قيمة الصادرات الصناعية من إجمالي قيمة الصادرات عام 2012 مقارنة بعام 2011، فقد أظهرت ارتفاعاً بما قيمته 256.4 مليار دولار، وما يمثل 24.16 % من إجمالي قيمة الصادرات مقارنة بعام 2011، بما قيمته 225.1 مليار دولار، وما يمثل 23.66 % من إجمالي قيمة الصادرات. فيما النمو الملحوظ في قيمة الصادرات الصناعية يمكن تطوير قطاع الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي.

من ناحية أخرى أشارت الإحصاءات إلى انخفاض طفيف لدى قدرة الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي على لقطعة الواردات في عام 2012، حيث بلغت نسبة التغطية 70.2 % مقارنة بنسبة 73.1 % في عام 2011، وجاء هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع النمو السنوي للواردات حيث بلغت نسبتته 18.6 % بما قيمته 365.3 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بعام 2011، حيث بلغت نسبته 16.5 % وما قيمته 308.1 مليار دولار، وانخفاض النمو السنوي للصادرات الصناعية، حيث بلغت نسبته 13.9 % بما قيمته 256.4 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بعام 2011، حيث بلغت نسبته 33.9 % بما قيمته 225.1 مليار دولار.

ويثبت إحصاءات "جويك" احتفاظ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بمكانتهما في الصادرات بالتصدير للصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012، فجاءت الإمارات في المرتبة الأولى، واستحوذت على نسبة 65 % من إجمالي قيمة الصادرات وما قيمته 167.38 مليار دولار (شاملة المناطق الحرة وصناعة الذهب)، وجاءت بالمرتبة الثانية السعودية لتستأثر بنسبة 19 % بقيمة 49.83 مليار دولار، ولتلتها كل من قطر بنسبة 6 % وما قيمته

الصناعية الواعدة وتطورها وإحداث نقلة نوعية، وتحقيق زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية والأفاق المستقبلية لها، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتشؤ.

لقد حققت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث بلغت قيمتها -وفق بيانات إدارة المعلومات الصناعية في "جويك" - 726.6 مليار دولار عام 2008، ثم شمت لتصل قيمتها في عام 2012 إلى 1061.2 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10 %، وانعكس هذا النمو بشكل إيجابي على قيمة الصادرات الصناعية لدول

الاستثمار في الدول التي طرقت تلك التمازج. ونظراً للأهمية الوطنية والاقتصادية لتتبع مصادر الدخل تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتنمية مصادر الدخل لديها كأدوية وطنية وضرورة الصناعية ملحة، تؤدي إلى تحقيق التنمية والنهوض بوضع الصادرات الصناعية وزيادة حجمها ونوعيتها لتحفيف الاعتماد على التفت.

ففي ظل ظروف عالية والقيمة ممتلئة وغير مستقرة وأزمة الاقتصادية عالية ألفت بظلالها على معظم الدول وعلى برامجها وخطوطها، كان من الأهمية المواقف أمام الأوضاع الراهنة للصادرات الصناعية ودراساتها وتحليلها على نحو منهجي وعلمي للخروج برؤية إستراتيجية متكاملة لتنمية القطاعات

مليون دولار	2012	2011	2010	2009	2008	مليار دولار %
الصادرات الصناعية	256.4	225.1	188.1	150.2	158.5	12.8 %
إجمالي الصادرات	1061.2	951.5	698.2	528.2	726.6	10 %
نسبة لصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (%)	24.16	23.66	26.94	28.43	21.82	

(المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك")



(المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك")

تغطية الصادرات الصناعية لتواردات بنول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام 2008-2012					
2012	2011	2010	2009	2008	مليار دولار S
365.3	308.1	264.4	251.9	304.9	التواردات
256.4	225.1	168.1	150.2	158.5	الصادرات الصناعية
70.2	73.1	63.6	59.6	52	نسبة تغطية الصادرات الصناعية للتواردات (%)

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

التوزيع النسبي للصادرات الصناعية لنول مجلس التعاون حسب الدولة 2012



*: شاملة المناطق الحرة وصناعة الذهب

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جويك".

(هامة التحف الفنية وسلعاً مماثلة) بنسبة 42 % وبقيمة 106.76 مليار دولار.

وبمقارنة وضع الصادرات الصناعية في بعض دول العالم مع دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2011، تشير بيانات الأمم المتحدة (قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع) إلى أن إجمالي الصادرات الصناعية في المملكة المتحدة قد بلغ حوالي 324.9 مليار دولار، أي ما نسبته 79.1 % من إجمالي الصادرات الصناعية البالغ 409.4 مليار دولار، وبما كنا بلغ إجمالي الصادرات الصناعية 238.0 مليار دولار أميركي بنسبة 59.1 % من

من إجمالي صادرات السلع الصناعية بقيمة 59.70 مليار دولار، وجاءت في المركز الثاني الآلات ومعدات النقل، وساهمت بما نسبته 18 %، وبما قيمته 45.78 مليار دولار، تلتها المعادن ومصنوعاتها بنسبة 8 % وبقيمة 19.63 مليار دولار، فالتنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 5 % وبقيمة 13.33 مليار دولار، ثم الأنسجة والملابس والملحوسات بنسبة 2 % وبقيمة 5.69 مليار دولار، وأخيراً منتجات الأحجار والجرس والإسمنت بنسبة 1 % وبقيمة 2.97 مليار دولار، والمنتجات الورقية بنسبة 1 % وبقيمة 2.24 مليار دولار، وقد ساهمت السلع الأخرى

15.47 مليار دولار، سلطنة عمان بنسبة 5% وبقيمة 11.73 مليار دولار، ثم الكويت بنسبة 3 % وما قيمته 6.97 مليار دولار، والبحرين بنسبة 2 % وبقيمة 5.02 مليار دولار.

ونلاحظ من خلال الإحصاءات تركيز صادرات السلع لدول مجلس التعاون الخليجي على مستوى الأقسام الرئيسية للنظام التسقي في عام 2012 في قسمين هما، الكيماويات والبلاستيك والآلات ومعدات النقل، فقد حافظت صادرات سلع الكيماويات والبلاستيك على المركز الأول تستلكر بما نسبته 23 %

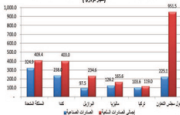


التوزيع النسبي للصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي حسب الأقسام الرئيسية
للتصنيع - 2012



المصدر: إدارة المعلومات الصناعية - "جيو"،

الصادرات الصناعية وإجمالي الصادرات السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي وعشر دول شمالي عام 2011
(مليار دولار)



المصدر: الأمم المتحدة - قاعدة إحصاءات تجارة السلع

الخليجية، بالإضافة إلى تأسيس المزيد من مراكز تنمية الصادرات في دول المجلس، تعمل على تخصيص أوضاع الأسواق العالمية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الخليجية، كما أنه لا بد أن نشترشده واستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من تجارب الدول الصناعية والدول النامية فيما يتعلق بوضع الخطط والإستراتيجيات التصديرية للمنتجات الصناعية، مما سيساهم في عملية النهوض بوضع الصادرات الصناعية وزيادة حجمها في دول مجلس التعاون الخليجي.

الخليجي 225.1 مليار دولار بنسبة 23.7 % من الإجمالي الكلي لصادرات السلعية البالغ 951.5 مليار دولار.

وبعد دراسة وتحليل الوضع الراهن لصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي تحليلاً تفصيلياً على نحو منهجي وعلمي، لا بد من التأكيد على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص والحكومي والشركاء في تنمية الصادرات الصناعية، من خلال تطوير الخدمات المساندة للتصدير بتفعيل دور شبكة التجارة والشراكة الصناعية الخليجية، وربطها بالشبكات العالمية للترويج للمنتجات

إجمالي الصادرات السلعية البالغ 403.0 مليار دولار، كما بلغ إجمالي الصادرات الصناعية في البرازيل 97.5 مليار دولار بنسبة 41.5 % من إجمالي الصادرات البالغ 234.6 مليار دولار، وقد بلغ إجمالي الصادرات الصناعية في ماليزيا في نفس العام 126.2 مليار دولار بنسبة 76.2 % من إجمالي الصادرات البالغ 165.6 مليار دولار، وبالنسبة لتركيا فقد كان إجمالي الصادرات الصناعية 103.6 مليار دولار، وبنسبة مئوية 87.1 % من إجمالي الصادرات البالغ 119.0 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الصادرات الصناعية في دول مجلس التعاون

في مؤتمر "واقع وآفاق الصناعة الوطنية بالإمارات"

"جويك": المطلوب سياسة للصناعة المعرفية بالخليج.. ومناخ أعمال نابض بالحياة

كشفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عن تطور الأنشطة الصناعية بدول المجلس، حيث حدثت قفزة في عدد المصانع والعمالة وحجم الاستثمارات الصناعية، فتضاعف إجمالي عدد المصانع في دول المجلس من 7089 مصنعاً في عام 1998 إلى 15165 مصنعاً في عام 2012، والعمالة من 1.34 مليون عامل، وإجمالي الاستثمارات من 81 مليار دولار، ليصل إلى 338 مليار دولار عام 2012، لافتاً إلى "تركز الاستثمارات في قطاع الكيماويات، وتكرير المواد البترولية، والمعادن الأساسية، والمهندنية الإنشائية، ومواد البناء، والصناعات الغذائية".



التعاون الصناعي

في الخليج العربي

الدراسات والتقارير على المستوى الإقليمي، ومن أبرزها مشروع الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الذي سلط الضوء على الصناعات الفالكية، والقطاعات الصناعية المستهدفة لدول المجلس، وقد قامت المنظمة بمطرح العديد من الفرص الصناعية والترويج لها بجميع دول المجلس بالتنسيق مع غرف الصناعة والتجارة ووزارات الصناعة والتجارة.

وأشار الأمين العام للمنظمة إلى سمي "جويك" لمواكبة المستجدات العالمية والتماساتها على قطاع الصناعة التحويلية والصناعة المعرفية بدول المجلس، فهي تصدر تقريراً سنوياً حول تقييم جاهزية دول المجلس للانتقال للصناعة المعرفية، وقد أشارت نتائج هذا التقييم في السنوات الثلاث الأخيرة إلى وجود مجموعتين الأولى تضم المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في جاهزيتها نحو الصناعة المعرفية، ويمكن لتلك الدول التوجه للصناعات المعرفية بحلول عام 2020 ما عملت على معالجة نقاط الضعف الموجودة حالياً. أما المجموعة الثانية فتشمل كل من دولة الكويت، وسلطنة عُمان ومملكة البحرين، وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود للتحويل إلى الصناعة المعرفية.



إيجابي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي طيلة السنوات الخمس الماضية.

ولفت العقيل إلى الدور الذي تقوم به "جويك" وحرصها على دعم مشاريع التنمية الصناعية بدول المجلس، وذلك عبر تطويرها قواعد البيانات الصناعية والاقتصادية الخاصة بالدول الأعضاء، وإعداد العديد من الدراسات للقطاعات الصناعية، وطرح الفرص الاستثمارية الصناعية للقطاعات الصناعية المستهدفة مستقبلاً بدول المجلس. هذا بالإضافة إلى تقديم "جويك" الاستشارات الفنية للمقاعين الحكومي والخاص، وأعداد

وقد أعلنت "جويك" من هذه البيانات خلال مشاركتها في مؤتمر واقع وأفاق الصناعة الوطنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي عقد أخيراً في مركز اكسبو الشارقة بدولة الإمارات تحت رعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة، بهدف التعريف بالصناعات الإماراتية وجودتها على المستويين الإقليمي والعالمي، وسبل تطويرها وتويعها.

وقد ألقى سعادة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل -الأمين العام للمنظمة- الكلمة الرئيسية في افتتاح المؤتمر تحت عنوان "الوضع الراهن للصناعة وأفاقها المستقبلية في دول المجلس"، وأكد فيها على التطور الذي شهده القطاع الصناعي الخليجي، موضحاً أن "الصناعات الصغيرة والمتوسطة شكلت أكثر من 83 % من جملة المنشآت الصناعية بدول المجلس، غير أن معظم الاستثمارات الصناعية تتركز في الصناعات الكبيرة، حيث تمثل أكثر من 95.8 % من جملة الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي". مشيراً إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت في جميع دول المجلس بين 9.5 % و 10.5 % خلال الفترة من 2001 - 2012، باستثناء سنة 2008 فقد حدث انخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية، وبلغت النسبة حينها 8.5 %، وقد حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على نمو

ولقد العقيل بما حققته دول المجلس في هذا المجال مشيراً إلى أن "الصناعات المصرفية والتجمعات الصناعية الابتكارية استندت إلى حوسبة رقائق، أولها الموارد البشرية، وقد أحرزت دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً كبيراً في توسيع نطاق التعليم الأساسي والثانوي والعالي، لكن في الغالب يتطلب ذلك تقدماً كبيراً في توسيع نوعية وكفاءة العاملين في مجال المعرفة". وتوقف عند الركيزة الثانية، وهي إطار سياسة التطوير للصناعات القائمة على المعرفة، حيث تفتت دول المجلس سياسات الاقتصاد التكني المتنازعة، وتتنايلن أطر السياسة التجارية بين هذه الدول لكنها بصفة عامة قوية، ومع ذلك هناك احتياجات معينة للتغلب على القيود".

أما الركيزة الثالثة فقال عنها العقيل، "هي رأس المال والتمويل والسيولة المالية بالتأثير متاحة في المنطقة، لكن هناك حاجة لتوسيع وتمديد الهياكل التمويلية اللازمة لتطوير الصناعات القائمة على المعرفة". واعتبر أن "نظم الابتكار -وهي الركيزة الرابعة- تمثل الأصول الجماعية والعمليات التي تولد وتدفع الابتكارات في التطبيقات التجارية، ويجري وضع الأسس لنظم الابتكار الخاصة بين دول المجلس، لكن المبادرات في مراحل التشكيل والتكوين، وتتطلب الوقت والاهتمام لتعزيز القدرة على الابتكار".

وفي حديثه عن الركيزة الخامسة قال إنها "البنية التحتية لتطوير الصناعات القائمة على المعرفة، وتتضمن دول المجلس بيئة تقنية متقدمة نسبياً لتطوير الصناعات القائمة على المعرفة، لكن يتعين عليها إدخال تغييرات إضافية في السياسات".

وشدد العقيل على أن "دول المجلس بحاجة إلى سياسة عامة خاصة بالصناعة المصرفية، حيث إن طبيعة هذا النوع من المعرفة تنسم بالعديد من الآثار القرينية على السياسات مثل حماية أصول المعرفة والاستثمار في الإنتاج أو تطبيق أصول المعرفة. ويمكن للسياسات الحكومية وضع أطر مناسبة لدعم الملكية الفكرية التي تشجع إنتاج وتقاسم المعرفة بين جميع أصحاب





والبريد، والتي التحية التكنولوجية المتطورة التي تضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأوضح د. تلي أن خلال السنوات الخمس الأخيرة، وفي ظل التغيرات العالمية التي أصبحت فيها الصناعة العراقية إحدى ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار والمستند إلى التقنيات المتقدمة باعتبارها مصدراً للقيمة المضافة العالية، فقد أولت دول مجلس التعاون عناية خاصة للصناعات العراقية، حيث تم التأكيد عليها في الرؤى الوطنية والاقتصادية وفي إستراتيجيات التنمية لدول المجلس، لكن التقدم في التطبيق لا يزال متواضعاً وأقل من التطلعات المرجوة كما أن هناك تفاوتاً بين دول مجلس التعاون في مستوى الجاهزية للصناعات العراقية.

د. ذياب: دول المجلس جاهزة للانتقال للصناعات المعرفة بحلول 2020

قدمت الدكتورة تلي ذياب إشرير مستشارة التخطيط الإستراتيجي في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" ورقة عمل حول "الوضع الراهن للصناعة وأفاقها المستقبلية في دول المجلس" فأشارت أن نموذج الأعمال في الصناعة التقليدية يعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة، ورأس المال، والمواد الأولية، بينما نموذج الأعمال للصناعة العراقية يعتمد على المهارات والمهارات البشرية المتطورة من خلال التعليم، والتدريب، والثقافة والخبرات كما يعتمد على التقاطع بين العلوم. كذلك تعتمد الصناعة العراقية بشكل كبير على صناعة تجهيز المعلومات، وعلى التكامل في تحويل المعلومات إلى نشاطات أخرى، وعلى صناعة توليد ونشر أنواع جديدة من المعرفة ومن المنتجات.

وقدست المستشارة ميزات الصناعات العراقية بإمكانها ثلاثة عناصر أساسية، هي: الموارد البشرية ذات المهارة والكفاءة العالية، والابتكار وتتضمن عناصر كالأبحاث والتطوير، والتفكير في نماذج العمل، والتكامل مع الزبائن

الصناعة"، معتبراً أنه "على الرغم من أن البنية التحتية التقنية والابتكار أمراً ضرورياً إلا أنها لا تكفيان لإثبات حيوية تطوير الصناعة التحويلية وتعزيز الصناعات القائمة على المعرفة، لذلك تتطلب هذه الصناعات بيئات قانونية وتجارية مناسبة، حيث تزداد الأعمال، وحيث الأسواق مفتوحة وتنافسية، وتلعب السياسات العامة دوراً مهماً جداً في تحديد هذه الشروط".

كما أكد الأمين العام للمنظمة على أهمية أن يضع الحكومات والمستثمرون الصناعيون في اعتبارهم أن إستراتيجيات الصناعات القائمة على المعرفة تركز على المزايا التنافسية القائمة في الدول، وبالتالي فإن الصناعات الشرجية في إطارها هي صناعات واسعة النطاق، ولتستفيد من الكفاءات التي أثبتت جدواها، وهي بحاجة لإصلاحات سياسية واسعة النطاق لتوفير مناخ أعمال ناضج بالحدود التي تتيح لتقنيات المواجهات التيرورافراطية، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، وضرورة إصلاح التعليم، الذي يعتبر بمثابة الخطوة الأولى نحو معالجة الحاجة التاسة لرأس المال البشري".

وعتم بالتأكيد على أنه "على الحكومات تعزيز دورها لتوفير شبكات المعرفة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتسريع المبادرات الوجيهة نحو سوق الصناعات القائمة على المعرفة، وإعطاء الأولوية لدعم الصناعات



الدولة	إجمالي التوقعات (1440 ساعة)	معدل التوقعات (ساعات)	معدل التوقعات (معدل)	معدل التوقعات (معدل)	معدل التوقعات (معدل)	معدل التوقعات (معدل)
البحرين	8.58	5.58	6.6	6.6	6.6	6.6
الكويت	5.58	6.78	6.6	6.6	6.6	6.6
السعودية	6.37	5.65	4.14	5.68	6.65	5.96
عمان	4.49	5.23	5.88	6.49	5.87	6.14
البحرين	6.65	3.41	6.62	6.87	5.5	5.84
الكويت	6.63	3.7	6.63	5.15	5.15	6.63
السعودية	3.79	3.93	5.99	3.79	4.57	3.7
عمان	6.23	6.87	9.11	9.26	8.73	8.86
البحرين	4.5	4.11	6.63	4.83	5.58	6.63
الكويت	6.63	5.22	6.63	6.67	6.25	6.5

مؤشر الاقتصاد العربي (متغير التعليم)
على مقياس صفر إلى عشر درجات لعام 2012



المجلس بحصولها على 6.6 للعام 2012، لتلتها قطر بحصولها على 6.42 نقطة، وعموماً يلاحظ أن دول المجلس حصلت على درجة متواضعة لهذا المؤشر مقارنة مع أيرلندا الحاصلة على 9.11 للعام 2012، كما أتت الإمارات في طليعة دول مجلس التعاون، حيث شكلت الصادرات ذات التقنية العالية من 2 % من إجمالي صادرات الصادرات التحويلية 2012 للعام.

وأما ما يتعلق بنسبة مشتركي الإنترنت من إجمالي عدد السكان في كل دولة، فقد صدرت نسبة 86,2 % من كل مجلس من هذا المجلس، ولقها البحريني بنسبة 77 %، كما تصدرت الكويت أيضا وفد المجلس من مؤخر المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتطورة.

ويج تشخيصها مواقع الصناعة الحرفية بدول
المجلس قالت إيجيري أنه يتم عبر تحليل عناصر
الصناعات الحرفية الثلاثة، فهي ما يتعلق
بالمواد البشرية ذات الميزة العالمية اعتبرت أن
مقارنة مؤشرات الموارد البشرية تعكس الأهمية
التكيفية والتوصية لهذه الموارد ومدى جودتها
لتطبيق المعرفة لدعم تطوير الصناعات
الحرفية في إطار اقتصاد المعرفة، ويتم قياس
كفاءة الموارد البشرية من خلال مجموعة من
المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الحرفي الذي يظهر
مرتبة الدولة، ويعبر عن التقدم العلمي،
ويستند إلى خمس من المؤشرات الفرعية، وكل
مؤشر له مقاييس، ويظهر أن دول المجلس لا
تزال متأخرة نسبياً عن الدول المتقدمة وفقاً
لركائز الاقتصاد الحرفي والصناعة الحرفية
حيث تبرز منهجية تطوير المعرفة لتعلم
2012 الصادر عن البنك الدولي، والذي يعبر
عن أحد أوجه التقدم العلمي في الدول.

ولتفاوت دول مجلس التعاون في المراتب التي حصلت عليها، حيث نجد أن الإمارات في المرتبة 42 من أصل 146 دولة عالمياً والأولى خليجياً، تليها البحرين في المرتبة 43 عالمياً والثانية خليجياً.

ويعتبر مؤشر الاقتصاد العربي من أهم المؤشرات بالنسبة للاقتصاد العربي والصناعات الحرفية، وقد حصلت البحرين على 6.78 نقطة وهذا المؤشر للعام 2012. متصدرة دول المجلس مع أنها لسبة متواضعة، وتوضّح المستشارة أن "دول مجلس التعاون وفقاً لهذا المؤشر تحتاج إلى المزيد من التسهيلات حيث تعتبر رقاقها منخفضة بالنسبة لتغيير التعليم مقارنة مع دول متقدمة مثل أيرلندا التي أحرزت 8.87 نقطة للعام ذاته".

أما مؤشر أنظمة الابتكار الذي يقصد به هيئات المؤسسات كالجوامع والمراكز البحثية،

وفقدت د. تليلى وضع دول المجلس حالياً في جميع الصناعات المعرفية والتجمعات الصناعية الابتكارية، فلفتت إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الموارد البشرية أحرزت تقدماً كبيراً في توسيع نطاق التعليم الأساسي والثانوي والعالي، لكن ذلك يتطلب توسيع نوعية وكمية العاملين في مجال المعرفة بشكل كبير.

أما سياسة تطوير الصناعات القائمة على المعرفة، فهي توضح أن هذه الدول تبنت سياسات الاقتصاد الكلي المتنازعة وتبنيان أطر السياسة التجارية، ولكنها بصفة عامة قوية مع احتياجات معينة للتغلب على القيود. وفي ما يتعلق برأس المال والتمويل، فالسيولة المالية بالتأكيد متاحة في المنطقة، لكن هناك حاجة لتوسيع وتمديد الهياكل التمويلية اللازمة لتطوير الصناعات القائمة على المعرفة. أما نظم الابتكار، فتتمثل الأصول الجماعية والعمليات التي تولد وتدفع الابتكارات في التطبيقات التجارية، ويجري وضع الأسس لنظم الابتكار الداعمة بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن المبادرات في مراحل التشكيل

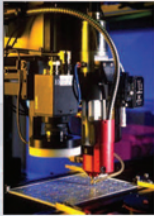
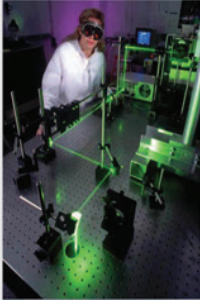
ووفقدت د. تليلى وضع دول المجلس حالياً في جميع الصناعات المعرفية والتجمعات الصناعية الابتكارية، فلفتت إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الموارد البشرية أحرزت تقدماً كبيراً في توسيع نطاق التعليم الأساسي والثانوي والعالي، لكن ذلك يتطلب توسيع نوعية وكمية العاملين في مجال المعرفة بشكل كبير.

التوجهات المستقبلية والرؤى المطروحة

في ما يتعلق بجاهزية دول المجلس للانتقال للصناعات المعرفية، كشفت مستشارة التخطيط الاستراتيجي في "جويك" أنه ظهر من استعراض وتحليل الوضع الراهن بالنسبة للصناعات المعرفية لدول المجلس أن هناك مجموعتين، الأولى تضم السعودية، والإمارات وقطر، وهي الدول التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في جاهزيتها نحو الصناعة المعرفية، ويمكن لتلك الدول التوجه للصناعات المعرفية بحلول عام 2020 إذا ما عملت على معالجة نقاط الضعف الموجودة حالياً. أما المجموعة الثانية فتشمل كلاً من الكويت وقطر والبحرين، وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود للتحويل إلى الصناعة المعرفية.

واعتبرت د. تليلى أن الأساس المنطقي للتحويل للاقتصاد المعرفي وتطوير الصناعات القائمة على المعرفة يتباين من احتياجات دول المجلس إلى أنشطة واقعية للتنوع الاقتصادي، وإيجاد مصادر للدخل وفرص العمل في الاقتصاد ما بعد النفط، والحاجة إلى توفير صالة منتجة بأجور عالية، وإيجاد الآليات المناسبة للانتقال إلى المجتمعات الحديثة، وهذا ما تمت الإشارة إليه أو التأكيد عليه في الرؤى الوطنية وإستراتيجيات وخطة التنمية الوطنية لدول المجلس.

وتشخيص الوضع الراهن للصناعات المعرفية في دول المجلس -وفق المشاركة- يشير بأن هناك فرصة كبيرة لدى دول المجلس للانتقال للصناعات المعرفية، منها على سبيل المثال لا الحصر توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار، توافر البنية التحتية الأساسية الاقتصادية، الطلب العالم في الأسواق المحلية - الإقليمية، وغياب البديل للصناعات القائمة على المعرفة. وهي ترى أن أية مبادرة وطنية أو إقليمية في هذا المجال يجب أن تستند إلى الهدف الأسمى لتطوير الصناعة المعرفية، والتغلب على إنشاء وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المعرفية لتكون بمثابة محركات للنمو لتوليد فرص العمل المستدامة، وفرص الدخل في جميع دول المجلس.



خلال الندوة الدولية للتنوع الصناعي والتعاون بين دول المجلس وكوريا

"جويك": حكومات المنطقة قدمت حوافز لتعزيز الشراكات الكورية-الخليجية



استهلّت الندوة الدولية بكلمة للدكتور دوهون كيم رئيس المعهد الكوري للاقتصاد الصناعي والتجارة (KIEI)، تناول فيها علاقات كوريا الكثيرة والوثيقة مع العاملين في قطاعات الإنشاءات ببول مجلس التعاون، مشدداً على وجود "فرص للتعاون في القطاع الصناعي مع هذه الدول"، وقال، "تعملون جيداً أن كوريا نجحت في مجال الصناعة بعد انطلاقها من الصفر، ونعرف أن خبرة كوريا كبيرة في مجال التنوع الصناعي في التقنيات العالية وغيرها".

وأضاف د. كيم: "لدينا نموذج جيد، وخلال ندوتنا هذه سنساهم على الأقل في تقوية العلاقة مع المجتمع العربي، وكذلك في الاستخدام الجيد لهذه العلاقة من خلال مؤسسة دولية مثل "اليونيبكو"، وهذا سيعزز التعاون الصناعي بين كوريا ودول المجلس".

أما السفير الدكتور شيل شانغ الأمين العام للجمعية الكورية - العربية فكشف عن السعي إلى تعزيز التعاون بين كوريا والعالم العربي، ودعم العلاقات بين المستثمرين، والتبادل الثقافي بين

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في الندوة الدولية للتنوع الصناعي والتعاون مع كوريا، التي عقدت في العاصمة الكورية سيول بتنظيم من المعهد الكوري للاقتصاد الصناعي والتجارة (KIEI)، وقد ضم وفد المنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام، والدكتورة ليلى ذياب إشرير مستشارة التخطيط الإستراتيجي، والدكتور بامل شديد مدير إدارة الاستثمار الصناعي.



جديداً للتمو، تم التركيز على نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول الخليج، والدروس المستفادة من التجربة الكورية في الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، ثم الاقتصاد الإبداعي والتركيز على البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير.

أما المستشارة د. ليلى ذياب فتناولت في ورقة العمل التي قدمتها أفاق الصناعات القائمة على المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي، معتبرة أن الهدف النهائي لتطوير هذه الصناعات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي إقامة وتوسيع الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، تكون بمثابة محركات النمو لخلق فرص عمل مستدامة، وقرص الدخل في جميع أنحاء المنطقة.

وأشارت إلى أن الصناعات المعرفية والتجمعات الصناعية الابتكارية تستند إلى خمس ركائز، هي: الموارد البشرية، إطار سياسة التطوير للصناعات القائمة على المعرفة، رأس المال البشري والتكنولوجيا المالية ونظم الابتكار، والبنية التحتية لتطوير الصناعات القائمة على المعرفة.

وتناول البروفيسور. شريف هيكل من جامعة هانوك للدراسات الأجنبية العلاقات التجارية بين الجانبين لافتاً إلى أن الجانب المتعلق بالرعاية الصحية شهد تحولاً أساسياً، ولفت إلى وجود عجز في العرض والطلب في المجال الصحي، مشدداً على ضرورة هيئة الجانب القانوني وتعزيزه.

الجلسات

ركزت الجلسة الأولى على التعاون في قطاع الصناعات القائمة، وتناولت أفاق التعاون في قطاع الطاقة والصناعات، والنوفاة الصناعية المستقبلية الجديدة كالمطالعة الصخرية والتفاقيات التجارية الحرة والاقتصاد المبني على المعرفة، كما تناولت التحديات والفرص للاستثمار الصناعي الخارجي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي، وبحث الاتفاقيات الجديدة في البحث عن الطاقة أهمية الاندماج إلى الصناعة التحويلية، والتعاون بين كوريا وبخبراتها ودول المجلس بالمواد الخام، وقدم الدكتور يون سونغ شاين من معهد كايك 2010 بلغت ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام 2006، لافتاً إلى أن كوريا تعاني من عجز الميزان التجاري في مجال التعاون لافتاً إلى أن الواردات من دول الخليج غالبيتها من الطاقة والغاز والمنتجات البترولية.

من جهة قدم الدكتور باسل شديد ورقة عمل حول التحديات والفرص أمام الاستثمارات الصناعية الأجنبية بدول مجلس التعاون الخليجي، فلفت إلى أنه وفقاً للبيانات الصادرة عن بنك كوريا EXIM لعام 2011، هناك حالياً أكثر من 448 شركة من كوريا الجنوبية تعمل في مشروعات مشتركة مع دول المجلس في الخليج، ويرتفع العدد إلى 990 إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المشروعات المشتركة التي تنطوي على كيانات متعددة الجنسيات، وبتركز الجزء الأكبر من هذه المشروعات في الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، وتبلغ قيمة الاستثمارات الكورية في الخليج العربي من الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 2.7 مليار دولار.

وأعلن د. شديد أن معظم المشاريع المشتركة الكورية الخليجية في المنطقة هي صناعات من فئة الصغيرة والمتوسطة، وتركز في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبترولية، وتكنولوجيا المعلومات، وبعض الصناعات المتعلقة بصناعة السيارات، لافتاً إلى أنه وفقاً للبيانات الصادرة من المنتدى الثامن للتعاون بين كوريا والشرق الأوسط، فقد نالت دول المجلس 60 % من عقود الهندسة والمشتريات والإنشاء لكوريا الجنوبية عام 2011، والبالغة نحو 43.3 مليار دولار.

وتناولت الجلسة الثانية التعاون الصناعي بين دول المجلس وجمهورية كوريا في قطاع الصناعات الجديدة كالرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي قطاع الصناعات التكنولوجية الذي يعتبر محركاً

كوريا والعالم العربي، مشيراً إلى أن كوريا شريك لدول مجلس التعاون في مشروعات البنية التحتية منذ أكثر من 40 سنة.

السفير العماني

وتحدث سعادة السيد محمد بن سالم الحارثي سفير دول مجلس التعاون- القالمة على الندوة، وقال: لدى دول مجلس التعاون الخليجي خطط طويلة الأجل لتنويع الاقتصاد والصناعة، لتشمل مختلف القطاعات، لا سيما الصناعات بمختلف أنواعها، والخدمات اللوجيستية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة والصحة وهذا بدوره سيعتق فرصاً أوسع للشركات الكورية لتبادل خبراتها ومعرفتها، التي تمتلكها من الشركة والاستثمار في هذه القطاعات على المدى الطويل.

وأشار الحارثي إلى أن جمهورية كوريا ودول مجلس التعاون الخليجي تربطهما علاقات وطيدة وعصيدة الجذور، وحالياً تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ثاني أكبر شركاء تجاري لكوريا، حيث يصل حجم التبادل التجاري لأكثر من 112 مليار دولار. وتابع قائلاً: في الآونة الأخيرة شهدت علاقات كوريا ودول مجلس التعاون الخليجي تطوراً ونمو ملحوظاً في كافة المجالات، وأمل أن نرى المزيد من التعاون الذي سيعتق فرصاً واسعة للاستثمار المشترك بين الجانبين على المدى الطويل، والذي بدوره سيعتق حجم التبادل التجاري، ويهدد الطريق لشراكة إستراتيجية ومستقبل مشرق لكلا الجانبين.

العقيل

وألقى الأمين العام الكلمة الرئيسية في الندوة، حيث تناول الوضع الراهن للقطاع الصناعي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأفاقه المستقبلية، فاعتبر أن النقاش بين المشاركين مهم لزيد من التعاون، معتبراً أن الصناعة خياراً إستراتيجياً في التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وهذا ما سعت له دول مجلس التعاون ويسعى له القادة، عبر تنمية قطاع الصناعة وإنشاء العديد من صناديق دعم وتنمية الصناعة.

ولفت العقيل إلى أن حكومات دول مجلس التعاون قدمت موازف كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحليلات السوق تظهر العديد من الفرص للشركات الكورية التي هي في موقف جيد لبدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي بين الشركات الكورية والمحلية، لزيادة المحتوى المحلي من مشاريعها في المنطقة.

أبوظبي تحوّلها لطاقة بديلة النفايات المنزلية لن تكون مصدر قلق بعد الآن



سعيد هلال الشريفي

إعلامي سوري

saidhila1399@hotmail.com

إذا كانت النفايات المنزلية لا تزال تشكل مصدر قلق للعديد من دول العالم الثالث بسبب عدم امتلاكها للتكنولوجيا اللازمة في الاستفادة منها بمشاريع حيوية، فهي ليست كذلك بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، التي تعتبر المنتج الأكبر للنفايات على مستوى العالم، والمنبع شبه الوحيد لهذه النفايات عبر تحويلها إلى مصدر للطاقة النظيفة، وكذلك استخراج الأسمدة العضوية العالية الجودة منها، والتي تصدر في جزء كبير منها إلى البلدان العربية.

مؤشرات

يبلغ الوطن العربي من محيطه إلى طوله نحو 100 مليون طن من النفايات المنزلية في العام، حصة دولة الإمارات العربية المتحدة منها ما يزيد عن 5 ملايين طن سنوياً، وهي النسبة الأعلى بين الدول العربية، في حين تنتج فرنسا -بعد سكانها الذي لا يتجاوز خمس سكان الوطن العربي- ما مقداره 780 مليون طن من النفايات المنزلية الصلبة وفق إحصاءات عام 2009.

يشير تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن إنتاج العالم من النفايات في عام 2050 سيتجاوز 13 مليار طن سنوياً، بزيادة قدرها 20 % عن مستوياتها في عام 2009.



اليومان كل من المشاعرك والسويد، حيث يذهب نحو 55% من إجمالي النفايات الصلبة إلى محطات تحويل النفايات إلى طاقة كهربائية تؤمن نسبة 25% من الاستهلاك الإجمالي للكهرباء، وهي نسبة جيدة إذا علمنا أن البحوث الحديثة قد أنتجت لتكنولوجيايات مشكلة لم تكن تخطر على بال أحد.

عما تستلطفه هذه

الكثبات من حشرات سامية وزواحف وكتلاب شاردة تقود فيها هذه النفايات صعباً كتحليل على السلطات المحلية التي تفتقر إلى أبسط الوسائل لمعالجتها. نجد في المقابل أن هذه النفايات مصدر ثروة في دول الغرب التي شكتت من إنجاز أبحاث وتكنولوجيايات معقدة غايةا ليس فقط المحطات على بيئة نظيفة في بلدانهم، بل إعادة تدوير لهذه المواد وجعلها صالحة للاستهلاك أكثر من مرة، فاعيد كل آلاف قيرص العمل التي توفرها هذه الصناعات المتطورة.

إمارة أبوظبي الوحيدة التي وقعت مؤخرًا -من خلال شركة أبوظبي للطاقة- مذكرة تفاهم مع مركز إدارة النفايات في الإمارة لتسهيل بهدف إقامة محطة تحويل للنفايات الصلبة إلى طاقة كهربائية، وهي تأمل بحلول عامي 2015 و 2016 إنتاج حوالي 100 ميغا وات بعد معالجة حوالي مليون طن من النفايات السنوية. وهكذا يتعدى الأمل على أن تصبح تجربة أبوظبي مثلية لتشجيعها لباقي دول مجلس التعاون الخليجي أولاً، والبلدان العربية ثانية، على إنتاج طاقة نظيفة وقابلة للتكيف، وصديقة للبيئة أيضاً.

فما هي هذه التكنولوجيايات من المعروف أن حرق النفايات الصلبة والانحلال الحراري هو الأسلوب الأكثر شيوعاً في العالم لإنتاج الطاقة الكهربائية، لكنه ليس الأكثر تلاؤماً مع معايير البيئة، إلا أنه يفتح في النهاية، جراء عمليات الحرق، كميات ضخمة من ثاني أكسيد الكربون، لذا كان هذا التطور في البحوث التي أوصلت في نهاية المطاف إلى تحويل النفايات إلى غاز طبيعي يمكن تخزينه ونقله، وهنا تكمن الثورة الحقيقية في مجال التخلص من النفايات عبر تحويلها من كرف إلى كرف آخر، وقد أطلق على هذه العملية اسم "تكنولوجيا التحويل".

حققت تكنولوجيا "التحويل" حتى الآن ثورة في مجال تحويل النفايات إلى غاز اصطناعي عبر "تحويل" أنواع كثيرة من النفايات، مثل: النفايات المنزلية الصلبة، والوقود المفلت من النفايات، والنفايات البلاستيكية، التي لا يعاد تدويرها، ومخلفات الصناعة الزراعية، وحمأة الصرف الصحي الجافة، والذبح، كما صار بالإمكان، وفقاً لهذه التكنولوجيا المتطورة، تحويل هذه النفاام إلى غاز اصطناعي يحتوي بشكل رئيسي على أول أكسيد الكربون والهيدروجين، من خلال نقلها مع كمية محددة من الأكسجين أو البخار في حرارة عالية تزيد على 700 درجة مئوية.

في الوقت الذي تسدده كميات النفايات في العديد من أزمات المدن العربية ومدن العالم الثالث بشكل عام، مع ما يترتب على تضررها من الهواء الملوث من غازات مؤذية تسببها الرياح في كل اتجاه، بحيث تكثر صدق حياة السكان الذين يصلهم تنفها، هذا فضلاً

من المعروف أن بلدان أوروبا الغربية استطاعت عبر حملات إعلامية مكثفة أن تشرك مواطنيها في الحفاظ على البيئة، ولوجبه نفاياتها بشكل يخدم عملية التنمية، وذلك عبر فرض النفايات في المنازل إلى ثلاث فئات (زجاج - ورق - مواد عضوية)، وقد ساعد هذا التصرف -الذي يمارسه الأفراد عن وحي وإمارة- بأعمركه- في الحد من التلوث، منذ ثمانينيات القرن الماضي، في نشوء مصانع ضخمة لإعادة تدوير هذه النفايات بالكامل، وتشغيل عدد مهم من الأيدي العاملة في هذا المجال.

في مجال الورق، نجد في كل مكاتب الشركات في أوروبا دفاتر مدرسية وغير مدرسية مدون في حاشيتها السفلى عبارة "هذا المنتج ليس لتدويره في معالفاً كذا"، وفي حواشي بعض الصحف والمجلات نجد عبارة مشابهة تقول: "نحن نستخدم ورقاً معاد لتدويره". كما نجد بالخاصة أن مناصري البيئة يخلصون شراء هذه المنتجات، ليس فقط لأن أسعارها غالباً ما تكون أدنى بنسبة 25% من الورق أو المنتجات غير المدورة بل لتشجيع هذه الصناعة على الاستثمار في تدوير النفايات إلى ما لا نهاية.

النفايات.. طاقة بديلة

يزدهر في العالم منذ تسعينيات القرن الماضي قطاع أثبت ريعيته الاقتصادية، هو تحويل النفايات إلى طاقة بواسطة تكنولوجيايات تنتج منها كهرباء، أو حرارة، أو وقوداً حيوية، أو وقوداً اصطناعياً.

وسجل العام 2007 وجود حوالي 600 محطة ضخمة لتحويل النفايات إلى طاقة في 35 بلداً حول العالم، تأتي في مقدمة تلك

"جويك" استضافت اجتماع الطاقة في الدوحة

مناقشة دراسة توحيد أسعار المشتقات النفطية بدول مجلس التعاون الخليجي

الدراسة التي تهدف إلى تشخيص وتحليل حجم المشكلة وأبعادها في الدول المعنية، وتحديد ملامح الإصلاح المطلوب في الهياكل السعرية التي ستؤدي إلى توحيد أسعار المنتجات النفطية ذات العلاقة عبر دول المجلس، وتحديد الإجراءات التي يجب اتباعها لمعالجة الآثار المالية المحتملة على القطاعات الاقتصادية المعنية كافة.

وأوضح القرعان أن الدراسة تهدف لتشخيص واقع المؤاصفات العميقة المحلية والخليجية والدولية المطبقة على المنتجات النفطية وأمانية توحيدها، مع تقدير دالة الطلب وتقدير مرونة الطلب السعرية والداخلية للمنتجات النفطية التي تتلقى دعماً سعرياً في الأسواق المحلية مثل، سواحل الغاز، والجازولين، والديزل، والكبروسين، والإسفلت، وقياس الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على إبقاء هيكل الأسعار الحالي أو تغييره وفق خيارات مختلفة تتم تجربتها، بما في ذلك خيار توحيد أسعار مشتقات النفط على مستوى دول المجلس.

وستحاول الدراسة اقتراح البدائل المتاحة لتعديل أسعار المنتجات المشار إليها لتحقيق أهداف محددة، كترشيد الاستهلاك المحلي وأوضاع الاستثمارات في الصناعات مقابل الطلب المحلي، والحد من تهريب المشتقات النفطية عبر حدود دول المجلس وفي ما بين دول المجلس والدول المجاورة، وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد استعرض القرعان ما تم استلامه من بيانات تتعلق بإنتاج واستهلاك عدد من المنتجات النفطية في الدول الأعضاء، وطرح ملاحظات استندت إلى دراسة حديثة أجرتها وكالة الطاقة الدولية على أنظمة تسعير



استضافت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في مقرها بالدوحة الاجتماع الأول لفريق الطاقة لدول المجلس، لمناقشة دراسة توحيد أسعار المشتقات النفطية في هذه الدول، والتي تقوم المنظمة بإنجازها لصالح الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد استهل الاجتماع بكلمة ترحيبية من "جويك" ألقاها الدكتورة ليلي ذياب مستشارة التخطيط الإستراتيجي في المنظمة نيابة عن سعادة الأمين العام الأستاذ عبد العزيز بن حمد العليل، ثم ألقى السيدة فاطمة الحكيماني مديرة إدارة الطاقة في الأمانة العامة مجلس التعاون كلمة ترحيبية بمشاركة من ممثلي القطاعات المعنية في الدول الأعضاء، أعلن بعدها رئيس الجلسة السيد جاسم الشيراوي المدير العام لشؤون النفط والغاز في الهيئة الوطنية للنفط والغاز بمملكة البحرين الإطلاق الاجتماع.

استعرض الدكتور أنور القرعان مدير إدارة الدراسات والسياسات الصناعية في "جويك"

وبعدما من هذه المادة يفوق دول المجلس مجتمعة.

أما المعدل الفردي للاستهلاك خلال الفترة من 2000 - 2005، فوضعه مختلفه حيث تنصدر الإمارات وقطر القائمة، ثم الكويت والبحرين، والسعودية وأخيراً عمان. وقد تغيرت المعطيات في الأعوام التالية، فبين 2009 - 2011 سجل أعلى معدل للاستهلاك الفردي في الكويت ثم عمان، تليها السعودية، وبعدها قطر ثم البحرين والإمارات، وهذا يعني في ما يعنيه أن هناك سياسات إما لتسويق أو سياسات أخرى لتبنيها الإمارات لتقليل معدل استهلاك الفرد من البنزين.

وبالنسبة للديزل فإن المعطيات المتوفرة من دول الخليج باستثناء الإمارات تشير إلى أن السعودية وقطر تنصهران القائمة في الاستهلاك تليهما الكويت وعمان ثم البحرين بفاقر كبير.

وتشير البيانات إلى أن هناك هبوطاً واضحاً في الفترة 2008 - 2011 في الاستهلاك الفردي لكل من قطر والبحرين في مادة الديزل.

ويتضح من البيانات المتوفرة من "أوبك" أن متوسط أسعار البنزين هي الأعلى في الإمارات تليها عمان، والبحرين، ثم الكويت وقطر وفي آخر القائمة السعودية، حيث إن الأسعار في الإمارات تقارب الأسعار العالمية، ويتطابق الأمر نفسه على مادة الديزل. أما الفروق في أسعار المشتقات بين هذه الدول يؤدي حتماً إلى التهريب من الدول الأقل سعراً إلى الأعلى سعراً، كما هو الحال بين السعودية والإمارات.

كما تشير بيانات "أوبك" وبعض الدراسات الأخرى إلى أن دول المجلس تتمتع باستهلاك عالٍ وأسعار منخفضة نسبياً للمشتقات النفطية، وذلك بسبب وجود نظام دعم سخي وانخفاض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ربما سيؤدي إلى استهلاك متسارع أكبر من تسارع وتيرة الإنتاج، وعليه فإن هذا الوضع يستوجب اتباع سياسات على مستوى دول المجلس التعاون، لحد من تنامي ظاهرة الاستهلاك والتهريب.



تواجهها هذه الدول حالياً ومستقبلاً، حيث إن مواجهة هذه التحديات تتطلب اعتماد عدد من الخيارات التي تضمن التوازن ما بين الصادرات النفطية والتنمية الاقتصادية، والعوائد الاجتماعية، وهذا الأمر يتطلب بدوره بلورة سياسة متكاملة للطاقة في دول المجلس، يشارك في صياغتها كل الأطراف ذات العلاقة بما يضمن تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لثروة ناضبة كالنفط والغاز. وقد شارك أعضاء وفود دول المجلس في طرح الاستفسارات وتقديم المقترحات وأجمعوا في نهاية الاجتماع على أهمية الدراسة وضرورة الانتهاء من وضع المسودة الخاصة بها وتقديمها للأمانة العامة.

مؤشرات

وعلى هامش الاجتماع أوضحت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" أن البيانات المتوفرة لديها من "أوبك" حول معدل الاستهلاك والإنتاج للمملكة العربية السعودية هي من أعلى الدول في العالم، وقد احتلت عام 2010 المرتبة الرابعة عالمياً في معدل نمو الاستهلاك في معظم المشتقات النفطية، وبخاصة البنزين والديزل. وفي ما يتعلق بإنتاج البنزين تعتبر السعودية الأعلى إنتاجاً بين دول مجلس التعاون الخليجي، في حين أن ألقها لإنتاج في البحرين، وتأتي في المرتبة الثانية الكويت، فعمان، ثم الإمارات، وقطر.

أما الاستهلاك الكلي من مادة البنزين فتتصدر قائمة في دول الخليج السعودية، تليها الإمارات، فالكويت، ثم عمان، فقطر، والبحرين. ويشار إلى أن استهلاك السعودية

المشتقات النفطية في 37 دولة، تمثل 95 % من الدول التي تدعم أسعار المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي، لبنان أثر الدعم المقدم لأسعارها على زيادة استهلاك المنتجات المدعومة، حيث تقدر الدراسة أن الإنشاء التدريجي للدعم في الدول الـ 37 بحلول عام 2015-2016 سيترتب عنه تراجع الطلب العالمي على النفط بنسبة 5 %، ومن هذا المنطلق سيكون لإصلاح الدعم غير الكفء التعاون أثر ملموس على ترشيد الاستهلاك المحلي، لكن يقف أمام هذا التوجه العديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحول دون تحقيق المكاسب المالية.

واستناداً إلى هذه المعطيات تمت الإشارة إلى ضرورة إيجاد حزمة إصلاحات تضمن وضع معايير ووافين لضبط الاستهلاك وتحقيق أعلى درجة من الكفاءة والاستقلال في استهلاك الطاقة، وإدارة وترشيد الاستهلاك وفق منظومة معرفية واجتماعية وبيئية متكاملة وقابلة للقياس والمتابعة بشكل دائم، وذلك بهدف جعل قطاع الطاقة في أعلى مستوى من الاستقلال والإنجابية، وأدنى مستوى من الهدر والأضرار البيئية وغير البيئية.

وخلص القرعان إلى أن معدلات الاستهلاك المحلي المتنامية للنفط والغاز في دول المجلس تستدعي معالجة سريعة لتلافي تداعياتها المستقبلية إذا ما استمرت في النمو بنفس وتيرتها السابقة، ومعالجة هذا الوضع تتطلب الوصول إلى توازن بين الطلب المتزايد على الطاقة وتطوير آليات ضبط والترشيد في استهلاكها، الذي يعد من أهم التحديات التي

قراءة تحليلية

التنافسية في المنتجات الصناعية بدول الخليج العربي



قادت التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العشرين سنة المنصرمة والمتمثلة بتحرير التجارة العالمية ورفع القيود التي تحد من سهولة انسيابها بين دول العالم، إلى ارتفاع حدة التنافس العالمي، فالحواجز التقليدية لانسياب السلع والخدمات من رسوم جمركية وحصص كمية أخذت بالتلاشي، مع تصاعد الاهتمام بالحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، مما قاد إلى ظهور منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة.

وأمام هذه الصورة بدأت دول العالم المختلفة بتعزيز تنافسية منتجاتها الصناعية التي تشكل أحد الركائز الرئيسة للاقتصاد المرتكز على المعرفة، وذلك لكي يكون لها وجود فاعل وتسيب مهم من تجارة العالم في المنتجات الصناعية، فالابتكار المستند على التكنولوجيا المتوسطة والعالية أصبح مصدر القيمة المضافة. وتماشياً مع هذه التوجهات، فقد قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوضع الإستراتيجيات الوطنية للصناعة، وذلك بهدف تعزيز تنافسية قطاعها الصناعي، غير أن واقع الحال يشير أنها لا تزال تتميز بتنافسية في منتجات صناعية قليلة تشمل الأسمدة والكيماويات العضوية والمنتجات البلاستيكية، أما بقية المنتجات الصناعية فلا تزال لا تحظى بأي تنافسية تذكر على الصعيد العالمي.



الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهجري
أكاديمي متخصص في
الشؤون الاقتصادية

ولا تتسم دول مجلس التعاون الخليجي باي تنافسية تذكر بالنسبة لمنتجات التوق والطاقت والمنتجات الجلدية والملابس والنسيج. أما بالنسبة للمنتجات الإسمتية والحديدية فلا تتمتع أي دولة خليجية بتنافسية باستثناء عُمان في المنتجات الإسمتية، والتي شهدت تنافسيتها انخفاضاً في عام 2010 مقارنة بعام 2009، وكذلك الإمارات في المنتجات الحديدية، حيث تمتعت بتنافسية بسيطة عام 2010، وكذلك قطر في عام 2009.

ويلاحظ أيضاً تمتع ثلاث دول خليجية هي، الإمارات والبحرين، وُصُنَّ بتنافسية معقولة في منتجات الألومنيوم، ترتفع كثيراً في البحرين، حيث تقترب من 90 %، وتلحقت مع 56 % في عُمان، واقتربت من 50 % في الإمارات.

وتأسيساً على ما سبق، ينبغي أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز تنافسيتها في المنتجات التي حققت فيها مستويات مقبولة من التنافسية كالأسمدة، والمنتجات البلاستيكية، ومنتجات الألومنيوم التي أخذت تحقق معدلات عالية نتيجة لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، علاوة على المزايا النسبية التي تمتع بها دول المجلس فيما يتعلق بالطاقة، وكذلك الخدمات المستخدمة في هذه الصناعات، وهذا يتطلب تكثيف أنشطة البحوث والتطوير في هذه الصناعات، لأنها تشكل المدخل الرئيس لتعزيز التنافسية في هذه المنتجات على المستوى الدولي.

وفي الختام نقول إن رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي يتطلب زيادة جهود الدول في تمويل تنمية الصادرات وتنويع آلياتها، وتوسيع نطاق تطبيق آليات الجودة إلى قطاعات الصناعة كافة، بما فيها إصدار شهادات الجودة وتطبيق المعايير العالمية في ذلك، وكذلك تحسين تقنيات خطوط الإنتاج الصناعية والتقدم فيها، في كل قطاع من القطاعات الصناعية المهمة في دول المجلس، ورفع إنتاجية هذه الخطوط، علاوة على رفع أداء المعاملة الوطنية بزيادة إتاحةها ومهاراتها ومعرفاتها الفنية والإدارية والتقنية.

جدول معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة

المنتجات الصناعية	الإمارات	البحرين	السعودية	كُمان	قطر	لُكويت
2010/2009	2010/2009	2010/2009	2010/2009	2010/2009	2010/2009	2010/2009
لُزوء وأحمر	3.8 /3.6	99. /88.2	80.5 /77.5	2.4 /13.3	88.3 /90.8	90.9 /92
المركبات طيرية	13.4 /43.2	94.4 /26.1	85.4 /84.8	41.3 /17.4	82.7 /57.6	90.8 /86.9
مركبات سيارية	65.0 /64.1	99.6 /90.7	96.9 /96.7	83.8 /83.9	95.5 /90.1	89.3 /86.6
المركبات غير طيرية	41.7 /81.5	82.6 /87.9	28.2 /35.8	77.9 /75.8	41.8 /36	22.9 /11.5
منتجات بلاستيكية	2.7 /16.8	39.8 /42.7	67.8 /89.3	15.4 /18.7	51.0 /66.8	18.5 /88.8
لُمسك	76.1 /63.7	21.1 /65.8	90.5 /97.2	74.7 /61.7	98.8 /99.6	9.7 /95.5
أدوية	33.2 /97.4	80.3 /81.2	30.6 /18.4	75.5 /74.9	96.8 /71.8	86.2 /81.3
منتجات مطاط	57.5 /78.6	71.0 /64.9	93.9 /92.2	88.4 /87.9	99.7 /97.0	75.8 /88.8
مركبات بكية	87.1 /89.1	94.4 /97.9	97.3 /100	90.3 /96.4	98.5 /96.6	98.8 /88.6
ملابس	78.8 /79.4	57.1 /25.3	68.4 /60.7	85.8 /78.9	95.5 /93.4	94.2 /17.0
منتجات نسيجية	41.8 /56.8	83.9 /90.8	84.3 /100	88.8 /100	98.7 /99.3	98.3 /99.4
مركبات إسكوتر	46.4 /82.7	47.3 /15.0	31.4 /84.6	8.0 /17.2	99.7 /91.0	80.3 /80.4
منتجات حديدية	8.0 /56.4	38.9 /47.3	75.0 /83.7	77.1 /83.7	37.0 /20.8	64.7 /53.1
مركبات كاتدر	49.2 /25.6	89.1 /83.8	46.7 /38.1	56.4 /58.8	18.8 /87.3	84.4 /88.3
أدوية إقليمية	62.0 /78.5	94.2 /92.4	81.3 /71.4	55.2 /65.1	98.2 /95.9	92.1 /88.4

Source: International Trade Center, World Trade organization, Data Base, December 2011

بالبزوت والشحوم باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة لتسم بتنافسية منخفضة جداً، أما ما يتعلق بالكيمويات العضوية فتتمتع دول مجلس التعاون كافة بتنافسية مرتفعة ما عدا الإمارات ومملكة البحرين، ويلاحظ أن أعلى مستوى للتنافسية كان في دولتي الكويت وقطر. ولا تتمتع دول المجلس كافة بأي تنافسية في المنتجات الصيدلانية والإلكترونية، وكذلك بالنسبة للمنتجات الكيماوية غير العضوية أيضاً باستثناء الكويت التي تمتعت بتنافسية منخفضة في عام 2010.

أما بالنسبة للمنتجات البلاستيكية فيتبين أن ثلاث دول خليجية تتمتع بتنافسية فيها على الرغم من انخفاضها في عام 2010 مقارنة بعام 2009، والدول هي، المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، بينما تتسم دول المجلس كافة بتنافسية مرتفعة جداً في الأسمدة التي تخطت 90 % في السعودية وقطر اللتين تُعدان من الدول المعروفة على الصعيد العالمي في هذه المنتجات.

واستناداً إلى البيانات المتاحة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للفترة 2009 - 2010، يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، وإذا كانت قيمة المؤشر موجبة، فإن ذلك يشير إلى أن الدولة الممثلة لتسم بتنافسية في ذلك المنتج، ويوضح جدول معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة التنافسية في المنتجات الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تم قياسها من خلال معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة، والذي يتم احتسابه وفق المعادلة التالية، (الصادرات / الواردات) - (الواردات / الصادرات) X 100.

ويوضح الجدول تنافسية بعض منتجات الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لعامي 2009 و2010. يلاحظ من الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي كافة لا تتميز بأي تنافسية في ما يتعلق

الصادرات الخليجية تريد أن تدخل الأسواق بثوب رث



جمال بنون
محلل وكاتب اقتصادي
jambanoun@gmail.com

شروطه، أو أنها غير قادرة على التفاوض بشكل جماعي.

مشكلة الصادرات الخليجية أنها تسير بدون معيار جودة، فصناعة التمر على سبيل المثال (تعبئتها وتغليفها وتسويقها) تختلف من دولة إلى أخرى من دول المنطقة، وفي ورشة عمل -التي نظمتها غرفة سلطنة عمان في نوفمبر الماضي- لم تبين خطوات التصدير ولا مستقبل هذه الصناعة الغذائية، خصوصاً إذا ما علمنا أن السعودية والإمارات تعان من الدول الرائدة في صناعة التمر.

للأسف الشديد أحياناً تنسالم: ما هو دور هذه المدن الصناعية التي تنتشر على أطراف مدن الخليج؟ هل هي للصناعات أم للاستهلاك المحلي؟ وإنه لأمر مفرح بالنسبة للمواطنين أن تعطي المصانع احتياج السوق المحلية، ولكن الأمر يختلف في الصناعات الخليجية المحلية، فهي تصل للمستهلك النهائي بسعر مرتفع، أعلى من المنتج المستورد من الخارج وأقل مستوى.

تجارة حرة بين الجانبين مجمدة حالياً ولا يوجد اتفاق على استئنافها في موعد محدد خلال الفترة المقبلة.

ورغم كل هذه السنوات الطويلة إلا أن دول الخليج غير قادرة على تجاوز هذه الصعوبات، ولا تفصح عن ما يدور من مباحثات ومطالبات للجهات الاقتصادية من غرف تجارية ومجتمع المال والأعمال، والشركات والمصانع الكبرى وغيرها من الجهات، حتى تبدأ في التعامل وفق الرؤية المشتركة، ولن أخص في التفاصيل، فحسب التصريحات الصحافية، الخلاف بين الطرفين يتمثل في الجوانب الفنية وألية الرسوم على الصادرات من قبل الجانبين، وهناك نقاط أخرى غير واضحة.

ويبدو لي من خلال متابعتي أن الجانب الخليجي حتى الآن لم يكمل ملفه وفق متطلبات وشروط الاتحاد الأوروبي، الذي تخضع بلدانه للأنظمة وقوانين وتشريعات واضحة، بينما دول الخليجية تتحرك وفق نظرية نحن ملاك النفط لن يفرض علينا أحد

لا أعرف ما هي المشكلة بالتحديد التي تواجه دول الخليج في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بينها وبينه، حيث مضى فريضة 25 عاماً ولا تزال المفاوضات مستمرة دون الوصول إلى نتيجة حاسمة، وفي الاجتماع الأخير -الذي عقد في نوفمبر الماضي بأبوظبي- قال جمعة كيت وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة إن المفاوضات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاقية



يشكون من الإغراق، كما يقول د. عبد الرحمن الزامل رئيس غرفة تجارة وصناعة الرياض، الذي يرى أن السوق السعودية تعاني الإغراق بمنتجات بلاستيكية من الصين والهند وتايلاند، بينما في الحقيقة هذا ليس إغراقاً، لأن هذه السلع المستوردة من الخارج سعرها أقل وجودتها عالية، والمستهلك دائماً يبحث عن السعر

والمنافسة السعرية والجودة، إلى جانب عدم وجود شفافية من الشركات الخليجية، مما يفوت عليها فرصة المنافسة أمام سلع قادمة من دول أجنبية.

الصادرات الخليجية يجب أن تتعامل مع الدول المصدرة إليها مثل السياح الخليجيين، سيارة فاخرة وإقامة في فندق فخم وخدم وسائق والذهاب إلى المطاعم والمسارح والأماكن ذات القيمة العالية، هكذا يجب أن تكون الصادرات الخليجية، يجب أن تكون لها هبة ومكانة وقيمة، بحيث تفرض نفسها أمام بقية السلع، إما بجودة منتجها أو بطرق تسويقها، أو بأسلوب تغليف وتعبئة منافسة، أما إذا كانت تريد أن تدخل أسواق العالم بملابس رثة وهندام غير نظيف، فلن يلتفت إليها أحد ولن تقرر حتى على البقاء.

لذا نحن نحتاج إلى تفعيل آليات التواصل بين المصدرين الخليجيين والجهات المستوردة في مختلف أنحاء العالم، على أن يصاحب هذه الآليات تخفيف الإجراءات على التصدير والاستيراد، وتسهيل عمليات التخليص الجمركي.

والسعر دائماً يبحث عن السعر المناسب، هذا إذا ما اعتبرنا أن السوق متاحة للمنافسة، ولا يمكن للجهات الحكومية أن تحمي المنتج المحلي ولا تحمي المستهلك من زيادة الأسعار للسلع المصنعة محلياً، والأمور الأخرى الضربات الاقتصادية التي شهدتها العديد من دول العالم سواء اليونان أو إسبانيا أو إيطاليا أو غيرها، جعلتها أكثر حرصاً على أسواقها التجارية من منافسة سلع لا تتمتع بمواصفات مهمة، فضلاً عن أن ساعاً متشابهة مثل تلك التي تصلها من دول الخليج تأتي بأسعار أقل من الصين وكوريا والهند وغيرها.

حتى إن صناعة البتروكيماويات التي تتميز بها دول الخليج تواجه منافسة سريعة في الأسواق العالمية، ورغم جودة المنتج إلا أن عدم نجاحها سببه عدم قدرتها على الخروج من العبودية الحكومية الرسمية، وعدم القدرة على التعامل مع الأسواق المصدرة إليها، حيث تسود نظرية العرض والطلب

قطاع الصناعة مثل تغليات الهاتف النقال، ما لم يواكب التطور التقني والمهني ومتطلبات السوق، لن يتقدم أو ينافس. قبل أشهر باعت شركة "سامسونج" رائدة الصناعات الإلكترونية 800 ألف ساعة ذكية في شهرين فقط، وكذا الحال بالنسبة لشركة "آبل" المنتجة للأيفون المنافس القوي لـ "سامسونج"، فقد أحدث أحد أجهزةها النغالة الجديدة منافسة شرسة وحرياً في سوق الهواتف النغالة.

لا نطالب دول الخليج أن تصنع أجهزة الحاسوب المتطورة ولا هواتف الأيفون، إنما نطالب بضرورة وضع معايير لصناعاتها، بحيث لا تتنازل عنها، وأيضاً تكون مغيرة بالنسبة إلى الأسواق الأخرى، سواء كانت آسيوية أم عربية أو حتى أوروبية.

يجب أن نعترف أن صناعة الصادرات تواجه مشكلات في البنية التحتية لدول الخليج، داخلياً هناك منافسة السلع الأجنبية المستوردة وأصحاب المصانع

"جويك" في المعرض الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالدوحة

العقيل: دول الخليج بحاجة لتوطين العمالة لمواجهة البطالة وتحقيق أهداف التنمية

كشفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) أن دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين كانتا خلال العام 2012 في طليعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية فيها، حيث شكلت في الإمارات حوالي 85.5 %، وفي مملكة البحرين 81.8 %، في حين أن عدد هذه الصناعات بدول المجلس مجتمعة يبلغ 83.6 % إجمالي عدد المنشآت الصناعية.

جاء ذلك على هامش مشاركة "جويك" في المعرض الدولي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي نظم في مركز الدوحة للمعارض.

وأعلن الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام للمنظمة أن حجم الاستثمارات في هذه الصناعات بدول المجلس مجتمعة بلغ 1.4 مليار دولار أميركي، شكلت حوالي 4.2 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي عام 2012، كاشفاً أن هذه النسبة متدنية جداً، وهناك حاجة لزيادة هذه الاستثمارات أسوة بالدول المتقدمة.

ولفت العقيل إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما نسبته 90 % من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال في الإمارات، وهي توظف 85 % من القوى العاملة، ورغم ذلك فإن إسهامها بالناتج المحلي يقتصر على حوالي 30 % فقط، أما في السعودية فأسوأ إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 93 % من إجمالي الشركات، وتستوعب نحو 27 % من العمالة، موضحاً أن "مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 33 % فقط، وهي مساهمة



لاحتياجات المشترين، وتحديد السوق أو التجارة المربحة أو فرص الاستثمار للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وتعمل على ربط الشركات المحلية في دول مجلس التعاون، وسلاسل التوريد للشركات المحلية أو الدولية الكبيرة، دون أن يفصل عن دورها في خلق قاعدة بيانات للموردين في دول مجلس التعاون الخليجي على الإنترنت ذات جودة عالية ومحدثة. كما أن الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية -التي هي عبارة عن مبادرة للتعاون الصناعي- تقدمت بها المنظمة وطورتها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيغو) -لعب دوراً في تطبيق آلية المناولة والشراكة الصناعية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، وبواسطة مدعج المبادرات المقدمة من هذه الدول عبر ربط جميع مراكز المناولة والشراكة الصناعية على أرضية مشتركة.

واعتبر العقيل أن "مساهمة" جويك "في إطلاق عدد من مراكز المناولة والشراكة الصناعية في دول مجلس التعاون هي البذرة التي ستنبثق وتتبع تطورها، ووضع تصور لاستقبلها في الخليج، خصوصاً أن المنظمة تعمل بشكل دوري على تحديث بيانات هذه الصناعات، والتأكد من دقتها لتحديد دورها في التنمية الاقتصادية بدول المنطقة.

وقد زار منصة "جويك" في المعرض وزير التجارة والصناعة العماني معالي د. علي مسعود السنيدي على رأس وفد من سلطنة عمان.



ومعدلات النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل ودعم الناتج المحلي الإجمالي. ولفت العقيل إلى الدور الذي تقوم به "جويك" لجهة توفير البيانات المتعلقة بهذه الصناعات وتحديثها باستمرار، مما يتيح تقييم وضعها وتتبع تطورها، ووضع تصور لاستقبلها في الخليج، خصوصاً أن المنظمة تعمل بشكل دوري على تحديث بيانات هذه الصناعات، والتأكد من دقتها لتحديد دورها في التنمية الاقتصادية بدول الخليج.

كما أن المنظمة تساهم في تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، لتلبية

ضخيفة بالنسبة لحجم نمو الاقتصاد السعودي، وتركيز المملكة على التنوع الاقتصادي، ومقارنة بالدول المتقدمة التي تسهم فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 50 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الإحصاءات التي تعدها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) وتحديثها باستمرار أشارت إلى أن عدد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بلغ في العام 2012 بدول المجلس 12.684 منشأة صناعية، شكلت نسبة 83.6 % من إجمالي المنشآت الصناعية، وهي نسبة مرتفعة دون شك، وشكلت العمالة في هذه الصناعات 46.1 % من إجمالي العمالة بالمشايرع الصناعية، وهي نسبة متوسطة، خصوصاً أن معظمها من العمالة الوافدة، واعتبر العقيل أن "دول المجلس بحاجة إلى رفع نسب العمالة المواطنية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلات البطالة وتحقيق أهداف التنمية".

وأشار العقيل إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول العالم، حيث تعمل على توسيع القاعدة وتشغيل الحركة التجارية، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وقد أدركت معظم حكومات العالم أهميتها، خصوصاً بعد الأزمة المالية عام 2008، والتي لفتت اهتمام الكثير من الدول النامية أيضاً إلى الدور الفاعل الذي تلعبه في زيادة الإنتاج،



لماذا ظلت مساهمة قطاع الصناعة

في قطر دون 10 % من الناتج المحلي ؟

ورقاً البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء فإن معدل الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية بالأسمار المتغيرة قد بلغ في المتوسط الأول من العام 2013 نحو 34.4 مليار ريال، أي إن إجمالي الناتج سيصل إلى 68.9 مليار ريال دون تغير عن العام السابق 2012، وبذلك يكون ناتج القطاع الصناعي قد تضاعف أكثر من خمس مرات منذ العام 2004، بعدما بلغ في حيله 13.24 مليار ريال، وكان يسرد من هذه الزيادة الكبيرة في 9 سنوات يعود إلى زيادة أسعار المنتجات الصناعية ذات فائدة تطبيقها الناتج من الماكينات الصناعية للأسمار، فإذا أخذ أن حجم الناتج بالأسمار المتغيرة (عام 2004) أصغر أصغر، قد تضاعف مرتين ونصف فقط إلى 33.3 مليار في الفترة نفسها.

وإن نظرتنا المتوسعة من زاوية أخرى ستجد أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت في عامي 2012 و2013 إلى 9.4 % مقارنة بـ 12.8 % في عام 2003 و11.5 % في عام 2004، و11.6 % في عام 2005.

لا شك أن جزءاً مهماً من تراجع النسبة على النحو المشار إليه يعود إلى زيادة إنتاج الغاز وسوائفه والنفط الخام، وإلى ارتفاع أسعار النفط في الفترة المشار إليها، مما ينعكس على التطور الحاصل في قطاع الصناعة، ومع ذلك هناك جوانب أخرى تعزز الجهود المبذولة لتطوير قطاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي دولة قطر، ولعلنا إن قرارات جريئة من القائمين على هذا القطاع، خصوصاً في ظل التوجهات التي تضعها خطط أمير دولة قطر صاحب السمو

الأمير تميم بن حمد آل ثاني، قد تكونت دولة قطر منذ أكثر من ثلثة عقود لتطوير القطاع الصناعي اللبيل فضلاً عن الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، من محفل أن ذلك يساهم في تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القروة النفطية والغازية، فضلاً عن خلق فرص عمل للشباب، وقد تزامن الاهتمام الفطري بالصناعة مع ميلاد مجلس التعاون الخليجي، ومن قبله إنشاء "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، فساهم ذلك في إعداد واعتماد استراتيجية موحدة للصناعة دول المجلس، وهي الاستراتيجية التي تم تعديلها وتحديثها أكثر من مرة للتقدم مع الظروف المتسارعة، كما كان للتحقق الغاز الطبيعي المحمل من تلال الشمال خلال العقدين الماضيين أثره الكبير في تعزيز الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات منه.



دكتور يوسف الخليل
مدير مركز البحوث
للمراسلات الاقتصادية والمالية

التراوح نسبته ما بين 3 - 5 %، وهي نسبة لا ترقى عالمية ولا تقارن كثيراً مع نسب الأقطار من الميكنة المتنامية.

★ لا تشمل الشركات على ما تريد من صناعة من صناعات معينة تكون متجانسة الظروف عليها، بل أفرع عليها وصناعات أخرى قد لا يعرف أفرادها اللغة الإنجليزية فضلاً عن العربية، فالحساب، ذلك، وثائق وجهداً وثقلها إحصائية الضخم والتدوير.

★ توجد المصانع مثلاً، كوجستية مع إدارتي المصارف والبنك، بشأن فترة تسليم البضائع، مما يؤدي إلى فرض فواتير مرتفعة لتأخيرها في «خلاء» الصناعة.

وبعيداً عن الجهات المعنية في الحكومة معينة يتداعى سؤال إذا هذه العراقيل التي يقوم القطاع الخاص بالتدوير المطلوب منه في الاندفاع بالنتائج المصنعية، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 10 %، وبشرط أن يكون هذا التوسع يأتي قدر معين من الزيادة في قوة العمل الأجنبية الوافدة بما لا يعتمد زيادة غير مرغوبة في معدل النمو المحلي، وهو ما قد يتحقق والاعتماد على أبناء الخليجيين وخاصة من مواطني القطر.



والفواتير الصال، في الوقت الذي يعتبر التأخير في الحصول على الترخيص أكبر تكلفة يواجهها المصانع.

★ وجود منافسة خطية للمنتجات الوطنية من جانب المنتجات الخليجية التي تدخل دون عوائق بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون.

★ لا تقدم الحكومة دعماً للصناعة في شكل رسوم مغلقة لاستهلاك الكهرباء، وذلك ولا يتم لتدوير قانون دعم المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية الذي ينص لتلك المنتجات الأوتية بنسبة 10 %.

★ لم يتم تلك التسمية بالدور المطلوب منه دعم الصناعة، وهو يقدم الفروضا بقلقة

الشخص السليم من عدم أن تأتي في القطاع دور القطاع الخاص لجلب القوى في شهر نوفمبر الماضي، والتي طالب فيه بالجميع القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تحول دون العمل مشتركته في عملية التنمية.

ومن المواقف التي يكثر الحديث عنها في أوساط رجال الأعمال ما يلي:

★ ضعف الخدمات الخاصة في المنطقة الصناعية القديمة، مع صعوبة وضع إمكانية الحصول على قطع أرض في المنطقة الصناعية الجديدة، مما يضطر المستثمر إلى شراء مناطق خارجها كغيره، ويرتد ذلك إلى صعوبة التخصيص لمح الأراضي في المنطقة الصناعية الجديدة، لا تقبل مع الجهة المختصة على المنطقة الصناعية القديمة، وهو الذي من شأنه - في حال حدوثه - أن يكون لدى الوزارة تصور لعدم القطاع المتوقعة للشباب، مع كل قطر، وبعد القطاع الأخرى وبالتالي في المنطقة الجديدة.

★ ضعف وعدم تطور المبنى التحتية من طريق ومياه، وذلك ويعرض سلباً على كافة الصناعات بإنتاج لكافة إضافتها والتجهيز.

★ يتطلب الترخيص التشغيل الصناعي موافقات من عدة جهات هي: وزارة الطاقة والصناعة، وزارة الشؤون البلدية والدفاع المحلي والعمل والبيئة، وتلك شروطه التي قد تكون مرهقة في كثير من الأحيان ومعقدة، وتشكل العرصة المتوقعة جيداً على الشركات، حيث تقع ما بين رسوم التسجيل التجاري والبنكية، وغرفة التجارة

تطور الناتج المحلي الإجمالي الكفري ومساهمة قطاع الصناعة فيه* بأسعار الثابتة والجارية بالعملة ريال

2013	16.64	177.13	74.44	365.96	9.4	9.4 %
2012	31.49	341.12	68.91	760.35	9.2	9.8 %
2011	28.17	321.08	56.74	824.17	8.8	9.1 %
2010	25.52	284.23	40.83	435.45	9.0	9.0 %
2009	21.71	243.49	33.57	333.99	8.9	9.4 %
2008	19.09	217.49	44.85	419.58	8.8	10.7 %
2007	16.06	184.84	26.81	240.15	8.7	9.2 %
2006	15.04	156.66	20.62	221.61	9.6	9.3 %
2005	14.36	124.17	15.99	162.09	11.6	9.9 %
2004	13.24	115.51	13.24	115.51	11.5	11.5 %
2003	12.43	96.89	6.55	85.66	12.8	7.6 %
2002	11.6	93.42	5.08	70.48	12.4	7.2 %

بالت عام 2013 تقوية استناداً إلى المظهر عليه عن نصف سنه
المصدر وزارة التخطيط التنميه والمواقع الإلكتروني لجهاز الإحصاء.

عرضت فرصاً استثمارية بمنتهى "استثمر في البحرين" العقيل: "جويك" حريصة على دعم مشاريع التنمية الصناعية في الخليج



شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في منتدى ومعرض "استثمر في البحرين 2013"، الذي افتتح برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين، في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، وذلك بمشاركة غرف التجارة بدول الخليج والشركات الكبرى في المنطقة، بهدف جذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية في المملكة.



الكيميائية، لأنها مادة مقاومة للتآكل، ومشروع لتصنيع الخلطات من مادة الجبس القوي والفابريكس جلاس GFR، التي تستخدم في عمل الدبوكور الداخلي والخارجي للمباني ومشروع لتصنيع الأنابيب من مادة البولي إيثيلين التثقيب عريضاً المستخدمة في تمديد شبكات المياه الساخنة والباردة، وتصنيع الأكواح العازلة من مادة البولي ستايرين المتشد التي تستخدم في العزل الحراري.

ولفت الكواري إلى أن كلفة هذه المشروعات مجتمعة تتراوح بين مليوني و5 ملايين دولار.

ويعد المنتدى الاقتصادي السنوي "استثمر في البحرين 2013" الثامن في سلسلة المنتديات الاستثمارية التي تقامها وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين منذ العام 2003، وهو يعد من الأليات الترويجية المهمة التي تهدف الوزارة من خلالها إلى جذب الاستثمارات إلى المملكة، وتأكيد قدراتها التنافسية والاقتصادية، حيث يتعرض المنتدى لفرصة استثمارية في قطاعات متعددة، ويسعرض التسهيلات الصنوعة من حكومة مملكة البحرين للاستثمار عامة.

المجلس، وذلك من خلال عدة دورات في مجال القدرة التنافسية وفي مجال البيئة والصناعة، وكذلك بروتوكول مونتريال، وجاري تنفيذ ما تبقى من برنامج العام 2013، وهو إعداد تقرير الأداء للتنافسية الصناعية لدول المجلس وفق منهجية البوليفو.

كما تولف المجلس عند "أعم المشاريع المشتركة لدول المجلس وأبرزها وهو مشروع الخارطة الصناعية لدول المجلس، والتي تم إطلاقه في الموعة في يونيو 2012، وقد شخس واقع الصناعة في هذه الدول من خلال 52 تقريراً قطاعياً متناهي، بالإضافة إلى التقرير الرئيسي"، وأوضح أنه "بناءً على نتائج مشروع الخارطة الصناعية الذي سلط الضوء على الصناعات الخالية والقطاعات الصناعية المستهدفة لدول المجلس، قامت "جويك" بعرض العديد من الفرص الصناعية والترويج لها في جميع دول المجلس بالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة ووزارات الصناعة والتجارة، معتبراً أن هذا الثنائي يعد فرصة طيبة لعرض الفرص الصناعية التي أمدتها المنظمة لمملكة البحرين".

وعرض المهندس مبارك الكواري الطيبر في جويك "أربع فرص استثمارية هي: مشروع الأنابيب من مادة الأيوكسي القوي بالفابريكس جلاس GFR، التي تستخدم في نقل المواد

وأكد الأستاذ عبد العزيز العتيبي الأمين العام للمنظمة كلمة أكد فيها حرص جويك على دعم مشاريع التنمية الصناعية في الدول الأعضاء، وذلك من خلال تطويرها للواعد البيانات الخاصة بدول المجلس، وإعداد العديد من الدراسات للقطاعات الصناعية، وطرح الفرص الاستثمارية للقطاعات الصناعية المستهدفة في هذه الدول بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية للقطاعات الحكومي والخاص".

وحول الدراسات التي نفذتها "جويك" للمملكة قال العتيبي، "قامت المنظمة بتنفيذ العديد من الدراسات الخاصة والبحرين خلال العامين السابقين، فضمن خطة عمل المنظمة لعام 2012 الخاصة بالمملكة أُنجزت المنظمة دراسة القطاع الصناعي والاستراتيجية والفابريكس جلاس، والتي تضمنت تحليل الوضع الراهن وتحديد فرص استثمارية في ذلك القطاع، كما أعدت للمنظمة أربعة ملفات فرص استثمارية في قطاعات متنوعة عرضتها في المنتدى العام الماضي"، ولفت إلى أن "المنظمة وبالتعاون مع الوزارة أنشأت مركز المناقشة والشراكة الصناعية لمملكة البحرين، الذي تم إطلاقه في سبتمبر من العام الماضي".

كما استعرض العتيبي المشاريع المشتركة التي أنجزتها المنظمة لدول المجلس ومنها "إعداد دليل صناعي حول إجراءات ترشيد الطاقة في قطاع الصناعة لدول المجلس، وإعداد التقرير السنوي حول تشخيص الوضع الراهن والتوجهات المستقبلية للصناعات التصرفية لدول المجلس لعام 2012"، وأضاف، "وهناك أيضاً برنامج التعاون الفني مع البوليفو، الذي تم لتكثيف المنظمة بموجبه بالإشراف على إعداد برنامج إقليمي شامل مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "الوليفو"، وقد تم تنفيذ الجزء الأول من البرنامج عام 2012، والذي تم تخصيصه لتدريب الكوادر الوظيفية لدول





تطور القطاع غير النفطي لتنويع الموارد

المكانة الإستراتيجية للخليج تؤسس لبنية تحتية من الصادرات الصناعية

إن للتصنيع قيمة نوعية في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، كونه قطاعاً واعداً في تأسيس بنية تحتية من الإنتاجية، وتشكيل صادرات صناعية وغير نفطية عالية المردود، والاستغلال الأمثل لموارد الطاقة، وابتكار مجالات جديدة في إنتاج مشتقات النفط والغاز، بهدف إيجاد فرص في الأسواق الدولية، والمساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية بدلاً من الاعتماد على مورد واحد للدخل.

وقد وضعت دول التعاون في رؤاها الاقتصادية حتى 2030 تأسيس بنية صناعية، تركز على إنتاجيات الطاقة والكهرباء والمطالقات البديئة، وبيت لأجل تحقيق هذا الغرض مصانع ومعداً ومشاريع عالية المستوى، وأبرزها مدينة "مصدر" في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدينة رأس لعان الصناعية في دولة قطر.

ومما ساعد على نمو تلك الصادرات تعدد مراكز التصدير في العالم بما



المهندس علي عبد الله بهراء
ماجستير هندسة وإدارة تصنيع - الملكية المتحدة
alabdalla@hotmail.co.uk
qa.bahrad@facebook

عالمياً في إنتاج الأمونيا، وبلغت صادراتها منه 683 مليون طن، كما تستثمر قطر 25 مليار دولار حتى 2020 في صناعاتها الكيماوية والبتروليكيماوية بهدف دعم التنوع، وتدعم ضخمة للقطاع الإنتاجية الإجمالية لدول التعاون من الأمثلة حوالي 45 مليون طن سنوياً، وتشترى حصة أوروبا من صادرات الأمونيوم 3.5 مليون دولار، وارتفاع حجم الصادرات من الإسمت 23.8 %، وبلغ حجم الاستثمارات في صناعة منتجات الأمونيوم أكثر من 2.6 مليار دولار، ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج الخليجي إلى 16 % بحلول 2020.

وفي صناعة تحويل الغاز إلى سوائل فقد استثمرت شركة "إل" -مكلا- كبرى شركات النفط بالقطر، 500 مليون دولار، لتطوير الأبحاث في تحويل الغاز إلى سوائل، وفيد في قطر أكبر مصنع في العالم لهذا الغرض، كما يحتل النفط 80 % من إجمالي صادرات التعاون، وتصدر دول آسيا 34 % من المنتجات النفطية، بينما تصدر أمريكا وأوروبا واليابان 23 %.

أما الصادرات الصناعية في القطاع غير النفطي فتحتل بارتفاع كبير في الأسواق الدولية، إذ بلغت ما يعادل 246 مليار دولار في 2011، بزيادة قدرها 45 مليار دولار عن العام 2010، حيث كان مجموع الصادرات غير النفطية 201 مليار دولار.

وقد تضاعفت صادرات التعاون للصين مثلاً عشر مرات إلى 27.8 مليار دولار في 2007، حيث توفر المملكة العربية السعودية 60 % من احتياجات الصين النفطية، وارتفاع حجم الصادرات إلى اليابان 96.5 مليار دولار في 2011.

وأخيراً يتطلب هذا القطاع المزيد من توجيه الاعتماد إلى الاستثمارات الصناعية والبنائية الإحصائية لدول التعاون، والتي تعد خريطة طريق للمؤسسات الصناعية القائمة فعلياً أو التي تكون تبنيها القريبة في التأسيس وتوجيه مدخلات التعليم نحو تخصصات التصنيع، وفتح المجال للتربوي والعلمي شجرت التعليم الصناعي، وزيادة الإنفاق على الأبحاث الصناعية والدراسات المستقبلية التي يقوم عليها الاقتصاد الفد.

مؤشرات الطلب على الإنتاج النفطي تبعاً للتوسع في الاستخدامات العالمية. كما تركز دول التعاون على اعتمادها على التوسع الصناعي في المنتجات البتروليكيماوية والتكنولوجيا والهندسية والأسمدة والألومنيوم بهدف التصدير، ويقوم ذلك الحراك الصناعي على ركائز هي: السياسات القاتية الموسعة التي يملكها القطاع العام لدول التعاون وتصل 35 %، وزيادة حجم القطاع غير النفطي في الناتج المحلي وتصل 47 %، وارتفاع أسعار النفط.

وفي الصادرات غير النفطية، تعد دول مجلس التعاون الخليجي منافساً قوياً فيه، حيث تقدر صادراتها خلال الأعوام الخمسة 2007 - 2011 بنحو 963 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 553 مليار دولار، وبنسبة 135 % عن الأعوام 2002 - 2006 والتي بلغت فيها 410 مليارات دولار.

أما التحديات التي تواجه هذه الصناعة، هي توجه دول التعاون إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي، بهدف تعزيز الريعية، وتويع موارد الاستثمار فيه، وإشراك القطاع الخاص، والتوسع في برامج ترويج الصادرات، وتطوير القدرات الذاتية للتمتيع، واستيعاب التكنولوجيا في برامج الصادرات، وإيجاد فرص جديدة للتصدير إلى دول أوروبا، وإقامة صناعات ثانوية خفيفة ومشقة من الصناعات الأساسية، تلك التي ازدهرت بالمنتجات الصناعية والذات الكبرى التي قامت بهدف التصنيع، وتدريب الأيدي العاملة، وتشجيعها على الانخراط في العمل الصناعي.

وفي قراءة سريعة، مستعرضاً الأرقام المشجعة للتصاردات الصناعية، والتي تدل على تناميها وفق المؤشرات المعهودة، فقد بلغت خليجياً حوالي 96 مليار دولار، موزعة على جنوب شرق آسيا واليابان، والشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الخليجية والدول العربية.

وحققت الصادرات الصناعية نمواً ما بين 2000 - 2010 تترافق من 20.5 مليار دولار إلى 131.3 مليار دولار، ثم تضاعفت قرابة 6 مرات خلال الفترة التالية، ما يعادل سنوي قدره 20 %، فضلاً عن قدر القطاع الثاني

يعزز من قدراتها التجارية والتسويقية، وزريعة حكومات التعاون في دفع حيلة النمو لتلك الصادرات، وقوة الأنظمة المالية والصرفية التي تحتل بها القطاعات الاقتصادية، مما يجعلها على أرضية قوية، إضافة إلى حجم الإنفاق المحلي على الصناعات الخليجية بشكل يبين لها موقفاً وسوقاً دوليين في التصدير.

كما أن وقرة الإنتاج الصناعي لدى دول الخليج شكلتها من تسويق والتصدير منتجاتها، كونها عالية القيمة والجودة بالإضافة إلى هيمنة النفط على النشاط الاقتصادي الذي يحتل نسبة كبيرة من إنتاجيات تلك الدول، حيث تسعى إلى تنوع الإنتاج الصناعي، وهي ماضية فيه بخطى واعدة، وحتى تلجأ الاعتماد الكلي على النفط والغاز، فهي تبحث عن مصادر بديلة يزداد عليها الطلب.

ولعل أهم هذه العوامل في رأيي هو المخزون الاستراتيجي الضخم للقطاع الذي تمتلكه الدول الخليجية، وله صفة الديمومة لتعتمد، وبمخصوصاً دولة قطر التي تمتلك مخزوناً قريباً من الطاقة، يمكن القطاع الصناعي فيها من الاستمرارية على أرض عمل، وسيمضي ذلك إلى تنوع صادرات وأنشطة التصنيع في السنوات القادمة إلى جانب توجه تلك الدول إلى التوسع بالقطاعات غير النفطية، ليكون لها مواقع الصدارة في الصادرات.

أخيراً في ذلك الأدوات القانونية المتعددة لبناء أرضية ملائمة من الصناعات والتي تحرص حكومات التعاون على ترسيخها وإرسائها.

فقد برزت الصناعة كقطاع ديناميكي، ومن المتوقع أن يشهد نمواً متسارعاً في السنوات القادمة إلى جانب حجم إنفاق ضخمة على الدراسات والأبحاث التي تعزز من مكانة دول التعاون في التصدير.

من مؤشرات النمو المستقبلية أن دول التعاون لم تستغل طاقاتها الإنتاجية من النفط بشكل كامل، فهي تمتلك مخزوناً احتياطياً بنسبة 66 %، يمكنها من تقوية صادراتها بل واستمراريتها، وتوقع الصادرات من نفطية ومثاقلة ومشتقات والقطاع غير نفطي، وتنامي

نحو تنمية الصادرات الصناعية لمجلس التعاون الخليجي.. والمنافسة الجدية في حلبة الأسواق العالمية

باشرت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت المرحلة الثانية من عملية إنشاء مركز للمناولة والشرابة الصناعية في دولة الكويت، وذلك بدعم فني من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

وأشار الأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في "جويك" إلى أنه "سيتم عمل مسح تجريبي لمدة أسبوع تقوم به الشركة التي رسي عليها العقد، وهي شركة "فيدباك"، ومن ثم ستبدأ عملية المسح الشامل لقرابة 400 مصنع في الكويت، تمهيداً لإطلاق مركز المناولة والشرابة



سعيد خليل العيسوي
محلل وكاتب اقتصادي



وسيعمل مركز الكويت للمناولة والشراكة الصناعية كآلية بسيطة لإيجاد توافقات ثنائية وشركات بين المشترين والموردين، وعادة ما يكون الموردون من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما سيعمل كمركز خدمات للمعلومات الفنية الصناعية بين الدول الخليجية، وذلك بهدف خلق الصلات بين الجهات التي تطلب المنتجات أو تحتاج للاستشارة بجهات خارجية لتنفيذ بعض الأعمال وبين أولئك الذين ينفذونها ممن لديهم الخبرة.

وسيسهم هذا المركز في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، بهدف تحقيق معدلات أعلى في استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة، حيث سيفتح لها آفاقاً جديدة وأسواقاً متعددة من حيث الأنواع والكميات المطلوبة، إضافة إلى توفير منبر لتطوير المشاريع الصناعية الجديدة، بهدف سد الثغرات الموجودة في الأسواق استناداً إلى حركة العرض والطلب.

ويتألف مركز الكويت للمناولة والشراكة الصناعية من قاعدة بيانات، وفريق فني، ونظام معلوماتي يعمل كمركز خدمات للمعلومات الفنية، بهدف تفعيل علاقة التشابك الصناعي بين المنشآت الأمرة بالأعمال.

الشركات العمالية بإجراء عملية المسح الميداني، وذلك عن الطاقات والقدرات المتاحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت.

يشير إلى أن "اليونيدو" أنشأت 91 مركزاً للمناولة والشراكة الصناعية في أكثر من 44 دولة، أما على المستوى الخليجي فقد أنشأت "جوبك" أربعة مراكز للمناولة في دبي وقطر والبحرين والسعودية، حيث تنظم جميعها في شبكة واحدة هي الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية، التي تعمل على خلق المزيد من فرص العمل بين الأعضاء، وتضم أكثر من 1500 شركة مصنعة خليجية.

والمنشآت المتعاونة أو الملفدة للأعمال، وإيجاد صلات عمل بينهم.

وتهدف الهيئة العامة للصناعة بإنشائها لهذا المركز إلى تسهيل إقامة روابط الإنتاج بين الشركات الصناعية الإقليمية والعالمية، وسيعمل المركز على تقديم المعلومات والخدمات الفنية للاستفادة من بنك للمعلومات ومن أدوات الدعم الفني الأخرى.

وأولى خطوات تنفيذ هذا المشروع إنشاء قاعدة بيانات قوية تساعد على توفير فرص الأعمال للصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما سيقوم فريق عمل متخصص من إحدى

برنامج تدريبي غني ومتنوع للعام 2014

"جويك" تشري معارف العاملين في القطاع الصناعي

أعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عن سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة للعام 2014، وذلك ضمن برنامج التدريب وتطوير القدرات (TDC)، تأتي استكمالاً للنشاط المنظمة في مجال التدريب وتطوير قدرات العاملين في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، بهدف إثراء معارف العنصر البشري ورفع مستويات الأداء في هذا القطاع الحيوي والمؤثر في اقتصاد المنطقة والعالم.

"إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي" فبراير المقبل

تستول "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" برنامجهما التدريبي بورشة عمل حول إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي خلال الفترة من 17 إلى 19 فبراير 2014، وذلك في مقرها بالدوحة (قطر)، في إطار سعي "جويك" لبناء وتمتيع قدرات وطنية في مجال إعداد الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي، لمساندة صنع القرار على وضع السياسات الصحيحة التي تنهض بالاقتصاد الخليجي.

تسعى ورشة العمل إلى إثراء الضوء على أهمية الإستراتيجيات والتخطيط الإستراتيجي لتحقيق النجاح في المشروعات كافة، وفي الصير بالأساس على درب النجاح وستساعد الورشة التدريبية المشاركين على تأدية عملهم من خلال تزويدهم بالمعارف والأسس الصحيحة لإعداد خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة، ووضع الخطة التنفيذية للإستراتيجية وتطويرها وتنفيذها.



وتقدم هذه الورشة التدريبية للمشاركين الأساليب الصحيحة لإعداد إستراتيجيات عملية تعتمد على أدوات قابلة للقياس، والابتعاد قدر الإمكان عن التخمين والمصطلحات المعقدة، حيث يرجع فشل العديد من الإستراتيجيات بالدرجة الأولى إلى عدم قابلية تلك الإستراتيجيات للقياس والتطبيق، وسومية فهمها من قبل صنع القرار أو المسؤولين من تنفيذها وتقييمها.

تستهدف هذه الورشة القائلين على إعداد الإستراتيجيات ومتابعة تنفيذها وتقييمها في وزارات الصناعة والاقتصاد والتخطيط، والمسؤولين من إعداد المؤشرات الصناعية والبيئية والاقتصادية، وقادة البيانات الصناعية والبيئية، والباحثين والمخططين في كل من وزارات الصناعة والاقتصاد والبيئة والتخطيط وفي غرف الصناعة والتجارة وعدد من المؤسسات والشركات الخاصة.

المتعلقة بالإحصاءات الصناعية (IRIS 2008)، وإشكاليات جميع الإحصاءات الصناعية في زمن العولمة الاقتصادية، وأهمية هذه الإحصاءات الصناعية المتجانسة في المنطقة العربية، ونطاقها وعمليتها، إضافة إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev.4)، والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC Rev.2)، والنظام المتسق لتصنيف وتصنيف المنتجات (HS)، والواقع الحالي للإحصاءات الصناعية في البلدان العربية واحتياجات التطوير.

كما تناولت الجلسات استخدام البيانات الإدارية والسجلات التجارية الإحصائية، ومواءمة البيانات وربط السجلات مع عرض تجارب إحصائية وعملية من قبل المشاركين، وخصوصاً تجربة الإحصاءات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي التي استعرضتها ورقة عمل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، التي تناولت أيضاً آليات عمل "البوابة التفاعلية المتطورة لمعلومات الأسواق الصناعية" (IMI Plus). أما ورقة "النظمية العربية للتنمية الصناعية والتصدير" فتناولت استخدام البرمجيات ذات المصدر المفتوح في تطوير قواعد بيانات الإحصاءات الصناعية.

وجرى في ختام الورشة نقاش موسع بين المشاركين حول التحديات التي تواجه تطوير الإحصاءات الصناعية في المنطقة العربية، فتحدث خبراء من مختلف الجهات المشاركة في الإمارات من تجارب بلادهم في هذا المجال، حيث قدموا جملة الاقتراحات وتوصيات سيتم إعلانها في وقت لاحق.

الطاقة وأنواعها وكفاءة استخدامها، وإنتاج الطاقة عالمياً وخليجياً، والطاقة العالمية الاستهلاك في دول الخليج العربي، وكذلك المعدات العالمية الاستهلاك في الصناعة، إلى جانب طرق حساب الاستهلاك في الطاقة، وعلاقة استهلاك الطاقة بالتنمية الصناعية، وكذلك علاقة كفاءة استخدام الطاقة بحماية البيئة، وخفض التلوث وأيضاً بتكلفة التشغيل والصيانة، واستعرض المهندس الكواري خلال الدورة خبرة جويك السابقة في خفض الاستهلاك في المصانع.

التصنيفات الصناعية

كما اختتمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" ورشة العمل الإقليمية حول الإحصاءات الصناعية والتصنيفات للدول العربية" التي عقدتها في فندق "ريجنال دواي" بالدوحة، وذلك بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، و"النظمية العربية للتنمية الصناعية والتصدير" (إيدمو) بمشاركة أكثر من 60 من متخصصي الإحصاء من وزارات الصناعة وأجهزة الإحصاء بدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، وكذلك هيئة التقييس لدول المجلس والمركز الإحصائي لدول الخليج العربي، ومصنعة الجمارك العاملة في المملكة العربية السعودية، وممثلين عن "جويك" و"الإسكوا" و"إيدمو"، وجمعية الإحصاء في الأمم المتحدة في نيويورك، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو. استعرضت خلال الورشة أوراق عمل متخصصة تناولت أهمية الإحصاءات الصناعية في مساندة صناعة القرارات الاقتصادية والصناعية، والتوصيات الدولية

وتهدف الورشة التدريبية إلى تقديم فكرة واضحة حول التخطيط لإعداد الإحصائية والخطة التنفيذية لها، وتعزيز المفاهيم الخاصة بالإحصائية، والتخطيط الإحصائي، كما تلمس بتزويد المشاركين بأفضل الطرق لإعداد الإحصائية، وتركيز على تزويدهم بوسائل ملائمة عملية، وضمان مساهمة الإحصاء تصادماً على إعداد خطة إستراتيجية ووضع الخطة التنفيذية لها وتطويرها.

ويتوقع في ختام الورشة أن يكون المشاركون قد اكتسب المفاهيم الرئيسة الخاصة بإعداد الإحصائية والخطة التنفيذية للإحصائية، وحلولات العمل الرئيسة والمطلوبة، بالإضافة إلى مفاهيم التخطيط الإحصائي ذات العلاقة بالإحصائية، كما ستكون لديه فكرة واضحة حول المفاهيم الخاصة بالإحصائية مثل، الرؤية، الرسالة، والمركبات، والقطاعات، والقيم، والأهداف الإستراتيجية، والأهداف التشغيلية، وتحليل الفجوات والتخطيط الإحصائي، ومؤشرات الأداء وغيرها، كما يتوقع أن يتعرف على عوامل الفشل والنجاح في مجال إعداد الإحصائية.

تقدم الدورة التدريبية الدكتور ليلي ذياب أكسبر مستشاري التخطيط الإستراتيجي في مكتب الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهي حاصلة على مذكورة في تنمية الجودة والتخطيط الإستراتيجي من جامعة لندن كما أنها مستشارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبوظبي، وقد عملت في مشاريع مهمة أبرزها مشروع الاقتصاد العربي مع البنك الدولي، ومشروع إستراتيجية سوق العمل في دولة قطر مع البنك الدولي، وشاركت في مشروع الرؤية المستقبلية في دولة قطر.

كفاءة استخدام الطاقة

كانت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" قد اختتمت الدورة التدريبية التي عقدتها حول "الطاقة وكفاءة استخدامها في الصناعة" مقرها بالدوحة (دولة قطر)، والتي قدمها المهندس مبارك بن إبراهيم الكواري خبير الطاقة في المنظمة، بمشاركة ممثلين عن القطاعات الصناعية والبيئية المعنية في دول مجلس التعاون الخليجي. استهدفت الدورة التدريبية العاملين في الأجهزة والوزارات الحكومية المتخصصة بالطاقة والنظم الغاز والجهات المعنية بترهيد الطاقة وحماية البيئة، والقطاعات المعنية في المنشآت الصناعية. وتناولت الدورة محاور متنوعة، أبرزها تعريف



الأساليب المتطورة في جمع وتحليل البيانات الصناعية



التصانيف الصناعية والسلعية كما تخلق الورقة تطبيقات عملية ونقاش مفتوح بين المشاركين والحاضرين أخرى الورقة وساهم في تبادل الخبرات.

يذكر أن "جويك" تسعى بشكل دؤوب من خلال برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD) إلى زيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن من خلال دورات يمكن التسجيل فيها بكل سهولة من خلال المواقع الإلكترونية للمنظمة www.goic.org.qa أو عبر التواصل بتيكيات التواصل الاجتماعي على فليسيوك وتويتر و يوتيوب .

باحتياجات مبنية على هذه البيانات.

ولضمنت الورقة محاور متنوعة، فإن جانب التعريف بالبيانات الصناعية وتطبيقاتها، والشواحات الصناعية كأحد أساليب جمع البيانات، تطرق الخبراء إلى المؤشرات الصناعية، والتصنيف الصناعي الدولي وتطبيقاته، والتصانيف السلعية وتطبيقاتها، وتحليل البيانات وحساب المؤشرات باستخدام برنامج "إكسل"، كما استعرضت الجلسات تجربة "جويك" في جمع وتحليل البيانات من خلال البوابة التفصيلية المتطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMI Plus)، حيث تعرف المشاركون على هذه البوابة وكيفية استخراج المعلومات من خلالها بناءً على

اختتمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، ورشة العمل التدريبية حول "أساليب جمع ومعالجة وتحليل البيانات الصناعية" التي عقدها في فندق ريجال الريان - الدوحة (دولة قطر)، والتي شهدت مشاركة كبيرة من وزارات الصناعة والتجارة والتخطيط ومراكز الإحصاء والصناعات والتجارة الخارجية، وقيادات الإدارات الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقام الأستاذ عبد العزيز بن حمد العليل الأمين العام للمنظمة بتوزيع الشهادات على المشاركين، حيث أكد على دور جويك في تنمية القدرات للعاملين في القطاع الصناعي بالخليج مشدداً على أهمية البيانات الصناعية ودورها الأساسي في اتخاذ القرارات، مشيراً إلى أن تنظيم هذه الورقة يأتي انطلاقاً من أهمية البيانات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستراتيجية، حيث تعتبر قواعد البيانات مصدراً مهماً يعتمد عليه للاستطلاع على الأنشطة الصناعية والمؤشرات ذات العلاقة .

قدم ورشة العمل خبراء "جويك"، المستشار الاقتصادي مدوح خيرة، والخبير صالح طه مدير إدارة المعلومات الصناعية بالإبانية، والاختصاصي الاقتصادي حاتم الرقيدي.

واستهدفت الورشة التعريف بأهمية معالجة البيانات وتحليلها، والعاملين في مجال الإحصاءات الصناعية والاقتصادية وفي الأجهزة الإحصائية والإدارات الإحصائية الجعمرية والمعيّنين، والعاملين في استطلاعات الرأي ومراكز البحث والتطوير، والمستثمرين في مجال الصناعة والجهات والشركات الاستشارية.

ويست "جويك" من خلال عقدها هذه الورشة إلى تعزيز وهي المشاركين بأفضل أساليب جمع البيانات، وتزويدهم بأنواع جديدة من خدمات تحليل البيانات، حيث ناقشوا المفاهيم والتعريفات الفنية للبيانات والمعلومات، والطرق والأساليب العلمية في تنفيذ عمليات تجميع البيانات، وتنظيمها، وتخفيضها، وعرضها، وتحليلها وتفسيرها، والعرج

البرنامج التدريبي للعام 2014

17 - 19 فبراير 2014	إعداد الإستراتيجيات والتخطيط - شرحة - قطر
30 - 28 أبريل 2014	تقديم مشروعاً صناعياً - شرحة - قطر
19 - 22 مايو 2014	تطبيق النماذج للإستراتيجيات من خلال بطاقات الأداء المتوازن - شرحة - قطر
22 - 24 يونيو 2014	ترويج الصادرات الصناعية - دبي - الإمارات
10 - 14 أغسطس 2014	إدارة مشاريع التطوير والتطوير - لندن - بريطانيا
25 - 28 أغسطس 2014	مقارنات التماسك في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقييم الريحية - عمان - الأردن
8 - 11 سبتمبر 2014	برنامج إدارة المشاريع - شرحة - قطر
26 - 30 أكتوبر 2014	كفاءة استخدام الطاقة - شرحة - قطر
10 - 11 نوفمبر 2014	أساليب جمع ومعالجة وتحليل البيانات الصناعية - شرحة - قطر
24 - 27 نوفمبر 2014	دراسة الجدوى لمشروع صغيرة والمتوسطة وتقييمها من وجهة النظر الاستثمارية - عمان - الأردن
8 - 11 ديسمبر 2014	برنامج السلامة المهنية في المصنع - دبي - الإمارات

لمزيد من المعلومات الاتصال على الأرقام التالية:

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" (974) 44 858 888

برنامج التدريب وإدارة القدرات: (974) 44 858 717 / فاكس: (974) 44 831 723

مركز ب.د. 5114 / دولة قطر - بريد إلكتروني info@goic.org.qa

www.goic.org.qa



فعاليات صناعية قادمة

★ معرض الخليج للصناعة 2014

4 - 6 فبراير 2014

التمامة - مملكة البحرين

★ معرض قطر الدولي للتكنولوجيا صناعة المشروبات

26 - 28 مارس 2014

الدوحة - دولة قطر

★ معرض المشاريع الريادية الثالث

26 - 29 مارس 2014

الدوحة - دولة قطر

★ Bahrain Energy Forum

14 - 16 أبريل 2014

Mannama, Bahrain

★ Saudi Plastics & Petrochem 2014

17 - 20 فبراير 2014

Riyadh, KSA

★ Saudi Print & Pack

17 - 20 فبراير 2014

Riyadh, KSA

★ Event GULFOOD 2014

23 - 27 فبراير 2014

Venue Dubai, UAE

★ "اقتصاد أخضر للتنمية مستدامة" القمة العالمية للاقتصاد الأخضر

15 - 16 أبريل 2014

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

★ مؤتمر دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية 2014

24 - 25 فبراير 2014

الدوحة - دولة قطر

★ Saudi Energy The 17th International Show

for Electricity, Lighting, Power Generation,

Water Technology, and HVAC for Saudi

Arabia

26 - 28 مايو 2014

Riyadh, KSA

★ المؤتمر الرابع لأبحاث معالجة الغاز

3 - 5 مارس 2014

الدوحة - دولة قطر

★ 4th Annual Global Petrochemicals

Technology Conference

7 - 10 مايو 2014

Grand Hyatt Doha, Qatar

★ 5th Annual Middle East Rail Opportunities

5 - 6 مارس 2014

Riyadh, KSA

★ مؤتمر ميد للمشاريع

17 - 19 مارس 2014

الدوحة - دولة قطر



ملخص ملف لفرصة استثمار صناعي

مشروع لإنتاج المراهم الطبية والكريمات والجل للاستخدامات الجلدية (تم تقييم المشروع على أساس التكاليف والأسعار لدولة قطر)

مواصفات المنتج	إنتاج مراهم وكريمات وجل طبية للاستخدامات الجلدية ذات افوم شبه صلب، تستخدم المنتجات موضعياً، وأما تأثيره ففعل لتوسيع المادة الفعالة مباشرة إلى المنطقة المطلوبة من الجسم.	
نوع المشروع	مشروع مستقل	
الإنتاج	الإنتاج السنوي	300 طن/ السنة
	عدد الموظفين	1
	عدد أيام العمل السنوية	300
التسويق	المنطقة الجغرافية / الاستخدامات /	قطر (3.3%) دول مجلس التعاون الأخرى: (70%) تصدير: 26.7%
	قنوات البيع	• علاج المصح الجانبي ورائع الجلد والالتهابات الفطرية وحب الشباب والحموق والأكزيما والدمامل.
	جميع حقوق الملكية (2017)	• يستهدف المنتج جميع الفئات العمرية المعرضة للإصابات والأمراض الجلدية.
التقنية	الفرع	طهر: 10 لترات / باقي دول مجلس التعاون: 210 لترات
	الوصف (الصافية)	80 طن / السنة
المواد الخام	المصدر	إنتاج على نطاق من خلال خط إنتاج شبه آلي
	المصدر	إضافة المكونات الصلبة إلى الزيوت وتسخينها - إضافة المزيج إلى الماء وتسخينه - إضافة المواد
	المصدر	الدوائية الفعالة - محلول المكونات - توريد - تعبئة وتغليف.
الخدمات	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
التقوى العملية	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
مدة التشغيل	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
الربحية	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل
	المصدر	مياه الشرب المقطرة - مواد التعبئة - مواد التنظيف - تيار إيفن التسلل

ملاحظات:

1. في حالة الفرض بنسبة 60 %.

2. صفاتي الأرباح على أساس نسبة مئوية من المبيعات (إفترض عدم وجود إفراض أو فوائد).

* سعر الصرف: 1 دولار أمريكي = 3.645 ريال قطري.

* متوسط سعر البيع (خارج المصنع) يتراوح ما بين 10 إلى 70 دولاراً أمريكياً / كيلوجرام.

تم تقرب جميع الأرقام إلى أقرب كسر عشري.

السنة الثالثة = سنة تشغيل قصوى = 100 %.

المنتج

● تُلخص الأنواع الثلاثة للمنتج موضوع الدراسة في هذه النبذة عن الفرصة الاستثمارية على الشكل الآتي:

خصائص المنتج

نوع المنتج	الخصائص
الكريم	● يحتوي على مادة دوائية واحدة أو أكثر تتحلل أو تنتشر في مادة قلبية مناسبة. ● قوامه سائل نسيجيًا يكون شكل مستحلبات ماء في الزيت أو زيت في الماء. ● استخدم هذا المصطلح مؤخرًا للدلالة على المنتجات التي تتألف من مستحلبات زيت في الماء أو تشتت بلوريّ مكروريّ مائيّ للأحماض أو الكحول الدهنية الطويلة السلسلة، التي تُغسل في الماء والتي تُلقي قبولًا أوسع على الصعيد التجريبيّ والجماليّ.
المرهم	● يتألف من مادة دوائية واحدة أو أكثر تتحلل أو تنتشر في مادة قلبية مناسبة. ● قد تنتمي قلوبات المرهم إلى إحدى لغات الأربع العامة الثلاثة: ✓ قلوبات هيدروكربونية ✓ قلوبات أمينية ✓ قلوبات قابلة للإزالة بالماء ✓ قلوبات تنوب في الماء²
الجل	● يحتوي على مادة دوائية واحدة أو أكثر في مستحلبات مصنوعة من جسيمات صغيرة غير عضوية أو جزيئات عضوية كبيرة بخصائصها سائل².

● يمكن من الضروريّ تسجيل هذه المنتجات في قطر بعد حصولها على الموافقات القاوليّة من إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية بالمجلس الأعلى للصحة قبل بيعها في السوق. كما يتوجب تسجيل المنتجات لدى الهيئات الناطقة بإبدان مجلس التعاون الخليجي ومناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على التوالي، حيث يُزعم توزيع الصنادات من المنتجات.

الاستعمالات

● تستخدم مستحضرات المرهم والكريمات والجل الصيدلانية المصنعة للاستعمالات الجلدية لمعالجة مجموعة متنوعة من الأمراض الجلدية على غرار الأكزيما والتهاب الجلد، والحساسية والالتهابات المكة، وجروح الجلد المتليفة والألم ولسعات الحشرات والصدفية والهريس وحب الشباب.

● لدى معظم هذه المنتجات تأثير الدواء الموضعي سواء على الجلد أو فيه. وإلى جانب التأثير العلاجي المحدد، فإن تركيباتها تعمل بمثابة عوامل حماية أو مشحمة أو معطريات أو عوامل تجفيف. وتشمل الأمثلة عن العلاجات الالتهابات الجلدية المتليفة والمكة والحروق والطفح الجلديّ. وسعة القدم ومسامير القدم وجلد القدم الميت والتآكل والقرحة والأكزيما.

● تُلخص استعمالات المنتجات المذكورة في نبذة الفرصة الاستثمارية في الجدول التالي:

استعمالات المنتجات النهائية

المنتج	مستخدم على شكل	حالات الاستعمال
كريم جنتاميسين سلفات	مضاد حيوي واسع النطاق	● علاج موضعي شديد الفعالية للالتهابات البكتيرية من الدرجتين الأولى والثانية التي تصيب الجلد. ● مفيد لمعالجة الحروق المسطحة الملتئمة، ولدغات الحشرات والسعات الملتئمة، والتئكتات والمسحات الملتئمة، فضلاً عن الجروح الناتجة عن صدمة جراحية بسيطة.
كريم ميكونازول فترات	مضاد موضعي للفطريات	● يمنع نمو الفطريات، على سبيل المثال الفطريات الجلدية الشائعة، والقوباء الحلقية، والالتهاب المهبلي الفطري، والكان الحي المسؤول عن النخالية المبرقشة. ● يقلل من البقع الجلدية والحكة، والتقشير الذي يترافق مع الالتهابات الجلدية الفطرية.
مرهم بيتاميثازون ديبيريونات	كورتيكوزون موضعي	● يعمل عن طريق تثبيط تشكيل وإصدار ونشاط الخلايا والمواد الكيميائية المختلفة التي تسبب التورم، الاحمرار، والحكة.
مرهم ليندوكاين	مخدر موضعي	● يُستخدم كمادة مخدئة مخرطة للتخفيف المؤقت من الألم الذي يصاحب الحروق الطفيفة بما فيها حروق الشمس، السعال الجلد وسعات الحشرات.
جل بيروكسيد البنزويل	جل لمعالجة حب الشباب	● لديه أثر مضاد للبكتيريا. ● لديه أيضاً أثر مجفف بسيط يسمح بإخراج فائض الزيوت والأوساخ من الجلد. ● يُستخدم لمعالجة حالات حب الشباب الخفيفة إلى معتدلة عبر تقليل كمية البكتيريا المسببة لحب الشباب، وعبر التسبب بجفاف البشرة وتقشرها.

العملية والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج

● يكفي خط المنتج لإنتاج كمية بوزن 1,000 كيلوغرام من المنتج يتم إنتاجها دفعة واحدة.

آلات التصنيع لمصنع المراهم - الكريما - الجل

آلة ملء الأكواب لتعبئة المرم / الكريم / الجل



Oilment / Cream
Manufacturing Plant



خريطة عملية تصنيع الكريما والمراهم والجل

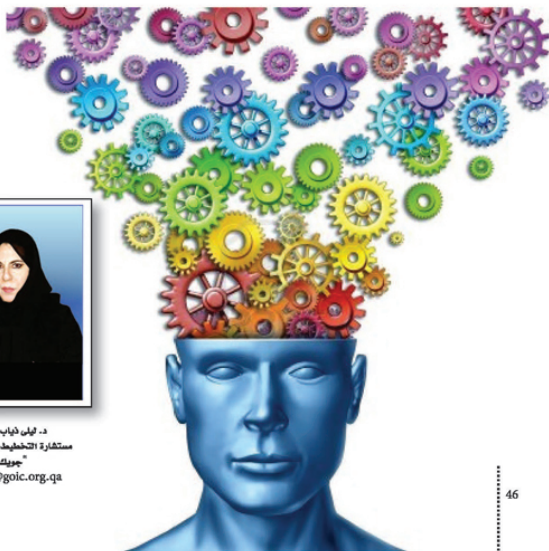
يوضح الرسم التالي عملية التصنيع على شكل خريطة مبسطة:



دور مراكز الإبداع والحاضنات التكنولوجية في توفير حاجات المؤسسات البحثية والصناعية العربية



د. ليلي ذياب إشرير
مستشارة التخطيط الإستراتيجي
"جويك"
lshrair@goic.org.qa



جوهريّة في تحسين وترشيد كفاءة المخلّات الإنتاجيّة بجميع عناصرها المتمثلة بالأيّ العاملة، والموادّ الأولية، والطاقة، والإدارة التشغيليّة، وغيرها من عناصر الإنتاج.

إنّ نموذج الأعمال في الصناعة التقليديّة يعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة، ورأس المال، والموادّ الأولية، بينما نموذج الأعمال للصناعة المعرفيّة يعتمد على القدرات والمهارات البشريّة المعطّرة من خلال التعليم، والتدريب والبحث والإبداع، والثقافة والخبرات. هذا من جانب، ومن جانب آخر يعتمد على التفاعل بين المعلوم، كذلك تعتمد الصناعة المعرفيّة بشكل كبير على عملية تجهيز المعلومات وعلى التكمّل في تحويل المعلومات إلى نشاطات أخرى، وعلى عملية توليد ونشر أنواع جديدة من المعرفة ومن المنتجات، كما تميّز الصناعات المعرفيّة بامتلاكها ثلاثة عناصر أو أبعاد أساسية وهي: الموارد البشريّة ذات المهارات والكفاءة العالية، الابتكار ويتضمن عناصر كالأبحاث والتطوير والتغيير في نماذج العمل، والتكامل مع الزبائن وغيرها من العناصر، وبنيّة تحثّية لتكنولوجيا متطورة تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

طرق بناء الفكر الإبداعي في المؤسسات الصناعية

هناك عدة طرق معتمدة لبناء وتعزيز الإبداع في المؤسسات الصناعية، وخاصة المؤسسات القائمة على الصناعة المعرفيّة، وهي:

1 - **التطوير من الداخل**، ويتطلب نجاح هذه الطريقة توفر مجموعة من الشروط، منها الاقتراحات وابتكارات صادرة من مبدع قادر على استغلال الأفكار الجديدة والمعارف العلمية، وجعلها متكيّفة مع المؤسسة على نحو يشكل أرضية محفّزة ومشجعة للإبداع والتجديد، والتعاون والتنسيق الداخلي، مع ملاحظة أنّ التطوير من الداخل مخصص للمؤسسات ذات سيولة مالية كبيرة، والتي تبحث عن الاحتفاظ بالريّزة التنافسيّة الممكنة عن طريق إبداعها.

2 - **عقد التعاون**، وتتلخص بإيجابياتها في

لتكنولوجيا واجتماعية وسياسية، فعلى سبيل المثال، المناخ التنافسي يمكن سرعة الاستجابة لحاجة السوق بسبب انتشار وسائل الاتصال وتبادل المعلومات كما أنّ الابتكار في مجالات الإنتاج يعتبر المحرك للتنافس وعناصر التنافس الثلاثة في المؤسسات الصناعية يمكن اختزالها في ثلاث كلمات (أجود، وأسرع، وأرخص). والإبداع التكنولوجي مصدر للتنافسيّة، ويختلف تأثيره على القوى التنافسيّة للمؤسسات الصناعية من ناحيتين، الأولى بالنسبة للعملاء المحصول على رضا العملاء، وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة الصناعية من خلال أمن المستمر لتلبية حاجات العملاء، والثانية بالنسبة للموردين، حيث يمرض عليهم التفاوض مع المؤسسة نتيجة فقدانهم جزءاً كبيراً من التمويل، الذي حذف من مكونات المنتج نتيجة تغيير سيروية الإنتاج من خلال الإبداع التكنولوجي أو الابتكار.

2 - المساعدة على تبني آلية ملائمة وفق أطر ونظم علمية لتتميّة وتحفيز القدرات الإبداعية للمؤسسات الصناعية سواء داخل المؤسسة الصناعية، على تميّة وتحفيز القدرات الإبداعية للعاملين في المؤسسة، أو من خلال التعاقد والتعاون مع مراكز الإبداع والحاضنات التكنولوجية ومراكز البحوث والتطوير.

3 - تأمين مستقبل المؤسسات الصناعية وتحسين أدائها، وضمان أن تبقى منافسة في السوق من خلال الإبداع المستمر المرتبط بالبحث والتطوير.

4 - تطوير الإنتاج الصناعي، فالإبداع والابتكار هو المحرك الرئيسي لتطوير المنتج وعملية الإنتاج والتحول للانتقال للصناعة المعرفيّة، فالمعرفة أحد المظاهر الأساسية للإنتاج في عالم اليوم، وبالتالي فقد أصبحت أحد المحركات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتتميّة المستدامة، ومن المؤكّد أنّ تطبيق المعرفة قد أدى ليس فقط إلى تطوير مخرجات الإنتاج الصناعي حسب، وإنما إلى حصول تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك، كما أنّ الاستثمار في المعرفة قد امتدّت آثاره لتشمل حدوث تغييرات

تظهر أهميّة الإبداع من خلال التطلّيات الجديدة في البيئة العاليية التغيريّة التي تقتضي اكتساب الريّزة التنافسيّة، وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها المجتمعات والمؤسسات سواء كانت تنظيميّة أو تكنولوجيّة، ولا يمكن مناقشة قضية الإبداع وعلاقته بدعم المؤسسات الصناعية بمنزل من الابتكار ومراكز البحوث، التي تعتبر أحد الركائز الأساسية لتطوير الصناعة على نحو عام، والصناعة المعرفيّة بشكل خاص.

فالابتكار هو السمة المميّزة للصناعات القائمة على المعرفة، وقد أصبحت الصناعة تعتمد بشكل متزايد على العلم والتقنيّة ومدعومة بمراكز الابتكار والأبحاث والتطوير، التي تعتبر على قدر كبير من الأهميّة في تعزيز الأداء الاقتصادي، ولا يقتصر الابتكار على الأبحاث والتطوير وحدها، فغالباً ما ينطوي على الإبداع المنظم والتغيير التقني والاستثمارات في التدريب والتسويق، وعمليات التصنيع وما شابه ذلك.

وتشكل التغييرات في نماذج الأعمال والتفاعل مع العملاء جزءاً لا يتجزأ من الابتكار، كما أنّ رأس المال البشري - أي المهارات والكفاءات المتجسّدة في العاملين في مجال المعرفة - هو أحد المحركات الرئيسيّة للصناعات القائمة على المعرفة، وتتميّز الصناعات والاقتصادات القائمة على المعرفة بالحصة العاليية من العاملين في مجال المعرفة، وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من 60% من العمال الأميركيين هم من العاملين في مجال المعرفة، كما أنّ التطوير المستمر لرأس المال البشري من خلال تحقيق مستويات أعلى من الاستثمار في التعليم والبحث، والصناعات ذات الصلة بالتعليم المهني، وإعادة تدريب القوى العاملة من خلال التعلم المستمر في المنظمات هي جانب أساسي من جوانب الصناعات القائمة على المعرفة، والمعتمدة أساساً على مراكز الإبداع والحاضنات التكنولوجية.

أهميّة الابتكار في تطوير المؤسسات الصناعية

1 - تمكّن المؤسسة الصناعية من الاستجابة للتطلّيات الجديدة في البيئة العاليية التغيريّة التي تقتضي اكتساب الريّزة التنافسيّة (تطوير حلول أفكار، واستتير طبيعة التصنيع استجابة لتغيرات

وتكلفة، ولا تتمكن من التحكم فيها على الرغم من أنها الأسرع.

4 - المقاول الباطنية، المقاول الباطنية للإبداع تخص عقود بحث بين المؤسسة وهيئات مختصة مثل، مكاتب الدراسات، الاستشاريون، مراكز البحوث الحكومية، ومراكز البحث العلمي والكراسي العلمية، وواحات المعرفة التابعة للجامعات، بالإضافة إلى مراكز البحوث التابعة للقطاع الخاص.

5 - اقتناء الفرص، اقتناء الفرص هو فرصة من مؤسسة مبدعة أو من فرد مبدع، وبذلك فهي طريقة سريعة، أقل تكلفة وخطورة بالنظر إلى نتائجها، بشرط توفر الإمكانيات التي تتبع تطبيقها خاصة التقنية منها.

واقتناء الرخص هو الأكثر أهمية مقارنة بالطرق الأخرى، فهي أقل تكلفة وأقل خطورة، وواحدة من الأسرع (مباشرة التطبيق)، ومشكلتها أنها تقيد المؤسسة بالمؤسسة الأصلية، بمعنى آخر (لأثر على استقلالية المؤسسة).

الأبعاد الرئيسية في الإبداع والصناعة المعرفية

تشابه إلى حد كبير العناصر المكونة للإبداع والعناصر المكونة للصناعة المعرفية، وإن اختلفت التسميات وطريقة تصنيف العناصر، وستعرض العناصر الرئيسية للإبداع في الصناعة المعرفية، لتتعرف على أوجه التشابه فيما بينها.

1 - الأبعاد (العناصر) الرئيسية في الإبداع

الإبداع لديه ثلاثة عناصر رئيسية وهي: (الموارد البشرية، والمالية، والعنصر الاجتماعي الثقافي)، فعلى سبيل المثال، الموارد البشرية تتضمن مجموعة من العناصر مثل: فهم الأفراد للتغيير وتوجيههم إلى تحقيق هدف إبداعي مستهدف، وإيجاد وصناعة مناسبة لتبادل الأفكار والأداء بين الأفراد العاملين في المؤسسة والمهارات العلمية والبحثية.



رغم أنها الأقل خطورة.

3 - النمو الخارجي، امتلاك مؤسسة المؤسسة أخرى مبدعة بطريقة جزئية، وذلك بتميز حصة من رأسمالها المخصص للإبداع والاستفادة من النتائج المتحصلة عليها، والنمو الخارجي غالباً ما يعتمد في حالات استثنائية، وللمؤسسات التي تملك موارد مالية هائلة، وتحمل بذلك أخطاراً

تحفيض التكاليف المرتبطة بالبحث الإبداعي، تخفيض مدة دوران الإيرادات، رفع إنتاجية الإيرادات المأخوذة في المؤسسة، وبحث نشاطات إبداعية جديدة لم تتمكن المؤسسة وحدها من تحقيقها، ومقدور التعاون والجهود للمقاولات الباطنية يعتبران أصعب الطرق اعتماداً للإبداع في المؤسسة، نظراً لعدم التأكد الكبير من التكلفة، في هذه والتحكم فيها،

الجامعات والمراكز البحثية الخاصة أو الحكومية، فالفهم لهذه الشبكات يساعد متخذي القرار في وضع إستراتيجيات تدعم الإبداع والتدعيم على نحو يساعد في تأهيل المؤسسة للانتقال للصناعة المعرفية أو تعزيز الصناعة المعرفية في المؤسسة الصناعية.

ويمكن قياس نظم الابتكار من خلال عدة مؤشرات، منها: مؤشر أنظمة الابتكار، نسبة الصادرات ذات التقنية العالية من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية، اهتمام الحكومة بالبحث العلمي والإنفاق عليه، مؤشرات التنافسية العالمية، وخاصة ركيزة عوامل الابتكار والتطوير وما يندرج تحتها من مؤشرات مثل، القدرة على الابتكار، نوعية مؤسسات البحث العلمي، إلتحاق الشركات على البحث والتطوير، التعاون في مجال البحث والتطوير بين الجامعات والقطاع الصناعي، المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتطورة، توافر العلماء والمهندسين وبراءات الاختراع.

أما البنية التحتية للصناعات المعرفية، فهي تدعم قدرة الدولة على دعم الصناعات المعرفية، فالبنية التحتية هي نتيجة استثمارات وتدخلات سابقة، وهي بمعظمها تتعلق بالمعلومات والاتصالات التي تشكل العمود الفقري للمعرفة، وتتضمن مؤشرات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قدرة المؤسسة أو الدولة على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة للشركات الفرعية، وهي، إلتحاق الاستثمار والمهارات، بالإضافة إلى مؤشرات جاهزية شبكة الاتصال، مزاولة الأعمال والمؤشرات الخاصة بالمواصلات كالطرق والموانئ وما شابه.

متطلبات تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسات الصناعية

- ★ تحمل خطر تكنولوجيا معقول.
- ★ القدرة المالية الكافية، فلا بد أن تكون المؤسسة سليمة من الناحية المالية.

في حين أن العنصر المالي ينعكس تأثير الموارد المالية المستخدمة على استمرارية المؤسسة، ومن ثم على الإبداعات وبالتالي ضرورة توفيرها لتأمين الأفكار الإبداعية واستمراريتها، أي الاستثمار في الموارد البشرية.

والعنصر الاجتماعي التلغز مهم جداً، لأن نشر الفكر الإبداعي في المؤسسات الصناعية ليس أمراً سهلاً، حيث يواجه بمعوقات سيكولوجية، الأمر الذي يتطلب لتكثيف الحملات الإعلامية والتوعوية لترسيخ الفكر الإبداعي لرفع مستوى التأهيل، لنصل إلى المجتمع المبدع الذي يحتاج إلى فترة طويلة من الزمن والعمل الدؤوب.

2 - الأبعاد (العناصر) الرئيسية للصناعة المعرفية

تتميز الصناعة المعرفية بثلاثة عناصر أو أبعاد رئيسية، هي: الموارد البشرية ذات المهارة العالية، نظم الابتكار، والبنية التحتية.

الموارد البشرية ذات المهارة العالية تكسب أهمية التكمية والتوعية لهذه الموارد ومدى جهوزيتها لتطبيق المعرفة لدعم تطوير الصناعات المعرفية في إطار اقتصاد معرفي، ويتم قياس كفاءة الموارد البشرية من خلال مجموعة من المؤشرات كمؤشر الاقتصاد المعرفي (KEI) (معدل الناتج)، ومؤشر المعرفة (KI)، مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية، مؤشر الابتكار، مؤشر التعليم، مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الإنفاق العام الحكومي، نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي، عدد الجامعات والخريجين من الجامعات في دول المجلس والنظم التعليمية القائمة وإنتاجها وغيرها من المؤشرات.

وعند الحديث عن أنظمة الابتكار أي شبكات المؤسسات والقواعد والإجراءات والسياسات التي تؤثر بشكل أو بآخر على الطريقة التي تستخدمها الدولة في جلب وخلق واستعمال المعرفة، ومن بين المؤسسات في هذه الأنظمة يمكن ذكر

ملاحظة أن بعض بياناته تقديرية) مع شبه خيال للقطاع الخاص في دول المجلس، وتعتبر نسبة الإنفاق على البحث العلمي في دول المجلس متدنية مقارنة بما تنفقه الدول المتقدمة مثل، فنلندا 3.5 %، واليابان 3.18 %، والسويد 3.7 %، وإسرائيل 4.7 %.

أما فيما يتعلق ببراءات الاختراع في دول المجلس خلال الأعوام 2006 و2007 و2008، بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة لدول المجلس 315 براءة، وسجلت السعودية العدد الأكبر منها مع 207 براءات اختراع خلال السنوات الثلاث بما نسبته 66 % من مجموع البراءات. وقد حصلت المملكة على 78 براءة اختراع عام 2010 محققة المركز الأول خليجياً وعربياً في عدد براءات الاختراع حسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO. ويلاحظ أن عدد براءات الاختراع في دول المجلس مجتمعاً أقل من إجمالي براءات الاختراع في ماليزيا مثلاً، التي حصلت على 566 براءة وأقل بكثير من الصين التي حصلت على المركز الأول مع 12,337 براءة اختراع لعام 2010.

أما الجهات المانحة لبراءات الاختراع الخليجية فهي متعددة ولكنها تركزت في المكاتب الثلاثة التالية،

★ مكتب براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تسجيل 124 براءة اختراع من أصل 315 مجموع السنوات الثلاث، أي ما يعده ثلث براءات الاختراع.

★ مكتب براءات الاختراع في المملكة العربية السعودية، الذي تم فيه تسجيل 59 براءة اختراع من أصل 315 مجموع السنوات الثلاث.

★ مكتب براءات الاختراع الأوروبي، الذي تم فيه تسجيل 41 براءة اختراع من العدد الكلي.

أما بقية براءات الاختراع فتم تسجيلها في سغافورة والمملكة المتحدة واليابان والصين وجهات أخرى.

كما تم منح عدد 1739 براءة اختراع في الفترة من 1998 - 2011 من مكتب براءة

الاختراع، أما بالنسبة لدولة قطر، فالاهتمام بالبحث العلمي جلي وواضح في الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030، وفي حجم إنفاقها على البحث العلمي.

شهدت دول المجلس في العقد الأخير إنشاء العديد من وحات التكنولوجيا والمعرفة، مثل واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، وواحة المعرفة - مسقط، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ومعهد الملك عبد الله لتقنية النانو، والمركز السويسري للابتكار في رأس الخيمة، وواحة الرياض لتقنية وادي الرياض للتقنية، بالإضافة إلى العديد من الكراسي العلمية مثل، كرسي الأميرة فاطمة لدعم الاقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية، وكرسي الزامل لترشيد الكهرباء، وكرسي الأميرة فاطمة بنت حاشم التمرس لأبحاث تقنية التصنيع المتقدمة، وكرسي أرامكو للطاقة الكهربائية، والعديد من الحاضنات والمراكز لا يمكن حصرها في هذه الورقة.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام الحكومي بالبحث العلمي في دول المجلس إلا أنها تعتبر متأخرة نسبياً مقارنة ببعض دول العالم التي شهدت ازدهاراً اقتصادياً وتحولاً صناعياً سريعاً مثل الصين، التي حصلت -بحسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية- على المركز الأول عالمياً من حيث إجمالي نسبة النمو في براءات الاختراع، بعدد 12,337 براءة. وجاءت بعدها كوريا الجنوبية ثم اليابان.

الاستثمار في البحث

وبالنسبة للإنفاق والاستثمار في البحث والتطوير لا تزال دول المجلس تعاني من التقليل الكبير في نسبة الإنفاق والاستثمار باستثناء دولة قطر التي خصصت له 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، في حين نجد أن الدول المتقدمة تخصص نحو 2.5 % من الناتج المحلي لتشاطات البحث والتطوير، الذي ينفق عليه القطاع الخاص ما يقارب 80 % من إجمالي تكلفته، نرى أن حصة الإنفاق على البحث والتطوير لا تتعدى 0.2 % من الناتج المحلي في دول المجلس وفقاً لبيانات تقرير اليونسكو لعام 2010 (مع

★ التماسك والتوافق الاجتماعي، لا بد أن تكون المؤسسة سليمة من ناحية (فالانتماءات الاجتماعية غير ملائمة وغير مناسبة للإبداع والابتكار في غالب الأحيان)، سليمة من الناحية التجارية (شبكة توزيع جيدة)، إضافة إلى معرفة وقوة تكنولوجية (تحكم أكثر في التكنولوجيا).

★ امتلاك مجموعة معارف حول السوق كافية بالتدريج الذي تحتاج إليه المؤسسة أو القيام بدراستها.

★ الكفاءات البشرية المؤهلة من أجل التمكن من الإبداع ومواكبة الصعوبات المرتبطة عنه، فليس للمؤسسة أن تمتلك أو تبحث عن الكفاءات البشرية والمؤهلة وذات المهارات.

العلاقة بين مراكز البحث والتطوير والمؤسسات الصناعية

إن الإبداع والابتكار في مجتمع ما أو مؤسسة ما يمكن ترجمته إلى الواقع من خلال مراكز الإبداع ومراكز البحوث والتطوير، لا تلك المراكز من دور فعال في دعم المؤسسات الصناعية، ويتأثر الإبداع والابتكار أيضاً ببيئة البحث، وفي الجزئية التالية سنتناول مناخ البحث العلمي وواقع مراكز البحوث والتطوير والحاضنات في دول المجلس وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية.

1 - مناخ البحث العلمي

لقد تزايد الاهتمام الحكومي بقضايا البحث العلمي في السنوات الخمس الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما تمت ملاحظته من خلال تأكيد ذلك الدول على أهمية البحث العلمي في التنويع الاقتصادي والتنمية في وثائق الرؤى الوطنية وإستراتيجيات التنمية والإستراتيجيات القطاعية كقطاع التعليم وقطاع الصناعة، بالإضافة إلى زيادة عدد المراكز البحثية فيها، ولوحظت أن المملكة العربية السعودية ودولة قطر توليان اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي، فالسعودية تتميز بمراكزها البحثية والإنجازات التي حققتها تلك المراكز، وأهمها براءات

التوصيات

- 1 - نشر ثقافة الإبداع عموماً في المؤسسات الصناعية، والعمل على توفير البيئة الاجتماعية المناسبة لذلك، وإتاحة فرص التعبير عن الأفكار، والسماح بالتفكير المتجدد وغير التقليدي.
- 2 - تخصيص نسبة معينة من ميزانية المؤسسات لتشجيع الإبداع ورعاية المبدعين وخاصة الشباب.
- 3 - التدريب على الابتكار والإبداع والتطوير والإستراتيجيات الجديدة في هذا المجال يأتي كجزء لا يتجزأ من أساسيات إدارة الموارد البشرية، وهو بذلك يمثل حجر الزاوية في صيانة الموارد البشرية وتهينة المناخ المناسب للإبداع والابتكارات.
- 4 - عمل شركات إستراتيجية بين مراكز الإبداع والابتكار ومراكز البحوث والتطوير من جانب، ومع المؤسسات الصناعية للاستفادة من مخرجات تلك المراكز في تطوير عمليات الإنتاج الصناعي.
- 5 - إعطاء المزيد من الحوافز المادية والمعنوية للمبدعين والابتكاريين والباحثين العلميين، وتشجيع المستثمرين الصناعيين على تبني أفكارهم ولتأجيلهم العلمي وإبداعاتهم التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع خلاقة.
- 6 - إعطاء المزيد من الحوافز المادية والمعنوية للباحثين والعلماء في مجال البحوث التطبيقية في دول المجلس، لتشجيع المواطنين وجذب الكفاءات العالمية.
- 7 - وضع إستراتيجية موحدة للبحث العلمي والتطوير في دول المجلس، تسعى إلى توحيد البحث العلمي والتكنولوجي للقطاعات الصناعية المختلفة مستقبلاً، لمساعدة دول المجلس على تحقيق التنمية الصناعية والانتقال للصناعات الحرفية.

براءات الاختراع الممنوحة لدول مجلس التعاون 2006 - 2008

الدولة	مجموع براءات الاختراع الممنوحة			
	2006	2007	2008	المجموع النسبية
الإمارات	16	26	25	67
البحرين	0	1	1	2
المملكة العربية السعودية	73	72	62	207
عمان	0	0	6	6
قطر	2	0	1	3
الكويت	7	8	15	30
المجموع	98	107	110	315
				100%

المصدر: إحصاءات المنظمة العالمية للحقوق الفكرية WIPO

- 5 - اعتماد الإبداع داخلياً في المؤسسة يتطلب موارد بشرية محفزة للبحث، وقدرات مالية وتكنولوجية مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات البيئة.
- 6 - يستمد الإبداع قوته في المؤسسات من الفترات المالية للمؤسسة، وإرادة الإبداع عند المصير، كما للدولة دور في تفعيله بالنظر لتحفيزاتها وتدعيمها من الناحية المالية.
- 7 - النمو الذي تحققه المؤسسات يمكن أن يتدعم أكثر بالاعتماد على الإبداع بالنظر للنتائج التي يحققها غالباً على حصة السوق، رقم الأعمال، الإنتاجية وغيرها من مؤشرات النمو، وبذلك يساهم في تحقيق الميزة التنافسية.
- 8 - تفضل غالبية الشركات والمؤسسات الصناعية في دول المجلس الحلول السريعة والجاهزة التي تتسم بانخفاض مخاطرها، فهي تتحجم عن الاستثمار في عملية الأبحاث والتطوير والإبداع، التي قد تكون ذات قدر عالٍ من المخاطر في سبيل إيجاد حلول لمشاكل تكنولوجية أو لتحسين الإنتاجية.
- 9 - إن العنقبة الصناعية في دول المجلس بمعظمها ليست موجهة نحو البحث والتطوير والإبداع، مما يستدعي ضرورة إحداث تغيير جذري في الثقافة الاقتصادية للصناعيين.

الاختراع في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، وفقاً لإحصائيات إدارة الفحص الفني في مكتب براءة الاختراع - ديسمبر 2011.

النتائج العامة

- 1 - الإبداع يمكن المؤسسة الصناعية من الاستجابة للمتطلبات الجديدة في البيئة العالمية المتغيرة، والتي تقتضي اكتساب الميزة التنافسية (تطوير، حلول، أفكار)، ويعكس سرعة الاستجابة لحاجة السوق في مجالات الإنتاج، ويعتبر المحرك للتناهي، وعناصر التناهي الثلاثة في المؤسسات الصناعية يمكن اختزالها في ثلاث كلمات (أجود، أسرع، أرخص).
- 2 - الإبداع يعمل على تطوير الإنتاج الصناعي، فالإبداع والابتكار هو المحرك الرئيسي للانتقال للصناعات الحرفية، وعلى تأمين مستقبل المؤسسات الصناعية وتحسين أداؤها، وضمان أن تبني منافسة في السوق من خلال الإبداع المستمر المرتبط بالبحث والتطوير.
- 3 - الإبداع والابتكار هو المحرك الرئيسي لتطوير الصناعة عموماً والصناعة الحرفية على وجه الخصوص.
- 4 - هناك تشابه كبير بين العناصر المكونة للإبداع والابتكار والعناصر المكونة للصناعة الحرفية.

أخبار الصناعة

صحيفة "البيان" الإماراتية معدلات نمو مرتفعة لدول التعاون في 2013

استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي 2013 تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة رغم التراجع الطفيف الذي طرأ على متوسط أسعار البترول، وانخفاض أحجام التصدير بنسبة 5% مقارنة بالعام الماضي 2012، ويتأسس على ذلك استمرار ارتفاع مستويات الدخل الشخصية، مما يعني زيادة أحجام الودائع المصرفية، ولا سيما في السعودية وقطر، الأمر الذي يخفض منه انخفاض التكلفة الحقيقية للاقراض لدى المصارف التجارية، ومن ثم تزايد الحافز لديها للتوسع في الائتمان المصرفي.

ورجح تقرير مؤسسة الخليج للاستثمار أن تقود دول مجلس التعاون الخليجي قاطرة نمو منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا برمتها مع حلول عام 2015، وذلك باقترب حصة النمو الاقتصادي لدول الخليج الست إلى نحو نصف مجموع النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما ستكون دول الخليج الست أكبر مستثمر في هذه المنطقة ومنطقة آسيا أيضاً، وذلك بحجم استثمارات متنوعة متوقعة بأكثر من 4 تريليونات دولار أميركي بحلول عام 2030، منها 3 تريليونات دولار في قطاع الإنشاءات والتعمير وتريليون دولار لاستثمارات متوقعة في قطاع الطاقة لتلبية الطلب على الغاز والكهرباء في منطقة الشرق الأوسط

وشرقي إفريقيا وبقية دول العالم.

وتوقع التقرير استمرار أهمية القطاع النفطي في تمثيل جزء يعتد به من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج الست خلال السنوات 2013 - 2015، مشيراً إلى أن الكويت تعتبر أكثر الدول الخليجية اعتماداً على القطاع النفطي، إذ من المتوقع أن تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 78% في عام 2015، مقارنة بمعدلاتها في الدول الأخرى بالمجلس المقدرة بحوالي 63% في السعودية، 66% في قطر، 61% في عمان، و41% في البحرين.

وأضاف التقرير أن السعودية جاءت في الترتيب 12 من بين 40 دولة من دول العالم في مجال الاستثمار والاهتمام بمصادر الطاقة البديلة والمتجددة، وهو ما يهدف أيضاً إلى تنويع مصادر الدخل، كما استثمرت الإمارات ما قيمته 5 مليارات دولار أميركي لتطوير الطاقة البديلة، حيث إن هناك 3 مشاريع للطاقة الشمسية قيد التنفيذ ومشروعاً آخر للطاقة الرياح.

ووفقاً للتقرير فقد حلت قطر بعد السعودية بمجموع 2.8 مليار دولار من المشاريع غير النفطية خلال العام 2013 محلها في الحديد والصلب، كما من المتوقع أن تقود صناعة الإسمنت الاطلاعات الاقتصادية في الدولة في السنوات الخمس القادمة إلى معدل نمو يصل إلى 11.2%، يليه قطاع الصناعات الاستهلاكية بنسبة نمو 7.7%.

صحيفة "الاقتصادية" السعودية برامج ترشيد استخدام الطاقة توفر 40% من الاستهلاك

تولعت هيئة الكهرباء والإنتاج المزدوج أن توفّر برامج ترشيد استخدام الطاقة ما بين 30 و40% من الاستهلاك الحالي، وقال الدكتور عبد الله الشري، محافظ الهيئة لـ "الاقتصادية": إن برامج الترشيد تبدأ من تفعيل المرسوم الملكي، باستخدام المزل الحراري

في المباني، لتوفير نحو 30% من استهلاك الطاقة. وقدّر الشهري معدل زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية في السنوات الخمس الماضية بنحو 500 ميغاوات سنوياً، وقال: "هذا رقم كبير، يعادل استهلاك بعض الدول بالكامل". وفي تحلية المياه، أوضح أن نسبة النمو في الاستهلاك من المياه المحلاة تقدر بنحو 8%، والزيادة في استهلاك الوقود من مواد بترولية تقدر بنحو 6% سنوياً. وقال الشهري: "أرامكو استثمرت أخيراً في إنتاج الغاز، الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من الوقود المستخدم في إنتاج الطاقة والتحلية".

وتابع قائلاً: إن الطلب على الكهرباء وتحلية المياه في السعودية "يرتفع سنوياً بنسب عالية، وهذا ما يتطلب استثمارات وكميات وهود أكبر". وقال: "السعودية بلد يعاني شح المياه، وهو يعتمد بشكل كبير على التحلية، التي تستهلك كميات كبيرة من البترول". أما استخدام الطاقة المتجددة في الإنتاج، فأشار إلى استخدام الطاقة الشمسية على مدار العام، التي كانت تكاليف إنتاجها عالية سابقاً، "الآن مع انخفاض التكاليف، ووجود المجال الشمسي الكبير في المملكة، فهناك إجراءات جادة لتطوير إستراتيجية الاستفادة من طاقات الشمس والرياح والنفوي، لدعم إنتاج الكهرباء وتحلية المياه". وأضاف: إن مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة أعدت إستراتيجية، إذ أقرت فستفتح مجالاً واسعاً أمام استخدام مجالات الطاقة المتجددة والنفوية. يذكر أن الحملة الوطنية لترشيد استهلاك الكهرباء تهدف إلى رفع كفاءة الاستخدام وتخفيض الهدر في الاستهلاك، الذي يقدر بنحو 45%، حيث تستهلك المنشآت الخاصة والحكومية 80% من الطاقة الكهربائية في السعودية.

صحيفة "الشرق الأوسط" الدولية الطاقة الشمسية وحدها كفيلة بضمان أمن الطاقة العالمي

زيادة الطلب على الوقود الأحفوري بالسعودية إلى 8.3 مليون برميل عام 2028

للاستثمار في القطاع السكني، وأخيراً إنشاء شركة متخصصة تعمل في مجال التأجير العقاري طويل الأجل في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وتم الإعلان بالملتقى عن إطلاق الاتحاد العقاري الإسلامي، والذي يهدف إلى دعم وتطوير الاقتصاد الإسلامي من خلال السوق العقاري، والعمل على المساعدة في تحقيق الريادة للدول الإسلامية في المعرفة والتنمية، وجذب الاستثمارات العقارية.

وقال الضحطاني، إن السوق العقارية السعودية تعد واحدة من أكثر الأسواق جاذبية للاستثمارات، خاصة في ظل وجود عوامل محفزة للقطاع، والتي تتضمن وجود نسبة نمو كبيرة في السكان تقدر بمعدل 3.1 % سنوياً بالملكة خلال الفترة ما بين 2004 إلى

البشر لتلبية احتياجات الطاقة الإجمالية لعام كامل.

وأضاف بكيرات، "تمت مواجهة التحديات الأولى، مثل ارتفاع التكاليف وانخفاض العائدات، من خلال تطوير حلول مبتكرة، ولم تكن الطاقة الشمسية بهذا القدر من الاقتصادية ولوجوهية كما هي اليوم. واعتبر أن المخاوف العائنة اليوم من، أمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية، ووقف تأثير التدهور البيئي، تختلف بشكل كبير عن الاحتياجات اليدائية لسابقين، لكن على الرغم من تغير الأولويات، ما زال يوسع البشر البحث عن حلول من خلال الشمس.

صحيفة "الرياض" السعودية طرح 4 مجالات للاستثمار والتعاون بالملتقى الخليجي التركي الأول بإسطنبول

اختتم مؤخراً في مدينة إسطنبول التركية الملتقى الخليجي التركي الأول لتطوير العقاري، بحضور أكثر من 350 من رجال أعمال ومستثمرين ومحللين عقاريين وخصصيات بارزة، تمثل كبرى شركات التطوير العقاري في الخليج وتركيا.

وكان الدكتور هاني بن فرحان الضحطاني -رئيس شركة سمو العقارية أحد المتحدثين الرسميين بالملتقى- قد طرح أربعة مجالات استثمارية تستطيع الشركات السعودية والتركسية التعاون في ما بينها للاستثمار في القطاع العقاري، مشيراً إلى أن الخبرات المكتسبة لدى الطرفين تساعد على اختصار الكثير من الزمن، والمساهمة في تطوير المشاريع المشتركة بين البلدين.

واقترح الدكتور الضحطاني أن يكون اقتناص فرص الاستثمار في هذه المجالات عبر تأسيس شركة تطوير عقاري مشتركة، بالإضافة إلى إنشاء صندوق تمويل مشترك لشراء وتطوير الأراضي الخام، وإلى إنشاء صناديق مشتركة

كشف خبير دولي في مجال الطاقة الشمسية أن تسخير الطاقة الشمسية بشكل كامل سيكون كافياً لضمان أمن الطاقة العالي، والإسهام في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل، فضلاً عن دعم الجهود المبذولة لحماية كوكب الأرض.

وقال الدكتور راند بكيرات نائب رئيس تطوير أعمال شبكة "هيرست سولار" للأنظمة الكهروضوئية الشمسية بالسعودية "الشرق الأوسط"، "إن الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة يسهم في الحد من استهلاك موارد النفط والغاز الطبيعي، توليد الطاقة وتحرير الموارد للتصدير".

في غضون ذلك، توغلت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة أن يزيد نمو الطلب على الوقود الأحفوري في السعودية من 3.4 مليون برميل نفط مكافئ يومياً عام 2010 إلى 8.3 مليون برميل عام 2028. وفي هذا الإطار قال بكيرات، "بعملية حسابية بسيطة، يتبين أن التكلفة الممكنة، أي تكلفة استهلاك الموارد الهيدروكربونية محلياً بأسعار مدعومة بدلاً من تصديرها على شكل مواد خام أو مواد معالجة هائلة جداً". وتوقع أن يشهد المستقبل استخدام الطاقة الشمسية لتشغيل محطات توليد المياه التي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية الكبيرة، بما في ذلك الملاعب التي يجري بناؤها، مع استثمارات بعض دول المنطقة لاستضافة أحداث رياضية كبرى، وغيرها الكثير.

ولفت الخبير إلى أن الكثير من البلدان في منطقة الخليج، بما فيها السعودية، لا تحتاج إلى الكثير من مصادر الطاقة المتجددة، مبيهاً أن موارد الهيدروكربونية الهائلة تمتد أكثر من كافية لتغطية متطلبات الطاقة المحلية في المستقبل القريب. مؤكداً أن الطاقة الشمسية كمتنصر ضمن محفظة توليد الطاقة العائنة، تشكل إضافة تنافسية من حيث التكلفة للوقود التقليدي، مع الاحتياط ضد تقلبات أسعار الوقود، مشيراً إلى أنه في كل ساعة تزود الشمس كوكب الأرض بطاقة تزيد عما يحتاج إليه



أخبار الصناعة

2011، إلى أن وصل عدد السكان إلى 28 مليون نسمة. كما أن وجود 55 % من السكان بالفئة العمرية أقل من 25 عاماً يدعم الطلب على المدى البعيد، إضافة إلى وجود طلب في الوقت الحالي يصل إلى 250 ألف وحدة سكنية سنوياً، في وقت يصل حجم المعروض من القطاع الخاص بنحو 150 ألف وحدة، ومن الجهات الحكومية نحو 50 ألف وحدة.

صحيفة "اليوم" السعودية

توقعات باستمرار تسارع النمو في الاقتصاد القطري

توقع التحليل الأسبوعي لمجموعة QNB أن يرتفع النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بالأسعار الثابتة خلال العام الحالي بنسبة تصل إلى 6.8 %، مع تسارع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية وارتفاع الطلب المحلي بفعل الزيادة الكبيرة في السكان.

وأوضح التحليل الصادر اليوم أن القطاع غير النفطي سيستمر في لعب دور المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو في هذا القطاع من نسبة 42 % من

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2012 إلى ما يزيد عن 50 % بحلول عام 2015.

وقال إنه وفقاً لأحدث الأرقام الصادرة من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تسارع نمو الاقتصاد القطري بنسبة عالية بلغت 6.2 % في الربع الثالث من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012، وقد تحقق هذا النمو مدفوعاً بنمو مضاعف في قطاعات التجارة، والطعام والفنادق، والبناء، والنقل والاتصالات، والعقارات، والخدمات التجارية، بالإضافة إلى الخدمات المنزلية.

وذكر أن قطاع النفط والغاز الذي يتكوّن من إنتاج خامي النفط والغاز، انتعش مع ارتفاع الإنتاج بنسبة أعلى مما كان متوقعاً (1.8 % على أساس سنوي)، في الربع الثالث من عام 2013 بفضل الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي مع عودة تجهيزات الغاز الطبيعي المسال إلى كامل طاقتها التشغيلية بعد التباطؤ الذي طرأ في العام الماضي نتيجة عمليات الصيانة.

صحيفة "الراي" الكويتية

"الفاو" تشيد بدعم الكويت لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة

أشاد وفد رفيع المستوى من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" بدور الكويت في دعم المنظمة نحو تحقيق الأمن الغذائي في كثير من البلدان الفقيرة والنامية.

وقال رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المهندس جاسم محمد حبيب البدر - في تصريح صحافي - إن وفد "الفاو" زار البلاد أخيراً لتناقشة عدد من الأمور الزراعية مع مسؤولين

بالهيئة، أبرزها عقد اتفاقية للشراكة بين الكويت -ممثلة في هيئة الزراعة- و"الفاو" في مختلف مجالات التجارب والأبحاث وتدريب الكوادر الوطنية على ما يستجد من تقنيات وتكنولوجيا في المجالات الزراعية المختلفة، بهدف الاستفادة من خبرات المنظمة في تطبيقها على أرض الواقع، بما يحقق تطوير وتنمية القطاع الزراعي بالكويت، وصولاً للتنمية الزراعية المستدامة التي توفر الأمن الغذائي المنشود في كثير من المنتجات الزراعية المختلفة.

وأضاف البدر أن الزيارة كانت تستهدف كيفية الاستفادة من دعم المنظمة الفني للمشاريع الزراعية التي تقسمها المنظمة داخل الكويت والدرجة في خططها وبرامجها، إلى جانب المشاريع التي تود الكويت إقامتها في المجالات المختلفة بدعم من "الفاو".

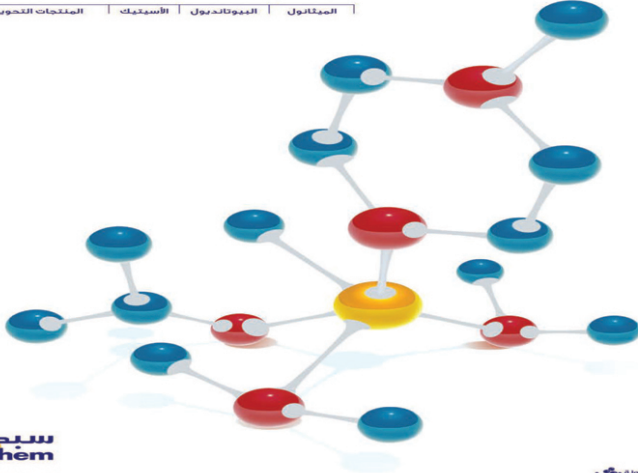
وأشار إلى أن الوفد بحث كذلك الترتيبات النهائية الخاصة بافتتاح مكتب دائم للمنظمة في الكويت، في إطار تعزيز التعاون المشترك بين الكويت والمنظمة، وثمرته لجهود الهيئة لتحقيق ذلك، وإيماناً من المنظمة بدور الكويت وأهميتها المتزايد بالزراعة، كونها من أهم ركائز الأمن الغذائي العالمي، معتبراً أن وجود مكتب دائم للمنظمة في الكويت سيحقق الكثير من الإنجازات الزراعية، ستعكس إيجاباً على القطاع الزراعي، إضافة إلى سرعة إنجاز بنود اتفاقية الشراكة، وتنفيذ البرامج والمشاريع الزراعية الخطط لها من قبل الهيئة والمنظمة.



نجاحنا محصلة تفاعلات متقنة.

عندما تتفاعل كل العناصر بشكل صحيح، فإن النجاح غالباً ما يكون حليفك بشكل يساهم في تحقيق نجاحات متواصلة، وهو ما جبلنا عليه في سبكيم منذ بدء أنشطتنا في عام ١٩٩٩م. واليوم، فإن سبكيم، وهي شركة مساهمة سعودية ناجحة في كل عملياتها، تضع في صدارة أولوياتها حماية البيئة، فيما تعمل على توفير كل سيل الرقابة والسلامة لموظفيها. وتسير سبكيم وشركاتها التابعة بخطى حثيثة نحو الأمام، ملتزمة بالجودة العالية لكل منتجاتها وتحقيق التنمية المستدامة مع الحرص على الإدارة السليمة لمواردنا. ما أهلها للفوز بجائزة الرعاية المستدامة المعترف بها دولياً ليضيف نجاحاً آخر يضاف لسجلها الحافل بالإنجازات.

الميثانول	البيوتانديول	الأسيتيك	المنتجات التحويلية
-----------	--------------	----------	--------------------





أخبار جويك

جويك تجدد تعاقدها مع ضمان قطر للتأمين الصحي

جندت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) تعاقدها مع شركة "ضمان هيثم أنشورانس قطر إل سي" لتوفير خدمة التأمين الصحي لوظفئي المنظمة وملاكهم للعام 2014، من خلال شبكة المستشفيات والمراكز الصحية والمعدات المتعلّقة معها في دولة قطر وخارجها، وذلك للعام الثاني على التوالي.

وقد وقع الاتفاق الأستاذ عبد العزيز بن حمد المطيل الأمين العام للمنظمة، والأستاذ لي شوري الرئيس التنفيذي لشركة "ضمان قطر" في مقر "جويك" بالدمية، في حضور وفد من شركة "ضمان قطر" إلى جانب مندوبي الإمارات وممثلين البرنامج في المنظمة.

وقد عبر المطيل عن تقديره للخدمات القيمة التي تقدمها الشركة عبر فريق خبراء التأمين لديها، ممنوهاً بالتعاون المستمر بين "جويك" و"ضمان قطر" لتوفير أفضل خدمات الرعاية الصحية للموظفين.

يشار إلى أن "ضمان هيثم أنشورانس قطر إل سي" (ضمان قطر) هي شركة متخصصة في التأمين الصحي في قطر، ومخصصة من مركز قطر المال. وقد تم اختيار شركة "ضمان قطر" كأفضل

شركة تأمين في حفل توزيع جوائز الإنجاز العربي لأعمال قطر 2013. وتتمثل "ضمان قطر" شبكة واسعة من مزودي خدمات الرعاية الصحية في دولة قطر والعالم، تقدم مستشفيات ومراكز طبية متعددة التخصصات، وخدمات متخصصة، ومراكز لتشخيص الطوارئ، وصدمات وإصابات التلّسان، وقد تم اختيار هذه الشبكة الواسعة بما يتماشى مع معايير الجودة التي تتبعها "ضمان" لتوفير الخدمات الطبية وأمن سلامة المرضى.

وتضمن الاجتماع حلقات نقاشية وورشاً ومناقشات حول الجيل التالي من برنامج التكلفة والمشاركة الصناعية، وتطبيقاته ومتجهاته وأدواته، بالإضافة إلى تجارب تطبيق البرنامج في البلدان المختلفة والشاطر التجارب الناجحة، كما تخلّلت زيارات ميدانية للمصانع.

وركزت حلقات الحوار على برامج تطوير التكلفة والمشاركة الصناعية الحالية والمستقبلية لكل المراكز في دول مجلس التعاون الخليجي، وبما يلي لحة من القرارات على المستوى الإقليمي.

- لحة عامة عن برنامج الشبكة الإقليمية الخليجية للتكلفة والمشاركة الصناعية.
- الإعلان عن البرنامج التجاري المعمودين كلفة جديدة من ضمن برنامج التكلفة والمشاركة الصناعية.
- الإعلان عن برمجية جديدة للتكلفة والمشاركة الصناعية طورها "جويك" تحت اسم "مطادارة التكاليف" (MIS).

وتعتبر شركة "ضمان قطر" شركة للتأمين الصحي المشترك بين الشركة الوطنية للتأمين الصحي ضمان الإمارات العربية المتحدة وشركة "جويك" هيثم" في كلفة. ومن خلال ضمان أبوظبي يتم التأمين الصحي لدولة الإمارات العربية المتحدة حيث تغطي الشركة أكثر من 2.3 مليون شخص.

الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الإقليمية للمنطقة والشراكة الصناعية الخليجية في مقر المنظمة

عقدت الشبكة الخليجية الإقليمية للتكلفة والمشاركة الصناعية الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الإقليمية للتكلفة والمشاركة الصناعية، الخليجية، وذلك في مقر "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في الدوحة بين 3 - 13 أكتوبر 2013، بمشاركة أكثر من 15



دراسة جدوى قبل الشروع في تنفيذ المركز.

وهدف اجتماع اللجنة التوجيهية إلى التضييق على تدعيم الأنشطة التجارية من ضمن مراكز التجارة والشراكة الصناعية المتكاملة، وذلك عبر استيعاب أدوات التجارة والشراكة الصناعية وتوجيهاتها بشكل متقدم، وحث الدول المراقبة انضمامها إلى التجارة والشراكة الصناعية على طلب مساعدة "جويك" و "كوبليمو" عبر طلبات معلومة، بهدف الاستفادة باستخدام أدوات التجارة والشراكة الصناعية المتكاملة، كما أهدأ المجتمعون التشديد على الحاجة إلى تطوير برنامج التجارة والشراكة الصناعية بشكل مستمر، وتعزيز الرباط على مستوى البلدان بين الإجراءات المعيارية وبرنامج تطوير القويدين.

شجرت الإشارة إلى أن الاجتماع الإقليمي الأول للجنة التوجيهية المعنية بالتجارة والشراكة الصناعية يعتبر نشاطاً بارزاً على طريق تنفيذ برنامج التجارة والشراكة الصناعية خلال العام 2013، ومما لا شك فيه أن نجاح هذا الاجتماع سيخلق أساساً صلباً لتطوير البرنامج في المستقبل وتكثيفه في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أعربت مراكز التجارة والشراكة الصناعية عن رضاها عما أفضى إليه الاجتماع من إنجازاته وأكدت أنها ستسعى إلى تطبيق التوصيات والملاحظات الرئيسة المثبتة منه.

الصناعية في قطر لجهة تحديد فرص الأعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم واعتمادها، وبرنامج ضمان سندات الكفالة، ومؤتمر المشتريات الحكومية والتجارة، كما أنه أيضاً مهتم بتنظيم المبادرات الترويجية لدعم العضلة.

في حين أن مركز البحرين للتجارة والمشاركة الصناعية التابع لوزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، الذي تأسس سنة 2012 ويضم أكثر من 200 عضو - اقترح فتح حوار مع مكتب الترويج الاستثمار والتكنولوجيا و"مكائن" في مملكة البحرين، بغية توسيع نطاقات المركز.

وما يتعلق بمركز السعودية للتجارة والمشاركة الصناعية، فقد أوضحت "جويك" كل مرحلة التنفيذ لتشمل بيانات 600 شركة خلال سنة 2010، ويهدف قرار اختيار الجهة التي ستستضيف مركز التجارة والشراكة الصناعية إلى الدولة المضيفة.

أما مركز التكوين للتجارة والشراكة الصناعية [الهيئة العامة للصناعة بالقويدين]، فقد استحدث قاعدة بيانات مهمة لتشمل على 400 مورد، واقترح برنامج ترويجية مستعدة للعام 2014 وما بعده.

وبالنسبة للخطوات لإنشاء مركز عمان للتجارة والشراكة الصناعية، فقد استبقت باقتراح إجراء

• بناء إستراتيجية تهدف إلى تعزيز نشاطات الفيليك الإقليم للتجارة والمشاركة الصناعية.

• قرار بالإجماع وتضييع اعتماد أدوات الجين الثاني من التجارة والمشاركة الصناعية، وبإجراء خطة عمل طويلة الأمد (من 4 إلى 5 سنوات) لكل مركز التجارة والمشاركة الصناعية.

أما على المستوى القطري فقد أظهر مركز بين التجارة والمشاركة الصناعية (مقره مؤسسة بين للتجارة الصادرات التابعة لمؤسسة التنمية الصناعية في سلطنة عمان) عن تشجيعه ويضم أكثر من 400 عضواً أهدأ جيداً منذ تأسيسه سنة 2009، حيث إنه أحرز تقدماً وشكل أساساً ومرجعاً للتوسيع بنشر مراكز التجارة والمشاركة الصناعية في كل أنحاء الإمارات العربية المتحدة خصوصاً أنه أثبت قدرته كمركز رائد في المؤهل وهو مهتم بتنظيم المبادرات الترويجية لدعم أعضائه.

أما مركز قطر للتجارة والمشاركة الصناعية (مقره قطر للتجارة EQ)، والذي تأسس سنة 2013، ويضم أكثر من 275 عضواً، فقد أطلق سلسلة من البرامج الهادفة إلى تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتكيف إلى مبادرات التي قضت بقيادة برنامج التجارة والمشاركة



أخبار جويك

مشاركة "المنظمة" في المؤتمر العالمي للتكرير وتكنولوجيا البتر وكيمويات



شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في المؤتمر العالمي للتكرير والتكنولوجيا البتر وكيمويات الذي عقد في الكويت بدولة قطر في الفترة من 25 - 26 نوفمبر 2013.

وقد المهندس سليمان البلوشي ورقة عمل "جويك" حول صناعة البتر وكيمويات في دول مجلس التعاون من منظور المنظمة ولجبرتها. فالتحدث عن دور المنظمة في مجال إعداد الدراسات

التي تشاركها صناعة البتر وكيمويات، وساهم الطود على الترخيم الاستشارية الواعدة والمتاحة والتحديات التي تواجه الصناعة والقطرة الصناعية.

المنظمة مشهورة عالمياً في الحقل الإنتاجية في مجال المشاريع إلى جانب تطوير البنية التحتية بالنسبة للبتر وكيمويات المتقدمة على الإنترنت، والتي لن تكون نفسها بالنسبة للمركبات المتطورة. حيث من المتوقع أن تكون القوة الدافعة المستخدمة ككثير من أشكال وخلفيت. كما أشار إلى إيمان الاعتماد بمجال البحث والتطوير في المنتجات البتر وكيموية في الخليج لتتمكن من المنافسة عالمياً.

التي تشاركها صناعة البتر وكيمويات، وساهم الطود على الترخيم الاستشارية الواعدة والمتاحة والتحديات التي تواجه الصناعة والقطرة الصناعية.

وقد المهندس سليمان البلوشي ورقة عمل "جويك" حول صناعة البتر وكيمويات في دول مجلس التعاون من منظور المنظمة ولجبرتها. فالتحدث عن دور المنظمة في مجال إعداد الدراسات

"جويك" تحتفل باليوم الوطني لدولة قطر



صندوق التنمية الصناعية السعودي



مؤسسة رائدة في تمويل القطاع الصناعي ومسهماً في دعم التنمية الاقتصادية والبشرية في المملكة العربية السعودية من خلال:

- الإقراض الصناعي
- دعم سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي
- الخدمات الاستشارية
- التركيز على العملاء
- التدريب وتلمية الكفاءات والمعرفة

للمزيد من المعلومات، تأمل الاتصال بالصندوق على العنوان التالي:

ص.ب. 1147 الرياض 11164 هاتف: 00966114960000 فاكس: 00966114960000

contactus@sidf.gov.sa
www.sidf.gov.sa

1000 مشاركة من 39 دولة.. ومن "جويك" د. السادة مفتتحاً ملتقى قطر الدولي لسيدات الأعمال: الأهم تمكين المرأة



في سياق متصل قال السيد بارت كير الرئيس والشريك العام لشركة إكسون موبيل قطر، إن لشركات القطاع من النساء الصاعدات في الشركات، وبما وطالفت الفرص التي أتت بحوزة النساء منسوبة، وكذلك المؤسسة التي تتولى من تعزيز بيئة عمل تتفتح لتكن المواطن فرصة النمو والازدهار مع إشراكها كنهية في كل شيء تركيزاً خاصاً للنساء.

أما السيد وائل صوان الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة "جل قطر" فقال إن الشركات استثمرت في التعليم والتدريب لخلق الكفاءات النوعية، ليس للنساء فقط بل لفرص العمل، موضحةً: يوجد أدوية فعالة في مجال الأعمال التجارية وقادة العلوم والمهن، هذا هو التفكير، موضوع ترحيب كبير في المنطقة.

دعم وتمهيد دور المرأة العربية فجائل تغيير

وكانت أولى جلسات الملتقى مخصصة للعلوم على سيدات الأعمال وبرنامج الأساسي المستند لتغيير في العالم العربي عبر مناقشة عدة محاور، مثل تأثير المرحلة الاقتصادية على المرأة العربية والتحديات ومواجهة التحديات المقبلة، وما إذا كان بإمكان المرأة العربية أن تكون عامل تغيير فعال في ظل أوضاع الأعمال والاقتصاد المتغيرين.

وأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط، إلى أن المرأة وسيدة الأعمال العربية بلغت مرحلة لا يمكن الرجوع عنها إلى الوراء.

من جانبها أكدت السيدة عائشة الفرجاني نائب رئيس رابطة سيدات الأعمال القطريات أن اهتمام دولة قطر بدور المرأة أخذ انطباعاً جديداً من خارطة طريق وطنية واضحة تضع مستقبل أفضل، تحمل اسم رؤية قطر 2030، التي أطلقها ويرعاها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد، الذي حشدت طاقته والى تركز بشكل كبير على التعليم والتنمية الاجتماعية والتأهيل وبناء أوقات أجيالنا لتساهم في تولي البلاد دوراً مهماً في جميع مجالات الحياة من خلال المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية.

في الختام قالت السيدة راند شبيب رئيسة المركز الاقتصادي ورئيسة فوروم إنفاق قطر الدولي لسيدات الأعمال بوجد أهمية وشهرة وشجاعة دائماً بما فعلت، وأبرزت دور المرأة في الاقتصاد، وأبرزت أنها اليوم بحاجة إلى أن تكون أي وقت مضى لتعزز إلى اقتصاد من الناحية الاقتصادية محورية الإنسان، ولكن دون إغفال ضرورة التفكير في البيئة الصاعدة في العالم العربي، والتأثير على التحول في المستقبل التطور على كل ما يتعلق بدور المرأة الخليجية والعربية الاقتصادية والاجتماعية.

افتتح سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة وملتقى قطر الدولي الرابع لسيدات الأعمال، الذي عقد على مدى يومين تحت رعاية سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة والذي حمل عنوان "سيدات الأعمال العربيات: التحديات والتغيير بمشاركة متخصصين ومحدثات من دول عربية وعالمية، وبمشاركة خارجية كثيفة من جنوب إفريقيا وأستراليا وروسيا وكينيا، تجاوزت الألف مشاركة، إلى جانب وفد من منطقتي الخليج للاستثمارات الصناعية (جويك)، وقال السادة إن النقاش الذي بدأه ويكتمل حول تمكين المرأة في منطقة الشرق الأوسط، في التشديد على الدور الكبير الذي تلعبه في المجتمع، مؤكداً إن القضية الأهم تكمن في تمكين المرأة بأنفسها من أي شيء إيجابي ممكنها الصحيح لها.

كما أشاد الوزير السادة خلال الجلسة الافتتاحية على أن الملتقى يهدف إلى تمكين المرأة القطرية والخليجية والعربية عامة من أن توظف كامل قدراتها وتقوم بدور فعال



الأعمال التطويرات التي تسبق سيدات بجائزة قطر لسميات الأعمال من قسبي سيدات الأعمال الناشئات في حقل الأعمال الناشئة على هامش الفعاليات. وأعلنت الرابطة عن فوز كل من السيدة فوزية أحمد العبد الله من بنك بروة عن فئة الإبداع والابتكار، والسيدة موهبي حمد الهاجري عن فئة الشراكة والشبكات الاجتماعية، والسيدة لول عبد الله محمد السليبي من وزارة إقليمية عن فئة الإنجازات في الأعمال والتكن، والسيدة ريم محمد علي الحارثي من قطر نادر عن فئة الأهداف الاستراتيجية والآداء العالي، كما فازت السيدة لطيفة المرويتي من فئة القيادة والشراكة.

كما فازت السيدة لؤبة جاسم محمد ساريان بصاحب شركة التكوين وشبكة مستطعم تانوق بالقرن الأول والسيدة عائشة البديوي بصاحبة شركة جيل التصميم والتي فازت بجائزة من فئة صاحبات الأعمال، ومن فئة "النهجيات" فازت بالقرن الأول السيدة روف عبد الله محمد السليبي من وزارة الطاقة واستكشاف الغاز القطري التابعة للشؤون من شركة البترول عن الفئة الثاني، ومنحت لآية الفولف بامسجن الشرطي جائزة خاصة الشراكة بها للقيادة في مجال الرياضة.

وقد جرى تكريم المرشحات الفوز بالجائزة بناء على معايير تقييم استراتيجيات العمل، الإبداع والابتكار، الشراكة والشبكات الاجتماعية، الإنجازات في الأعمال والمقرن، الأهداف الاستراتيجية والآداء العالي، القيادة والريادة. كما أقرت لجنة تقييم وشبكات متخصصة مناصرة المرأة لتقييم الفعاليات المجتمعية ومنحت معايير دقيقة لتقييم مستوى أدائهن ومنحت لآية الفولف بامسجن جائزة على مواصلة الإنجاز في الاستكشاف.

وخلال الجلسة الخاصة تم التركيز الضوء على السابح التطوير الإبداعية المستكش، مثل التمويل المبني على الشبكات العنصرية والتشجيع الناشئات على التحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا شكها شبكات جديدة ناشئة من خلال تقديم هذه الخدمات العنصرية أو شبكات أخرى بواسطة فريق لائق.

كما تمت مناقشة الأسلوب المبني على القدرة على الاستمرار والدفع لتقديم الدعم الذي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير أشكالها وشبكات، واحد من المظاهر والريادة الريحية، وبالتالي تحسين أهلية المؤسسات المستكشون كجزء من برامج مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التمويل من خلال ما يعرف بصناديق الاستثمار الخاصة وبرامج تأجير المعدات الإلكترونية.

وفي آخر جلسات الفعاليات التي عقدت تحت عنوان "القدرة على قيادة التغيير، مهارة مستقبلية أم موهبة"، تناولت الجلسة تطوير الشخصيات أسلوب، عدد من سيدات الأعمال العربيات الفعاليات لخدمات كبير.

كما ناقشت المبادرات التطويرية التي يمكن إقامتها ضمن إطار ترويج، بالإضافة إلى مساعدة سيدات الأعمال العربية من عدم التألق على فرص القيادة بسبب النظرة إليها بأنها المتوقلة الأولى من التزل والمعايير، وهل ينبغي التركيز على بلوغ القيادة في السيرة الشخصية بشكل سليم على غير الزواج والكتابة المعالمة؟

جائزة قطر لسميات الأعمال

جرى على هامش الفعاليات الترويج رابطة سيدات

كما ناقشت الفعاليات التي توجبه الصور المختلطة التمرأة في هذا المجال وعلى الرابطة بعد نموذجات الترويج العربي، والشبكات التطويرية لدعم والتحويل من المرأة العربية كعامل كبير.

نقاشات لدية

وخلال جلسات اليوم الأخير للفعاليات التي عقدت تحت عنوان "سيدات الأعمال الناشئات: التميز في الأسلوب والريادة" تمت مناقشة خمسة محاور هي: معنى الشبكات الناشئة حل هو موهبة أو يمكن اكتسابه، والفرق بين الخدمة الشبكات الناشئة وكيفية معرفة القيادية للترويج والمعرفة والتحكم بالذات والمخاطر والمخاطبات والريادة الاجتماعية، والتشريب في الشبكات الناشئة، بالإضافة إلى بناء فريق العمل وخلق الثقة للقيادة في مؤسسات الأعمال.

ولقد كانت جلسة من استكشاف والتوجيه فترات سيدات الأعمال ضمنيا مستكش أفضل عبر السليبي الضوء على التسميات القيادية لسميات الأعمال العربية على الأثر، ونور التعليم والتدريب والتوفر الفرص، ومناقشة بين دور الشبكات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق المرأة القيادية، بالإضافة إلى الترويج للشبكات من الخبرة الدولية في هذا المجال.

كما ركزت الجلسة الثالثة على أهمية تطوير وصقل المهارات القيادية التمرأة ضمنيا جود حول التمويل الاقتصادي المرشحات الأعمال والابتكارات، والتي ناقشت السياسات والإجراءات الخاصة ببناء دعم المهارات وعلى القدرة على تطويرها في العالم العربي عبر مساعدة وشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة التطوير روح المبادرة فيه.





4. The fourth part of the document discusses the implications of the results and provides recommendations for future research and action. It highlights the areas that need further investigation and the steps that should be taken to address the identified issues.



Section 1: Introduction		Section 2: Methodology		Section 3: Results	
1.1. Background and Objectives		2.1. Data Collection and Analysis		3.1. Overview of Findings	
1.2. Scope and Limitations		2.2. Statistical Methods		3.2. Detailed Results	
1.3. Significance of the Study		2.3. Data Interpretation		3.3. Discussion and Implications	
1.4. Summary of Key Points		2.4. Conclusion		3.4. Future Research	
1.5. Acknowledgments		2.5. References		3.5. Appendix	
1.6. Bibliography		2.6. Appendix		3.6. Glossary	
1.7. Index		2.7. Index		3.7. Index	
1.8. Index		2.8. Index		3.8. Index	
1.9. Index		2.9. Index		3.9. Index	
1.10. Index		2.10. Index		3.10. Index	
1.11. Index		2.11. Index		3.11. Index	
1.12. Index		2.12. Index		3.12. Index	
1.13. Index		2.13. Index		3.13. Index	
1.14. Index		2.14. Index		3.14. Index	
1.15. Index		2.15. Index		3.15. Index	
1.16. Index		2.16. Index		3.16. Index	
1.17. Index		2.17. Index		3.17. Index	
1.18. Index		2.18. Index		3.18. Index	
1.19. Index		2.19. Index		3.19. Index	
1.20. Index		2.20. Index		3.20. Index	
1.21. Index		2.21. Index		3.21. Index	
1.22. Index		2.22. Index		3.22. Index	
1.23. Index		2.23. Index		3.23. Index	
1.24. Index		2.24. Index		3.24. Index	
1.25. Index		2.25. Index		3.25. Index	
1.26. Index		2.26. Index		3.26. Index	
1.27. Index		2.27. Index		3.27. Index	
1.28. Index		2.28. Index		3.28. Index	
1.29. Index		2.29. Index		3.29. Index	
1.30. Index		2.30. Index		3.30. Index	
1.31. Index		2.31. Index		3.31. Index	
1.32. Index		2.32. Index		3.32. Index	
1.33. Index		2.33. Index		3.33. Index	
1.34. Index		2.34. Index		3.34. Index	
1.35. Index		2.35. Index		3.35. Index	
1.36. Index		2.36. Index		3.36. Index	
1.37. Index		2.37. Index		3.37. Index	
1.38. Index		2.38. Index		3.38. Index	
1.39. Index		2.39. Index		3.39. Index	
1.40. Index		2.40. Index		3.40. Index	
1.41. Index		2.41. Index		3.41. Index	
1.42. Index		2.42. Index		3.42. Index	
1.43. Index		2.43. Index		3.43. Index	
1.44. Index		2.44. Index		3.44. Index	
1.45. Index		2.45. Index		3.45. Index	
1.46. Index		2.46. Index		3.46. Index	
1.47. Index		2.47. Index		3.47. Index	
1.48. Index		2.48. Index		3.48. Index	
1.49. Index		2.49. Index		3.49. Index	
1.50. Index		2.50. Index		3.50. Index	
1.51. Index		2.51. Index		3.51. Index	
1.52. Index		2.52. Index		3.52. Index	
1.53. Index		2.53. Index		3.53. Index	
1.54. Index		2.54. Index		3.54. Index	
1.55. Index		2.55. Index		3.55. Index	
1.56. Index		2.56. Index		3.56. Index	
1.57. Index		2.57. Index		3.57. Index	
1.58. Index		2.58. Index		3.58. Index	
1.59. Index		2.59. Index		3.59. Index	
1.60. Index		2.60. Index		3.60. Index	
1.61. Index		2.61. Index		3.61. Index	
1.62. Index		2.62. Index		3.62. Index	
1.63. Index		2.63. Index		3.63. Index	
1.64. Index		2.64. Index		3.64. Index	
1.65. Index		2.65. Index		3.65. Index	
1.66. Index		2.66. Index		3.66. Index	
1.67. Index		2.67. Index		3.67. Index	
1.68. Index		2.68. Index		3.68. Index	
1.69. Index		2.69. Index		3.69. Index	
1.70. Index		2.70. Index		3.70. Index	
1.71. Index		2.71. Index		3.71. Index	
1.72. Index		2.72. Index		3.72. Index	
1.73. Index		2.73. Index		3.73. Index	
1.74. Index		2.74. Index		3.74. Index	
1.75. Index		2.75. Index		3.75. Index	
1.76. Index		2.76. Index		3.76. Index	
1.77. Index		2.77. Index		3.77. Index	
1.78. Index		2.78. Index		3.78. Index	
1.79. Index		2.79. Index		3.79. Index	
1.80. Index		2.80. Index		3.80. Index	
1.81. Index		2.81. Index		3.81. Index	
1.82. Index		2.82. Index		3.82. Index	
1.83. Index		2.83. Index		3.83. Index	
1.84. Index		2.84. Index		3.84. Index	
1.85. Index		2.85. Index		3.85. Index	
1.86. Index		2.86. Index		3.86. Index	
1.87. Index		2.87. Index		3.87. Index	
1.88. Index		2.88. Index		3.88. Index	
1.89. Index		2.89. Index		3.89. Index	
1.90. Index		2.90. Index		3.90. Index	
1.91. Index		2.91. Index		3.91. Index	
1.92. Index		2.92. Index		3.92. Index	
1.93. Index		2.93. Index		3.93. Index	
1.94. Index		2.94. Index		3.94. Index	
1.95. Index		2.95. Index		3.95. Index	
1.96. Index		2.96. Index		3.96. Index	
1.97. Index		2.97. Index		3.97. Index	
1.98. Index		2.98. Index		3.98. Index	
1.99. Index		2.99. Index		3.99. Index	
1.100. Index		2.100. Index		3.100. Index	

عام جديد.. تحديات كبيرة وفرص أكبر



مع نهاية عام ميلادي وبداية آخر جديد، يحدونا الأمل بأن تحمل الأيام القادمة الخير للخليج، والتطور والازدهار لعالمنا العربي، ونحن في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" نجد أنفسنا أمام تحديات عديدة وكبيرة، لكننا في الوقت نفسه ندرك أن الفرص المتاحة لتحقيق الإنجازات أكبر.

فحين يتواصل العمل في المنظمة لاستكمال تنفيذ البرامج الخاصة بدعم أهداف إستراتيجية المنظمة والخطة الخمسية 2012 - 2016، مثل برنامج إدارة المشاريع وإستراتيجيات العملاء والموظفين والاجتماعات التنسيقية، فإن البرامج الأخرى تواصل نشاطها، كبرنامج التدريب وتطوير القدرات TCD، وبرنامج الاستثمار الصناعي والبوابة التفاعلية المطورة للمعلومات الأسواق الصناعية IMI، وغيرها.

وإلى أبرز هذه التحديات ولقراءنا على جدول أعمالنا مؤتمر الصناعيين الخليجين الرابع عشر "الصناعات الصناعية: الفرص والتحديات"، الذي يعقد بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان، وبالشراكة مع المؤسسة العامة للمناطق الصناعية والهيئة العامة للترويج والاستثمار، وتلبية الصادرات في سلطنة عمان، وغرفة صناعة وتجارة عُمان، وبالتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في الفترة من 30 - 31 مارس المقبل، في العاصمة العمانية مسقط.

حيث تولي المنظمة جل جهودها ونشاطها للإعداد له وإتمام متطلباته على أكمل وجه، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المنظمة في السلطنة، ليكون على قدر التوقعات، وليرفع بتوصيات من شأنها أن تنهض بقطاع الصناعة، ويساهم في انتشار المنتجات الخليجية في أرجاء العالم، مع ما تتمتع به من جودة وأسعار تنافسية، خصوصاً أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تولي أهمية كبيرة للصادرات الصناعية التي هي محور المؤتمر، لذا فهي تضع السياسات والإستراتيجيات التي من شأنها دعم وتلبية قطاع التصدير، كعنصر أساسي في منظومة التجارة الخارجية.

وبناءً على ذلك، تواصل المنظمة تقديم البرامج التدريبية الفنية والمتنوعة، التي من شأنها تطوير العنصر البشري في القطاع الصناعي، وبناء تنمية قدرات القائمين عليه سواء القطاع العام أو الخاص، لذا تقدم خلال العام 2014 مجموعة غنية من الدورات والورش المتخصصة، التي تلبي احتياجات العاملين في هذا المجال.

من جهة أخرى تواصل الشبكة الخليجية للملاوطة والشراكة الصناعية - التي هي عبارة عن مبادرة للتعاون الصناعي تقدمت بها المنظمة وطورها بالتعاون مع "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (يونيبدو) - تطبيق آلية الملاوطة والشراكة الصناعية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدول المجلس، عبر المساهمة في تأسيس مراكز الملاوطة والشراكة الصناعية في كل دول الخليج، وذلك لدعم هذه الصناعات وفتح آفاق جديدة لها للإنتاج والاستثمارية، والمساهمة بفاعلية في نهضة القطاع الصناعي الخليجي، وفي التنمية الاقتصادية بدول المنطقة، خصوصاً أن عدد منشآتها بلغ عام 2012 بدول المجلس 12,684، تشكل 83.6 % من إجمالي المنشآت الصناعية، كما أن حجم الاستثمارات في هذه الصناعات بدول المجلس مجتمعة بلغ 14 مليار دولار أميركي، تشكل حوالي 4.2 % من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي.

الجنة خافلة بالمشروعات والشبكات التي لا تتسع المساحة لذكرها كلها، لكن الأمر الذي سنسعي له في "جويك" وسنسلخ قصارى جهودنا لتحقيقه، هو إنجازها كافة بأفضل صورة، ومواجهة مختلف التحديات معها بأعلى حجمها، والاستفادة قدر الإمكان من الفرص المتاحة، لنقوم بدورها في تنمية القطاع الصناعي الخليجي ونهضة الاقتصاد بدول المجلس ولبنان على التوالي.

عبير عادل جابر
aaajaber@goic.org.qa



Industrial
Market
Intelligence
PLUS



البوابة التفاعلية
المطورة
لمعلومات
الأسواق الصناعية

www.imiplus.goic.org.qa





SUPPORTING THE SMALL & MEDIUM INDUSTRIAL MANUFACTURING PRODUCTS

QIMC is a pioneering company in medium and large scale industries. As QIMC moves forward on solid foundations, they make every effort to boost in the economic and commercial various sectors towards the progress of Qatar.

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (إس.ب.ق)
QATAR INDUSTRIAL MANUFACTURING CO. (S.B.C.)

Subsidiaries:



أرسينا القواعد لمستقبل واعد
THE TRUE ESSENTIALS TOWARDS A PROMISING FUTURE

www.qimc.com.qa